عبد الأمير الركابي ناهض حتّر

المقاومة اللبنانية تقرع أبواب التاريخ

يوميات الحرب



تقديم

خالد حِداده



المقاومة اللبنانية تقرع أبواب التاريخ

يوميات الحرب تموز ـ آب ٢٠٠٦

•المقاومة اللبنانية تقرع أبواب التاريخ يوميات الحرب تموز-آب 2006

•عبد الأمير الركابي/ كاتب من العراق
ناهض حتر/ كاتب من الأردن

• الطبعة الأولى : 2006





• الإشراف الفني : محمد الشرقاوي
التدقيق: جعفر العقيلي
تصميم الغلاف: غسان أبولبن

رقم الاجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر 2006/11/830
• رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : 2006/11/320

المقاومة اللبنانية تقرع أبواب التاريخ

يوميات الحرب تموز - آب ٢٠٠٦

عبد الأمير الركابي   ناهض حتّر

تقديم

خالد حداده

الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني



توطئة

أردنا نشر هذه الكتابات -بنجاحاتها الفكرية وأخطائها الميدانية معاً- لأننا كنا وما نزال وسنتابع الخط الاستراتيجي الذي واكبْنا، في ضوئه، يوميات المقاومة اللبنانية، في مواجهة حرب الـ٣٣ يوماً في تموز وآب ٢٠٠٦، وهو الخط الذي يقرع أبوابَ التاريخ، ويقترحُ الاقتحام.

لم نُعِد النظرَ في هذه الكتابات المشتعلة بنيران المقاومة؛ لم نُسكت هديرَها، ولم ننظف عنها الغبارَ أو نسوّي أحلامها، بل تركناها، كما هي، ومثلما جرى إنتاجها في أتون الجدل مع لحظة القتال، وما أعطتنا إيّاه من رؤى جديدة وعواطف جيّاشة وصرخات..

لم نشتغل، كصحافيَّيْن أو كمحلّلَين، بل كمقاتلَين بالكلمة، وقد خضنا معركة-نا في ظلال المعركة؛ وها هي ذي بلا رتوش، بانتصاراتها وإخفاقاتها.. ننشرها تحيةً للمقاومة اللبنانية من يساريَّيْن عربيَّيْن من العراق والأردن.

وقد ألْحَحنا على الرفيق خالد حدادة، أن يكون شريكنا الثالث في هذا الكتاب، اعتزازاً بموقعه النضالي في قيادة الحزب الشيوعي اللبناني، وتأكيداً على انتمائنا، ثلاثتنا، إلى الخط السياسي المقاوم الديمقراطي التقدمي نفسه.. وهو ما يشكّل، بحدّ ذاته، دليلاً، على ما نراه من إرهاصات لانطلاق المرحلة الثانية لحركة التحرر الوطني العربية.

باريس – عمّان

٣٠ – ١١ – ٢٠٠٦

عبد الأمير الركابي

ناهض حتر



خالد حداده

حتى لا يضيع النصر

تقديم



بعد عدة أيام من صدور القرار ١٧٠١ وعندما طلب مني الصديق عبد الأمير الركابي كتابة مقدمة حول المواجهة الأخيرة، ينوي نشرها في كتاب مع صديقه (وصديقي الذي تعرفت على كتاباته وأفكاره فتمنيت ان أتعرف عليه شخصياً) ناهض حتر، أحسست بشعور متناقض؛ فمن جهة، أعرف جدية «عبد الأمير» وحرصه، ومن جهة أخرى لدي قناعة بأن تقديم هذه المرحلة من تاريخ لبنان والمنطقة، لا بد أن يكون ناقصاً ومتسرعاً الآن، خصوصاً وأني على ثقة كاملة بأن الذي انتهى هو مرحلة من هذه الحرب، وما تزال الحرب بمستوياتها الأخرى مستمرة.

فالحرب الأخيرة، هي نتاج قرار أميركي بالعدوان على لبنان والمقاومة، وهي جزء من حربها على المنطقة باتجاه استيلاد «الشرق الأوسط الجديد» من خلال عملية (أو عمليات) قيصرية، واستفادت أميركا في هذه المرحلة من أداتها الأهم في المنطقة، أي الجيش الإسرائيلي، ولكنها لم تنته من استخدام كل أدواتها بعد. فهي ستلجأ في اعتداءاتها التالية، ليس فقط إلى الجيش الإسرائيلي، بل إلى أدوات أخرى لم تستنفد الحاجة إليها بعد.

فـ «المجتمع الدولي» تحول منذ فترة التسعينيات الى إحدى أهم الأدوات السياسية للمشاريع الأميركية في المنطقة وفي كل أنحاء الكون. والأنظمة العربية الرسمية ما تزال جاهزة للقيام بدورها... وأخيراً وليس آخراً فسلاح «الفتنة الداخلية» على المستوى اللبناني يحتفظ بالكثير أو بالأمضى من سلاحه. ومع قراءتي لكتابات عبد الأمير وناهض، اكتشفت، بأني وضعت نفسي مسبقاً أمام احتمال أن أواجه كتابات وصفية، لصحافيَّيْن أو كاتبَيْن عربيَّيْن واكبا المرحلة الماضية من مراحل العدوان، أو المرحلة الجديدة من مراحل المواجهة، ولكن بعد الاطلاع وجدت نفسي أمام قراءة انتقلت سريعاً

من الوصف، إلى التحليل والمواكبة، بل إلى صياغة المهام.
وإذا بي مجدداً أستعيدهما كما عرفتهما، مفكرَين مناضلَين وضعا نفسهما في واجهة العمل القيادي العربي التقدمي، من أجل صياغة جديدة لمهام «المرحلة الثانية من حركة التحرر الوطني العربية» كما وصفاها.
إن حزبنا الشيوعي اللبناني، عندما حدد موقفه من عملية أسر الجنديين الأسيرين، حدّد موقعه في صلب عملية المواجهة. لم ينطلق من حسابات آنية لموازين القوى، وعمل بإمكانياته، على ضعفها، في مجالات المواجهة العسكرية وبكل قواه في مجالات التصدي، السياسي (داخلياً وخارجياً)، وكذلك في مجال احتضان أهلنا النازحين [وذلك في كل المناطق اللبنانية وليس في منطقة محددة]. ولم يسأل الحزب في موقفه هذا عن احتمالات نجاح العدوان، وهي إحتمالات كبيرة من وجهة النظر العسكرية البحتة.
ليست المسألة في الإقرار الضمني بحتمية الهزيمة في مواجهة عدو متفوق عسكرياً رغم أن نجاح العدو لن يكون مستهجناً بقدر ما سيكون فشله العسكري مستغرباً. بل المسألة هي في معرفة الموقف السليم في اللحظة المناسبة. وبالنسبة لنا، فإن نجاح العدو في التقدم العسكري لن يكون سوى مناسبة يجدّد فيها شعبنا حقه في المقاومة ويحتفظ بمنهجها ودروبها مانعاً عن العدو، التنعم مرة جديدة بـ «فرحة» الاستسلام التي عوّده عليها النظام الرسمي العربي، مهزوماً أو منتصراً. أما احتمال فشل العدو فيعطي لبنان المقاوم بصموده القدرة على التأسيس مرة جديدة بعد عامي ١٩٨٢ و٢٠٠٠ لاحتمالات انتصار قادم، لبنانياً وعربياً، يحققه تكون العامل الذاتي الملتزم بالمقاومة من جهة، والحامل لهمّ التغيير من جهة ثانية.
وفي كتابات الركابي وحتر، ما هو معلن وما هو متضمن بهذه الوجهة. فمنذ

الأيام الأولى كتب الاثنان عن التأثيرات المرتقبة للصمود اللبناني وللمقاومة وانعكاساتها على العراق وفلسطين والأردن وغيرها من الدول العربية، ووصلت الثقة (والمبالغة) في مقاربة ما يجري باعتباره مقدمة لنهوض وطني وقومي عربي مماثل لما يجري في أميركا اللاتينية، وهذا ما يبرر استنتاجهما بأننا اليوم «في عصر نهوض حركة تحرر وطني عربية ثانية».

وبثقة وأمل كبيرين توقعا منذ الأيام الأولى، أن لا تقبل المقاومة «سوى بالمفاوضات الشاملة...» ورغم ما في ذلك من «تسرع»، فهو دون شك تسرع مبني على معرفة تامة بتاريخ العمل المقاوم في لبنان وأبعاده وتأثيراته (وتأثراته) العربية.

هذه الثقة التي دنت بهما منذ ١٦ تموز إلى الاستنتاج بأن الحدث اللبناني «لم يسقط الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية فقط، بل إن قدرة إسرائيل على الوجود الآمن والمسيطر قد سقطت»، واستنتجا بالتالي بأنها أصبحت عبئاً على المشروع الإسرائيلي.

إن في هذا الحكم استباقاً للأحداث واندفاعاً تملؤه الرغبة أكثر من الإمكانية وأكثر مما يحتمله الواقع العربي والعالمي. ولكن ذلك لا يأتي بالطبع من فراغ، خصوصاً وأن المتتبع للمواقف الأوروبية بعد القرار ١٧٠١ يلحظ عودة أوروبا (بعد الولايات المتحدة) للتأكيد على أولوية أمن إسرائيل في تفسير مضمون القرار الدولي.

وإذا كان الاستنتاج السابق يحتمل «الاتهام» بسرعة الاستنتاج، فإن ذلك لا ينفي أهمية ما تضمنه المقال نفسه بأن «الحدث اللبناني» قد أوقف حالة «اللا حدث» في المنطقة العربية. إنه استنتاج هام وأساسي رغم أن «اللاحدث»، يعبّر رمزياً من وجهة نظرنا عن انتفاء الفعل العربي، واقتصار «الحدث» على

جانبه الأميركي ـ الإسرائيلي.

لقد أطلقنا مع بداية العدوان شعار «الوحدة الوطنية»، انطلاقاً من وعينا لأهميتها بالنسبة لأي شعب، يدخل في مواجهة، ولوعينا بشكل خاص بأن غياب هذه الوحدة يؤمن شروط «الانتصار البديل» للأميركي وللإسرائيلي في حال فشل عملهما العسكري، فضلاً عن كون هذا الغياب يضعف من فعالية صمود المقاومة والشعب اللبناني. ولعل الكاتبَين هنا عندما ركزا على اتساع رقعة التأييد الشعبي للمقاومة، كانا في صلب القناعة التي أشرت اليها، ولكنهما مرة جديدة أشارا إلى أن شروط هذه الوحدة الوطنية قد تأمنت حول المقاومة في لبنان، وانطلاقاً من ذلك جاءت دعوتهما لتأمينها في العراق وفي فلسطين وغيرها من الدول العربية.

للأسف إن عوامل الانقسام في الموقف اللبناني (الرسمي والشعبي ـ نعم الشعبي ـ) برزت منذ بداية المواجهات، ولعل صمود المقاومة من جهة، ودرجة وحشية العدو في مجازره البشرية والمادية، احتويا مؤقتاً الانقسام الذي حلّ على المستوى الأول (السياسي ـ الطائفي) وأخفيا الاحتقان الذي استمر على المستوى الشعبي (الوعي المذهبي والطائفي واستمرار غياب شروط الوعي الوطني)، وللأسف هو شعور يتلمسه المتابع عند من أيد المقاومة. كما عند من اعتبر المقاومة مسؤولة عن هذه المواجهات (ترداداً لما يقوله الزعيم، أو استنساخاً لوعي هذا الزعيم).

إن الإشارة في المقالة الثانية وفي معرض الحديث عن العراق، حول أن «المحاصصة» هي مشروع حرب أهلية حتمية، إشارة محقة، ولكن تحميل «المقاومة» في لبنان فضيلة عدم مشاركتها في «المحاصصة» وهذا ما أمن لها أحد شروط الانتصار، فيه مبالغة لموقف «المقاومة» تجاه الوضع الداخلي

اللبناني، أو على الأقل هي من باب التمني وليس تحليل الواقع.

إن الصمود الحالي، الذي له مضمون الانتصار، ليس الأول في لبنان، فعصر «الإنتصارات» اللبنانية بدأ منذ عام ١٩٨٢ عند إطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، وفي صمود بيروت وربما قبل ذلك. فالمقاومة هي التي حررت بيروت، وكانت أساساً في تحرير الجبل والقسم الرئيسي من الجنوب حتى الليطاني، وكانت يومها بقيادة يسارية بالأساس. واستكملت المقاومة الإسلامية تحرير معظم الأراضي سنة ٢٠٠٠. ولكن أين هي نتائج هذه الانتصارات؟؟

إن غرق أطراف المقاومة الأساسيين في منطق «المحاصصة» هو الذي أضاع تلك الانتصارات، وفك ارتباط التحرير بعملية التغيير الديمقراطي في الداخل، وساهم مع قوى النظام الأخرى (وبالتوافق معها!) في قمع آليات التغيير الديمقراطي عبر الانجراف في تطبيق الطائف (حمّال الأوجه) بالاتجاه التحاصصي الطائفي، وبرعاية سوريا واحتضانها لقوى هذه المحاصصة.

وما جرى في انتخابات عام ٢٠٠٥، وكذلك في تشكيل الحكومة الحالية، دليل على أن روحية «التحاصص» ما تزال متمكنة حتى داخل المقاومة الإسلامية، وحتى اليوم مع إطلاق شعار «حكومة الوحدة الوطنية»، بإضافة كمية لما ينقصها من تمثيل على المستوى المسيحي بشكل خاص (وهو نقص حقيقي لا يعكس موازين القوى داخل الطوائف المسيحية). حتى هذا الشعار الملتزم شرط «الديمقراطية التوافقية» [كتسمية ملطفة لمنطق المحاصصة]، هو مؤشر لاستمرار تحكم المنطق اللبناني التحاصصي في التعاطي الداخلي لـ «حزب الله» وبعض حلفائه.

نحن نعتقد منذ ما قبل اليوم الأول للمواجهات بكثير، أن هذه الحكومة عاجزة وأثبتت عجزها الذي لامس التواطؤ والتآمر خلال المواجهات الأخيرة. ولكن

الذي أثبت عجزها في هذه المواجهات هو النظام الطائفي نفسه الذي استحق بامتياز لقب «قابر الانتصارات»، ومجهض احتمالات تثمير الانتصار على العدو. ولذلك لم يعد كافياً شعار «حكومة الاتحاد الوطني» بما يعني تجميعاً كمياً للأكثر تمثيلاً في الطوائف، بل أصبح ملحاً إلحاح استمرار منطق المقاومة نفسه، طرُح بنية النظام اللبناني وخلق آلية فعلية للتغيير الديمقراطي، الذي أصبح وحده ضامناً لاستمرار الكيان اللبناني ولبناء أسس الانتماء الوطني بديلاً للانتماءات ما قبل الوطنية.

وفي هذا الإطار أيضاً، من الضروري، عدم التقليل من قصور تكوين المقاومة الحالي عن تشكيل أساس تأطير وطني. فالسنّة الحذرون اليوم من المقاومة، وكذلك الدروز، كانوا بمعظمهم من الملتفّين حول المقاومتين اللبنانية والفلسطينية، ولكن الالتباس في الانتماء (الطائفي والوطني) لتشكيلاتهم السياسية، والانتماء الطائفي للمقاومة (بخلاف وظيفتها الوطنية) عوامل تُصَعّب إمكانية الالتفاف حول المقاومة بشكلها الراهن، ولذلك أصبح ملحّاً البحث المشترك بين كل قوى المقاومة (إسلامييها ويسارييها وغيرهم) عن إطار وطني للمقاومة، يقرب بين الشكل والمضمون الوطني لدورها.

والاستنتاج الأخير، يتضمنه المقال الأول الذي يضعه كنتيجة طبيعية (وليس كمهمة)، حيث يؤكد الكاتب أن «اتجاهات تبلور (جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية الشاملة) يصبح هو الغالب». ربما يبرر هذا الاستنتاج، التحليل النظري للوقائع والمستجدات بفعل المواجهات الأخيرة، ولكن معرفة الواقع اللبناني وبنية نظامه وبنية المقاومة يصعّبان حتماً هذا الاحتمال، كبديهة (الغالب)، ويؤكدان عليه كمهمة.

إن ما يبرر التركيز على هذا الطابع، هو القناعة الراسخة المتولدة عند

الكاتبَين والمبنية على سلسلة من الوقائع التي جرت خلال أيام المواجهة، وبشكل خاص المبنية على الوظيفة الوطنية والقومية لهذه المواجهات ونتائجها المرتقبة على مستوى مواجهة مشروع الشرق الأوسط الجديد، في أبعاده الفلسطينية، والعراقية، والسورية، وعلى المستوى العربي العام. هذه القناعة التي تؤكد «عروبة حزب الله» ودوره في تكوين قناعة عامة مرتكزة على:

أ. ضرب أسس استراتيجية صدام الهلال الشيعي مع الحالة العربية.

ب. ضرورة انخراط الشيعة بالمشروع العربي كأساس، في بناء مفهوم جديد لقومية عربية ديمقراطية متجددة وقائمة على التنوع.

ج. الضعف الموضوعي لإمكانيات الهيمنة الإيرانية على لبنان والعالم العربي، ليس بسبب البعد الجغرافي تحديداً، بل كنتيجة لطبيعة النظام الإيراني وأولوياته.

وفي هذا الإطار (النظام الإيراني وأولوياته)، تتبدى الجرأة والوضوح الكاملَين للكاتبَين في نقاش هذا الموضوع في جانبه الأيديولوجي - الديني ومفهوم الجمعيات وأنماطها ودورها السياسي من موقع «خارج الفكر الديني، ولكن ليس معاداً له». وأفضل ما يعبر عن هذه الجرأة هو هذا التوجه الجريء في نقاش آية الله السيستاني «الذي وجه رسالة إلى الأميركيين، أبلغهم فيها أنه لن يسمح بهزيمة حزب الله في لبنان، - هذا تهرب - المطلوب ثورة في العراق»...

والجرأة والوضوح نفسه يتبدّيان بمناقشة السياسة الإيرانية.

لقد توجه الكاتبان بوضوح إلى ايران عندما قالا: «إن ما يجري في لبنان يتطلب من إيران ليس أن ترسل وزير خارجيتها ليعلن مواقف متشددة، ويتجاوز حدود اللياقة في التعامل مع ممثلي الدولة اللبنانية بينما هو لا يستطيع أو لا ينوي، عمل

أي شيء نافع لحزب الله وللمقاومة»... ليخلصا إلى أن المهمة الملحة عند إيران، يجب أن تكون بالمساعدة على تكوين اصطفاف جديد على المستوى العراقي بعد مواجهات لبنان. موقف عراقي مقاوم مقابل موقف «متواطئ»، وليس التشجيع أو الوقوف محايدين تجاه الانقسامات المذهبية والقومية التي تشجع الاحتلال ومشروع سيطرته على العراق وبعدها على المنطقة. خاصة وأن معادلة إقامة الشرق الأوسط الجديد «ترتكز إقليمياً على قوتين: العراق وإسرائيل».

ولكن ما يثير النقاش أن هذا النفس التقدمي والعروبي عند الكاتبَين لا يمنعهما من استسهال إعادة الخلط بين مفهومَي «العروبة» و«الأسلمة» عندما يتمنيان تأسيس «وحدة إسلامية تكرس الهلال الشيعي بالفعل في قلب (القمر السني)».

إن مفهوماً جديداً للعروبة، مفهوم العروبة التقدمية الديمقراطية القائمة على التنوع واحترام خصوصيات هذا التنوع، الدينية والقومية، والمتعاطي مع الوقائع والقيم التي خلقتها الكيانات الوطنية في القرن الماضي، وحده يؤسس لمواجهة المشروع الأميركي الجديد القائم ليس فقط على ضرب المفهوم التقليدي لـ«الوحدة العربية»، بل أيضاً على ضرب إمكانيات خلق أطر جديدة لتكامل عربي سياسي واقتصادي يؤسس لمفهوم ديمقراطي للعروبة، وذلك عبر السعي الأميركي الدموي لضرب أسس وقيم الكيانات الوطنية القائمة وإعادة تشكيلها.

وفي هذا المجال، نذكر تركيز حزبنا، على استعداد الأنظمة العربية المتواطئة لارتكاب فعل الخيانة الوطنية حتى بحق كياناتها الوطنية الحالية تلبية لمصالحها الخاصة ولمصلحة المشروع الأميركي. وهذا ما يفسر موقف بعض العرب في بداية الاعتداءات الأميركية ــ الإسرائيلية على لبنان واحتضان الإدارة الأميركية لهم من خلال تشكيل "جبهة المعتدلين" التي تعبّر عن

انتقال مستوى التواطؤ مع العدو وليس فقط مع واشنطن، إلى درجة غير مسبوقة. وهذا ما يضع في زاوية الاتهام أقطاب التحالف الطائفي ـــ الطبقي المسيطر في لبنان، ويفضح زيف وهشاشة تكراره لشعارات الحرية والسيادة والاستقلال، إذ كيف يمكن رفع هذه الشعارات من جهة، ومن جهة أخرى «التواطؤ» المستور والمعلن مع «رايس» ومشروع الشرق الأوسط الجديد المهدد ليس لانتماء لبنان العربي، بل لكيانه الوطني نظراً لارتكاز هذا المشروع على إعادة النظر بالكيانات الوطنية القائمة تفكيكاً وتركيباً وتقسيماً مع ما يكلف ذلك من دماء، لم تستطع ورقة تين «الديمقراطية الأميركية» أن تخفيها في العراق عبر انكشاف إبادة 2.5% من الشعب العراقي بفعل الاحتلال ونتائجه، مما يستدعي من كل العرب صياغة آلية عالمية لمحاكمة الإدارة الأميركية وشركائها بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

إن مواجهة شاملة وواسعة كالتي يفترضها الكاتبان، تستدعي بحق تفاعلاً وحواراً جدياً بين أطراف المواجهة العربية (ذات البعد الجماهيري وليس بعض الأجهزة والعصابات الإرهابية) مهما كان انتماؤها الفكري وبشكل خاص أطراف المواجهة الإسلامية والقومية واليسارية لحوار وتفاعل حقيقي حول آفاق المواجهة والمشروع السياسي ـ الاقتصادي البديل في كل بلد عربي، وعلى المستوى العربي الشامل.

إن هذا الحوار لا يستدعي تخلي المقاومة الإسلامية عن بعدها الإسلامي، بل يتطلب منها الاعتراف، بحقيقة تنوع التكوين العربي (واللبناني بخاصة) ما يجعلها غير قادرة على تثمير الانتصار العسكري وغير كافية لبناء مشروع حضاري للمستقبل العربي واللبناني بخاصة. إن الحاجة لكل طرف من أطراف المواجهة (رغم اختلال ميزان الإمكانيات والدعم حالياً) تؤكدها

ضرورة وإمكانية صياغة وظيفة وطنية (وقومية) لها تغتني بتنوعها.
وفي هذا الإطار، أكد الحزب خلال المواجهات وفي أولى استنتاجاته عنها تعامله مع المقاومة الإسلامية انطلاقاً من ضرورة تحالفه معها في معادلة، على الشيوعيين الإبداع كل في موقعه لمحاولة تجسيدها بشكل واضح: «تحالف دون تبعية وتمايز دون صدام».

إن مميزات العروبة السابقة بمضامينها (البعثية والناصرية) القديمة أو بمضامينها الإسلامية الجديدة كما استعرضها الكاتبان، وتأكيدهما على ضرورة تجاوزها نحو مفهوم جديد للعروبة، يؤكد ما ذهبنا إليه سابقاً في دعوتنا للحوار والتفاعل بين مكونات عملية المواجهة.

ومرة جديدة تتبدى الجرأة و«التحدي» في هذا الكتاب، عبر إثارة نقدية لمفهوم «الممانعة»، وبشكل خاص عند مناقشة الموقف السوري وارتباط هذا المفهوم تاريخياً بمفهوم «المساومة» والدعوة إلى تجاوز هذا الموقع باتجاه ممارسة مقاومة حقيقية تبدأ من الجولان لتشكل رديفاً حقيقياً للمقاومة في لبنان وفلسطين والعراق.

ولمتابعة النقاش في هذا المجال، يطرح الكتاب وبشكل إيجابي وجريء، حدود ممارسة المقاومة أو الممانعة «خارج الأسوار» للقول إن الاستمرار بهذا الدور سيهدد أصحابه «داخل الأسوار»، داعياً لإستبدال شعار المواجهة «من داخل الأسوار» به.

قضية نقاشية أخرى، أثارها الكتاب، هي قضية اختباء المتواطئين من العرب (واللبنانيين) في ظل البكائيات على الخسائر و «ثمن الحرب»، كستار للتسويق لمنطق الاستسلام أمام العدو، وبالتالي الانخراط في المشروع الأميركي.

إن الحديث عن انتصار الروح «العربية» وانعكاس ذلك على المستوى العالمي

كملاقاة لما يجري في أميركا اللاتينية (رغم الاختلاف الموضوعي) يقابله عند الكاتبَين إثارة مبكرة وموضوعية لتأثير المواجهات في لبنان على «العقيدة الإسرائيلية» بدءاً بموضوع «الثمن» [في إسرائيل هذه المرة]، وهو مفهوم جديد لم يطرح سابقاً في إسرائيل، أي «دفع ثمن الحروب». لقد كانت حروبهم ضد الأنظمة بلا ثمن أو بأثمان بخسة وربح كبير، وطبعاً إن نقاش هذا المفهوم يرتبط بمفهوم آخر لدى المحافظين الجدد يركز عليه مشروع "بوش" كثيراً في دفاعه عن «حروبه الاستباقية»، هو: «ثمن محاربة الإرهاب».

* * *

رغم أنه كتاب ينتمي إلى تجربة «المواكبة» لحدث كبير... لا بد من التأكيد أن عبد الأمير الركابي و ناهض حتر وبـ «قرصنة محترفة» استطاعا احتكار السبق في إثارة قضايا أساسية في مستقبل شعوبنا وأوطاننا وفي مستقبل عملية المواجهة العربية للمشروع الأميركي، على كل القوى المؤمنة بضرورتها التجاوب مع هذا الاستدراج للنقاش، حتى لا يضيع الصمود ونفقد الإحساس بـ «الانتصار».



عبد الأمير الركابي

المقاومة اللبنانية والمقاومة العراقية



معركتنا التاريخية الكبرى: الإسرائيليون والأميركيون سينهزمون ابتداءً من لبنان.. لماذا وكيف؟

ليس من الصعب على المرء اكتشاف حجم الارتباك الذي تعاني منه القيادة الإسرائيلية، بعد أن نفذت المقاومة في جنوب لبنان، عمليتها الناجحة، وتمكّنت من أسر جنديين إسرائيليين، وقتلت ثمانية آخرين. الأهم من الارتباك، هو الاندفاع غير المحسوب، والخالي من الإبداع، لا بل الغبي. فلقد أظهرت حكومة إيهود أولمرت، خراقة لا تُحسد عليها، حين تبنت منطق التصعيد الأهوج، مطبقة أسلوب التدمير والحصار نفسه، الذي تتبعه في غزة والأراضي الفلسطينية الأخرى، رداً على عملية خطف جندي إسرائيلي، من قبل المقاومة الفلسطينية. فلقد نسي حكام إسرائيل وقادتها

العسكريين، أن حزب الله ليس حكومة حماس، ولبنان ودولته ليس السلطة الفلسطينية. وخلال أكثر من أسبوع من التدمير والقتل الأهوج وتقطيع أوصال بلد مستقل ذي سيادة، كان على إسرائيل أن تصطدم بالحقيقة المرة، وتعرف متأخرة أن نهج الإبادة العسكرية، المسلطة على اللبنانيين، وعلى حكومتهم، وجيشهم، وبنيتهم التحتية، أمر لن يكون مقبولاً من أحد، وأنه سوف يؤدي إلى وحدة اللبنانيين، وإلى رفض دولي، وفي العالمين العربي والإسلامي.

الغريب في الأمر، أن تُعلن القيادة الإسرائيلية أن عملها المدمر والشامل في لبنان، يمكن أن يستمر إلى ما يقرب من ثلاثة أشهر، وإذا كان عدد القتلى اللبنانيين، ممن سقطوا بسبب القصف خلال الأسبوع الأول قد بلغ ٢٥٠ شخصاً، جلّهم من المدنيين، فالمتوقع، والحالة هذه، أن يكون ثمن حرب إسرائيل الحالية، أكثر من ثلاثة آلاف قتيل لبناني، ناهيك عن الآلاف من الجرحى، ومن الدمار الهائل والفظائع. لكن هذا كله، لن يفضي، حسب المنطق العسكري، إلى نتيجة مقبولة، فسياسة القصف الجوي وحدها لن تؤدي الغرض،

ولا بد إذا أراد الإسرائيليون أن يوجهوا ضربة حقيقية، وموجعة لحزب الله، من أن ينتقلوا إلى الحرب البرية، الأمر الذي سيكلفهم الكثير جداً، ويحولهم إلى صيد سهل، على يد مقاتلين متمرسين، ويقاتلون في أرضهم، وأصبحت لديهم خبرة كبيرة في المواجهة، مع الجيش العبري.

والأشهر الثلاثة المخصصة لحرب إسرائيل على لبنان، لن تؤدي، حتماً، إلى تآكل قوة حزب الله، بل على العكس سوف تزيدها، وهنالك قوى لبنانية وطنية بدأت التعبئة منذ الآن، في مقدمتها الشيوعيون، وقوى إسلامية وتحررية وقومية، من كل الاتجاهات، لا بل من جميع الطوائف اللبنانية، بما يشير إلى تشكل "جبهة مقاومة وطنية" تشمل اللبنانيين كافة، بالتحالف مع الجيش اللبناني، الذي يتعرض الآن للاستهداف بقوة، ونحن نتحدّث عن مجتمع مقاتل، يختزن خبرات قتالية غير عادية، اكتسبها من أكثر من ثلاثة عقود من الحرب، ومن تجربة حضور المقاومة الفلسطينية في أرضه. وبقدر ما يعمد الإسرائيليون إلى وضع اللبنانيين بأجمعهم تحت طائلة الاستهداف، من دون تفريق، فإن

الأصوات المعارضة لما أقدم عليه حزب الله تتراجع، وزخم اللحمة الوطنية، واتجاهات تبلور "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية الشاملة" يصبح هو الغالب.

ويا لها من نتيجة كارثية يسعى لها جيش العدوان الإسرائيلي، فبدل أن يكون في لبنان حزب، أو قوة مقاومة واحدة، دخلت حتى الآن حركة "أمل" في تحالف وثيق مع حزب الله، وشكلا معاً غرفة عمليات وقيادة ميدان مشتركة، ولن يطول الوقت حتى تلتحق قوى أخرى بالمقاومة. وسوى الشيوعيين والحزب القومي الاجتماعي، سيضم إطار المقاومة الوطنية اللبنانية، عشرات القوى والحركات والأحزاب، ولا أحد وقتها يمكنه أن يضع حواجز، أو أسواراً صينية بين المقاومة الفلسطينية، والمقاومة الوطنية اللبنانية، الأمر الذي سيحيي زمن "المقاومة"، ويعيد لبنان إلى عهود ظن الإسرائيليون والأميركيون، أنها أصبحت من الماضي.

خرافة الخطة التي يعتمدها القادة العسكريون، والحكومة الإسرائيلية، تتجلى في مواضع أخرى مهمة، فهل إسرائيل قادرة على تحمل آثار القصف الموجه من المقاومة اللبنانية

نحو مدنها؟ وإلى أي مدى يمكنها ذلك؟ وماذا سيكون انعكاس تطور القصف من الجانب اللبناني، بحيث يصل إلى العاصمة تل أبيب؟ وهل إسرائيل قادرة، حتى من الناحية العسكرية البحتة، ناهيك عن الجوانب النفسية والاقتصادية، على خوض معركة متواصلة، تديم زخمها على مدى ثلاثة أشهر، من دون توقف، وبالحجم الذي يتطلبه إحكام السيطرة على بلد مثل لبنان، من المستحيل إغلاق حدوده، أو التحكم التام بسواحله الطويلة نسبياً، وتضاريسه المتنوعة، والتي لا تخلو من وعورة، وبنيته المدنية، وتداخل الريف والمدينة على امتداد غالبية مساحته (المقصود سعة مساحة غابة الإسمنت المعروفة في حروب المدن).

خلال الأيام السبعة المنصرمة، كانت إسرائيل مضطرة لأن تترك مائة طائرة في سماء لبنان، في وقت واحد. وأول نقاط ضعف طاقة إسرائيل على إدامة زخم هذا الجهد، ظهرت بصورة أزمة وقود طائرات، بادرت أميركا والمملكة العربية السعودية إلى حلها على عجل، إلا أن الجيش الإسرائيلي، لم يسبق له أن خاض حروباً طويلة متواصلة، وتحتاج إلى جهود

تعبوية ضخمة، وهو إذا ما أراد أن يفعل ذلك، عليه أن يعيد الكثير من قواعد بنيته الأساسية. وخسارة إسرائيل المادية والاقتصادية، ستكون أكبر بكثير من طاقة دولة إسرائيل ومن حجمها وتركيبها.

إن ربع المجتمع الإسرائيلي يعيش الآن في الملاجئ، وهذا العدد مرشح للزيادة، وقد يصل إلى النصف أو أكثر، مما يعني شللاً تاماً لعملية الإنتاج، مع توقف كلي لدورة الاستثمار، ولصناعة السياحة التي انهار موسمها الحالي كلياً. وصورة الصواريخ وهي تدك تل أبيب، إذا حدث ذلك، لن تُمحى. ومن المستحيل بعدها، أن يبقى لإسرائيل المغزى نفسه، في نفوس وعقول أولئك الذين ما زالوا يفضلون العيش فيها، أو في نفوس العرب وخيالهم، وإذا تحفظنا كثيراً، ولم نبالغ، فإن المعادلة التي تترتب على العناصر البسيطة الموضوعة أمامنا هنا، تعني على الأرجح، كلمة واحدة لا ثاني لها على الإطلاق: انهيار دولة مصطنعة.

"الغباء" كلمة تتردد كثيراً الآن، في الأوساط المفكرة داخل إسرائيل. لا توجد أية خطة أو تصور للمعركة

الحالية، أو لأبعادها على الجانب الإسرائيلي، وبعضهم يحذر من استمرار الوهم السائد في العالم العربي، عن "عقلانية" إسرائيل، وعن دقتها في رسم سياساتها. الشيء الوحيد الذي تغير اليوم في العقيدة الإسرائيلية، هو حسم موضوع "الثمن"، فقد تمكنت النخبة الصهيونية الحاكمة من تكريس مفهوم يقول: "نعم، لا بد من دفع ثمن مقابل هدف القضاء على الإرهاب"، وهذا المبدأ الطارئ، هو تطوير لمذهب المحافظين الجدد في الولايات المتحدة. ولكن هل إسرائيل قادرة بالفعل، مثلها مثل عملاق كالولايات المتحدة الأميركية، على دفع أثمان كبيرة، واستيعاب نتائجها؟ وما هو يا ترى مقدار الثمن الذي تستطيع دفعه؟ إن حسابات من نوع تلك التي يعلنها القادة العسكريون بين فينة وأخرى، عن عدد الصواريخ التي يمتلكها حزب الله، لا تستند إلى أية مصادر يمكن الركون إليها. فالإسرائيليون عاجزون أمنياً واستخباراتياً، عن أن يقدموا أي رقم صحيح عن تلك الصواريخ وأعدادها، وعليه فإن احتمال أن تكون هذه ضعْفَ ما يقوله الإسرائيليون الآن، أو حتى أكثر بثلاث مرات، أمر

غير مُستَبْعَد، ولا شيء ينفيه. وما ينطبق على عدد الصواريخ، ينطبق كذلك على منصات الإطلاق، فبالأمس قال قائد سلاح الجو الإسرائيلي إن نصف عدد هذه المنصات، قد تم تدميره، وهو يستند بذلك، إلى عمليات القنص الجوي الذي يمارسه سلاح الجو الإسرائيلي، مستهدفاً منصات الإطلاق التابعة لمقاتلي حزب الله، بعد تنفيذها مهماتها مباشرة، لكننا لا ندري على أي أساس قدر هو العدد الأصلي لتلك المنصات، ولا من أين جاء بالرقم الأصلي، قبل أن يفترض أنه قد دمر نصفه.

هراء، لا يدخل حتى في نطاق الحرب النفسية الفعالة، خاصة وأن إجمالي "الخطة" الموضوعة من قبل الجيش الإسرائيلي، معرض لأن يُنسف كلياً، ويكفي أن تبدأ المقاومة باستعمال الصواريخ المضادة للطائرات، حتى تتغير الحسابات رأساً على عقب. والأغلب أن هذا سيحدث، ولكن وفق تقديرات مرسومة بدقة. وعندها سوف لن يعود، حتى سلاح الجو الذي هو السلاح الوحيد الذي تملك إسرائيل أن تستخدمه بفعالية، وبأقصى طاقته التدميرية، لن يعود حتى

هذا مفيداً كما هو الآن. وكما تم تحييد أو تقليص فعالية البوارج البحرية، بعد إصابة إحدى البوارج المتطورة تقنياً قبالة شاطئ بيروت، ستتقلص وقتها فعالية الطيران الحربي، وهذا سيطيل بالتبعية، المدى الذي افترضه الإسرائيليون حتى الآن للمعركة. وبدل الأشهر الثلاثة، قد يكون من الأصوب بعدها أن نتفق، ولو جدلاً، مع القيادة العسكرية الإسرائيلية على فترة ستة أشهر على أقل تقدير، قد تكون كافية للوصول إلى فرضية خرقاء، تقول إنه بالإمكان تدمير قدرات المقاومة اللبنانية..

ليست هذه كل الأنباء السيئة التي يجب أن يتوقعها الإسرائيليون، وقبل أن يستوعب هؤلاء ما تعنيه حرب تمتد لستة أشهر، وفق الزخم الحالي، على إسرائيل وبنيتها ووجودها، مع ما يمكن أن ينفتح من آفاق في العالم العربي والإسلامي وداخل لبنان، من المفيد أن يدركوا آثار الحمل الباهض لتلك الحرب على الجبهة المؤيدة الآن لإسرائيل، عربياً، وأن لا ينسوا العراق، حيث تتمثل أهم ركائز استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية كونياً، ومن الصعب كذلك نسيان سوريا،

التي يقحمها الإعلام وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين كل يوم في ما يجري، وليس من المستحيل أن تتطور على وقع الشروط الناشئة عن المواجهة الحالية، اصطفافات عراقية تخترق الاستقطاب الطائفي الذي أججه الأميركيون عمداً، وبتخطيط ورعاية مباشرة ومدروسة، وليس من المستحيل بالمطلق أيضاً، توقع بداية حرارة قد تتصاعد من جبهة "الجولان" السورية، وهذا التطور الأخير، لم يعد هنالك ما يمنعه على الإطلاق.

فالفرصة الآن سانحة ونموذجية، خاصة إذا ما نضجت الأوضاع في العراق، على وقع المجريات الحالية باتجاه "وحدة مقاومة وطنية عراقية شاملة"، فإسرائيل ستكون وقتها غارقة في الوحل، ومقيدة، وضعيفة، والولايات المتحدة عاجزة، وغير قادرة على خوض حرب إضافية، تشمل سوريا، مما يجعل الجبهة السورية أشبه بالقشة التي ستقتل الوحش، والأمر لن يتطلب من سوريا حرباً مكلفة، بل إدخالاً لصواريخها المتوسطة إلى جانب صواريخ المقاومة اللبنانية، ولن نتحدث بالطبع عن المتغيرات الشاملة في المزاج القومي

والإسلامي، ولا في المشاعر والتعبيرات الفكرية والسياسية، وحتى الاجتماعية المتوقع حدوثها مع استمرار المعركة الحالية، وكل هذا يعزز ويرجح، لا بل يفرض لحد الإلزام دخول سوريا المعركة.

هل يجوز أن نتوقع اختراقات مضاده؟ حسب علمنا، فإن قوات المقاومة اللبنانية، قد وضعت في اعتباراتها خطوات من هذا النوع، محسوبة، وسيتم تنفيذها في الوقت المناسب، والأولويات على هذا الصعيد موضوعة بناء على منطق ردة الفعل التي تنتظر العدو لكي يبررها هو بنفسه. فاستعمال الأسلحة المضادة للطيران، على سبيل المثال، مؤجل حتى يكون العدو قد بالغ في إيذاء اللبنانيين جميعاً، مما يعطي خطوة الانتقال إلى استعمال الأسلحة المضادة للطيران، تبريراً وطنياً، ويجعل أثرها النفسي شاملاً لدى اللبنانيين ككل، وهو ما ستسهل ترجمته عملياً في ميدان المقاومة الشاملة للعدوان. ولكن الأمر لن يقتصر على تلك الخطوة، فالمقاومة وضعت في جدول أعمالها الاستراتيجي، القيام باختراقات مضادة على الأرض. إن بضعة آلاف من المقاتلين

"الاستشهاديين" ينتظرون الآن لحظة عبور الحدود الشمالية للكيان الصهيوني، وهم سيقدمون على هذه الخطوة، رداً على إيغال العدو في استباحة الأرض والسيادة اللبنانيتين، وعقاباً له على كسره المحرمات. عند ذاك سيكون احتلال بعض المستوطنات، وأسر بضعة مئات من الجنود والمستوطنين والسكان الإسرائيليين، أمراً مبرراً حسب أي منطق حربي، فلا قانون في العالم يقول، إن الحروب يجب أن تخاض وفق حقوق استباحة حصرية لطرف من أطرافها من قبل طرف آخر.

من يستطيع وقتها أن يمنع اللبنانيين من الشعور بـ"الفخر الوطني"؟ ومن يمكنه أن يحاجج عند ذاك، ضد نهج "العودة إلى منطق المقاومة"؟ وحين نكون قد وصلنا إلى تلك اللحظة، فهل من الممكن الحديث فقط عن مزارع شبعا والأسرى الثلاثة أو حتى الأسرى العرب مجتمعين؟ لقد تجاوزت المعركة النطاق المحلي اللبناني، منذ اليوم الأول، ولن تقبل المقاومة اللبنانية، لأي سبب كان، سوى بالمفاوضات الشاملة؛ أي بإدراج القضية الفلسطينية والاحتلال

الإسرائيلي للأرض السورية، وإجمالي وضع إسرائيل في المنطقة، وفي العمق مسألة وجود إسرائيل أصلاً، ولدى المقاومة مبرراتها، وما تقوله في هذا المجال. فوضع لبنان متداخل مع القضية الفلسطينية، وهو كان أكثر الساحات تأثراً وتضرراً من هذه القضية. والوجود الفلسطيني في لبنان، قياساً إلى عدد السكان، هائل، والتداخلات اللبنانية السورية بمنتهى الحساسية، وعليه فإن لبنان يعتبر المسألة الفلسطينية، وعموم المسألة العربية الإسرائيلية، مسألة "أمن وطني"، لا تُحَل إلاّ بحل يشمل القضية الأساسية، بكل تشعباتها ومترتباتها.

ليست المعركة المتفجرة من الجنوب اللبناني قضية لبنانية تتعلق بجزء من الأرض، وببعض المحتجزين، وأفقها تجاوز الآن نطاق لبنان بكثير، ليس جغرافياً، بل على المستويين السياسي والتاريخي، فما نعيشه انقلاب وعودة ظافرة نحو "منطق المقاومة" على مستوى العالم العربي برمته، وهو نتاج تبلورات مضادة وتاريخية تعود إلى عام ١٩٦٧ وما قبلها. نحن اليوم في عصر نهوض حركة التحرر العربية الثاني،

وقد انفجر وكأنه مولود في غير زمنه، وخارج أوانه المتوقع تاريخياً. يمكن القول إن هذه هي طبعتنا، من نهوض حركة التحرر العالمية لما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الملحوظة اليوم في أميركا اللاتينية... وهذا ما يجعلها تمتاز بقوة المباغتة، التي تستثير ردوداً خرقاء غير متوازنة من العدو المباشر أميركا وإسرائيل، ومن قوى عربية كانت معروفة بالروية والتحفظ، وقد تحولت اليوم إلى حليف علني لإسرائيل والولايات المتحدة، اتفاقاً مع موقعها الثابت المديد في المسار المضاد للمنطق المقاوم. لقد كانوا موجودين في أصل الصراع ضد عبد الناصر، وفي تخريب بنية المقاومة الفلسطينية وتوجهاتها، والعمل على احتوائها، وفي تدمير العراق، وتسهيل احتلاله، غير أن الحلف الأميركي الإسرائيلي العربي، يشارف الآن على الاندحار، والهجمة الأميركية، على المنطقة تتحول بسرعة إلى كارثة على المشروع الإمبراطوري الأميركي.

ترى هل يبادر الأميركيون إلى التراجع، وهل سيدركون حجم ورطتهم، واحتمالات هزيمتهم الشاملة، ويصدرون

أوامرهم إلى الحكومة الإسرائيلية، كي تقبل بحل لا يكون مطابقاً لرغبات قادتها؟ حتى لو فعل الأميركيون ذلك، لن تقبل المقاومة بغير الحل الشامل. وعلى العموم، فإن صوت العقل بعيد جداً عن الإدارة الأميركية، وعن الإسرائيليين معاً. وغباء الاثنين، هو ما يمكننا المراهنة عليه كي نطمئن على سلامة واستقامة مسار معركتنا التاريخية الكبرى..

أيها الإيرانيون: .. افتحوا جبهة العراق فوراً

لست أدعي أنني مكلف بإيصال رسائل إلى أحد، فما أعرفه يعرفه الإيرانيون، حكومة، وأجهزة ومرشداً، أكثر مني، غير أنني أريد أن افترض بناء على اعتبارات ومداولات ومعلومات، ليست بعيدة عن قلب الأحداث ولا عن صانعي الحدث، أن ما يجري في لبنان اليوم، يتطلب من إيران ليس أن ترسل وزير خارجيتها إلى لبنان، ليعلن مواقف متشددة، ويتجاوز حدود اللياقة في التعامل مع ممثلي الدولة اللبنانية، بينما هو لا يستطيع، أو لا ينوي، عمل أي شيء نافع لحزب الله، وللمقاومة اللبنانية. فحزب الله ليس سوبرمان، وثقل الانتصار الذي حققه هائل، وباهظ، سينوء به، وقد يُقتل بسببه إذا ظل وحيداً، يتلقى ممن هم بموقع حلفائه،

الصمت المريب، كما هو حال سوريا، أو التعنت المجاني، كما تفعل إيران الرسمية.

حين سمعنا السيد أحمدي نجاد مع بدايات المعركة في لبنان، يقول: "إن العاصفة تقترب من الشرق الأوسط"، اعتقدنا أن الرئيس الإيراني يخفي شيئاً ما، وأن جعبته قد تكون مليئة بمفاجآت استراتيجية، وأول ما ذهب التفكير إليه هو العراق، ففي هذا المكان فقط، يمكن إيلام الولايات المتحدة وضربها في مقتل، وإذا كانت النية معقودة على الوصول إلى لحظة "تغيير اتجاه البنادق" في أرض الرافدين، فإن الصورة سوف تكون وقتها مختلفة كلياً، والحسابات تصبح مطمئنة إلى أبعد حد.

إذا انقلب موقف القوى "العراقية" القريبة من إيران، أو التي يقال إنها تلتزم بما تقترحه عليها، وهددت هذه بالخروج من "العملية السياسية"، ثم باشرت من توها العمل المسلح في الفرات الأوسط والجنوب وبغداد، سيصبح من المستحيل على الولايات المتحدة أن لا تعيد حساباتها في لبنان والعراق والمنطقة ككل، والمهم في مثل هذا التطور ليس

فقط الجانب العسكري، أو حتى الانقلاب السياسي، على خطورته الاستثنائية، فمن الطبيعي أن يترافق انقلاب كهذا، مع مبادرة وطنية إلى "مصالحة" من نوع مختلف عن سواها من الدعوات المستحيلة إلى المصالحة المطروحة الآن، أو التي سبق أن طرحت من قبل. والنداء إلى التلاحم من أجل إخراج المحتلين، من شأنه هو فقط أن يقلب الأوضاع رأساً على عقب، فتندحر سياسة إغراق البلاد في الحرب الأهلية، ويتراجع التوتر الطائفي المصنوع من قبل الاحتلال. وإذا ما نودي بقيام مؤتمر وطني عام، تحت شعارات التحرير، فإن الفتنة المشتعلة بين المكونات العراقية بفعل فاعل، سوف تُقبر.

لقد ساهمت الأيام الماضية من المواجهة، بين المقاومة اللبنانية والكيان الصهيوني، في تغيير المناخ العام في المنطقة، فتراجعت كثيراً مظاهر التوتر الطائفي، وحلت محلها أجواء أخرى، ترافقت مع استحضار مقاييس جديدة للفرز، وأعيد الاعتبار إلى الموقف "المقاوم" وقواه ومعسكره، بمقابل المنطق "المتواطئ" وقواه وجبهته. وبسبب صمود

المقاومة اللبنانية وبسالتها الأسطورية، فقد أمكن إحراز انتصارات بينه على المعسكر المناهض للمقاومة، شعبياً ورسمياً. ومع أن انعكاسات هذه الحالة المستجدة، لم تعرف حتى الآن في العراق، إلا أن أصداء لها قد لاحت، وقد توافقت أصوات الخطباء في المساجد هناك أخيراً، على تأييد المقاومة اللبنانية، وأمكن بهذه المناسبة، تجاوز الحاجز الطائفي، كما خرجت تظاهرات ضخمة، تؤيد المقاومة اللبنانية، والمناخ يميل إلى مزيد من التحسن، والأميركيون منزعجون من احتمال تطور الموقف، بما يخدم استعادة اللحمة بين العراقيين، برغم غياب القوة السياسية القادرة على استثمار اللحظة، بما يؤدي إلى إعادة إنتاج الوحدة الوطنية.

وكل هذا من شأنه أن يختصر الطريق، على أية مبادرة يكون عنوانها، المواجهة الشاملة مع الاحتلال، وهي طريق لم يعد من الممكن أصلاً تحاشيها من ناحية، ولا التغاضي عن إغراءاتها من ناحية أخرى. فالذي فعله حزب الله حتى هذه اللحظة، قلّص المسافة أمام تغير طابع "الدور الإيراني"، وفتح أفقاً هائلاً أمام انقلاب دلالات "الهلال الشيعي"

المروج لها من قبل أطراف، ثبت اليوم أنها جزء من التحالف الأميركي الإسرائيلي. ثلاثة على التوالي هاجموا حزب الله اليوم، هم عاهل الأردن، وآل سعود، والرئيس المصري حسني مبارك، وهم على التوالي، الذين نبهوا لخطر "الهلال الشيعي"، وتسليم الأميركيين مقدرات العراق لإيران، والشك في ولاء العراقيين الشيعة لوطنهم. وهؤلاء ينظر إليهم من قبل أحرار العرب اليوم، باعتبارهم رأس الحلف "العربي" مع إسرائيل، والولايات المتحدة الأميركية، لكن في المقابل، ما تزال ملامح وموضوعات، محور الطور الثاني من نهوض الحركة التحررية في العالم العربي والشرق الأوسط، غير محددة تماماً، وثمة قوى عربية حرة بالكاد تقبل مغادرة نظرية "الإمبرياليتين"، الإيرانية من جهة، والأميركية من جهة، هذا يذكرنا، ولو بشيء من الكاريكاتيرية، بنظرية الحزب الشيوعي الصيني عن الإمبرياليتين السوفياتية والأميركية. والدول العربية المتحالفة مع الأميركيين، ومع إسرائيل، تحاول الآن أن تستدرك، وهي أصبحت تبدي "حرصا شديداً" على لبنان، حتى لا تلحق نهائياً بمعسكر

الأعداء.

من السهل القول إن هؤلاء كانوا يروجون علناً، لفكرة "الهيمنة الإيرانية" بالتوافق مع ما يريده الأميركيون، الخائفون من احتمال تطور حلف "إيران سوريا فلسطين لبنان" باتجاه العراق، وحتى يمكن منع هذا المحور، من أن يكتسي طابع معسكر المقاومة والرفض العربي الشرق أوسطي، يختار أعضاء هذا المحور العزف على الحساسيات "القومية"، والعنصرية، ويغذّون المشاعر الطائفية، بينما يعمل الأميركيون بكل جهدهم في العراق، على صناعة الحرب الطائفية، وقد أفلحوا في إغراق "المقاومة" بطوفان القتل اليومي بين العراقيين، الأمر الذي يزكي وجهة نظر أصحاب "نظرية الإمبرياليتين" عملياً، وبالأخص في العراق، الذي يمثل الآن نقطة الضعف الكبرى، لا بل المعضلة، التي ما تزال تمنع "السلسلة المقاومة والممانعة" من أن تلتمع كلها وتلتهب على إيقاع واحد.

صحيح أن الوضع العراقي ينطوي هو نفسه، على أسباب ساعدت الأميركيين على ضرب الوحدة الوطنية، وسهلت لهم

مهمتهم، وأن بعض هذه الأسباب مستعصية، ولها خلفيات تاريخية، كما أن بعضها يعود إلى ظروف رافقت نشأة "المقاومة العراقية"، كما إلى طبيعة القوى التي هيمنت على توجهاتها، إلا أن دور القوى القريبة من إيران، كان كبيراً، وخطيراً، خصوصاً بما يتعلق بقبولها المبدأ الأساسي الأول المحفز للصراع الداخلي، والذي ما زال يؤججه وسيبقى، فـ"المحاصصة" هي مشروع حرب أهلية حتمية، من سوء حظ العراق، أنه وقع في المقابل على حالة، طغت خلالها على عمل "المقاومة"، بقايا قوى وتيارات متدنية الوعي، أو تكفيرية، أو راغبة بالعودة إلى سلطة، وإلى شكل نظام أصبح من الماضي. وبمقابل ممارسة "المحاصصة" سيئة الصيت والنتائج والطبيعة، كانت شعارات "عودة النظام الدكتاتوري" أو "المقاومة هي الممثل الشرعي الوحيد" تقدم الوجه الآخر للعملة، ومن هنا توفر الذراعان الضروريان بيد الاحتلال، لقتل "المقاومة" بالحرب الأهلية.

ولسنا راغبين في عرض آراء، قد تبدو الآن غريبة وصعبة الإثبات، ولكن بعض المجازفات الاعتبارية في مثل الحالة

التي نمر بها اليوم لازمة، ولا يجوز التهرب منها، ونقصد مسألة البعد العراقي في الحدث اللبناني، ونستطيع أن نؤكد بصورة لا لبس فيها أن مازق الوضع العراقي المقاوم، كان حاضراً بقوة في القرار الذي اتخذته قيادة المقاومة في لبنان، وأنا أتحدث هنا عن مجريات مباشرة وعن وقائع ومناقشات وبحث شخصي، مع قيادة المقاومة ومع قائدها السيد حسن نصر الله، خلال السنتين المنصرمتين. ومن المهم أن يُفهم أن المسألة الإيرانية، كانت موضوعة في الاعتبار، لدى قوى من داخل معسكر المقاومة والممانعة، وأن طريقة التعامل مع إيران، لم تكن، لا اليوم ولا في الماضي، محصورة إما في العداء وتبني "نظرية الإمبرياليتين"، أو في الرضوخ وتلقي الأوامر.

إيران بلد بعيد بالنسبة للبنان، وهو أضعف من أن يهيمن على العراق والعالم العربي، ومن يروجون آراء كهذه، لا ينتبهون إلى مدى الإهانة التي يوجهونها لأنفسهم، ولا المخالفات التي يرتكبونها بحق التاريخ. والأهم من كل هذا، أن إيران اليوم لا تملك، لا بالعلاقة مع الفلسطينيين، ولا

اللبنانيين، ولا حتى العراقيين، سطوة تؤهلها لإصدار الأوامر، عدا عن أنها مستهدفة في الوقت الحاضر في وجودها. إن بعض من يرددون المواقف التي ترى في إيران "بعبعاً" من دون تدقيق، يذكروننا بمشكلات اللحظة الانتقالية التي تمر بها حركة التحرر العربية في طورها الثاني الحالي. فهذه الحركة ما تزال تعاني من سطوة الأفكار القديمة المترسبة من فترات ماضية، ومن عقود وأفكار التراجع والهزيمة، وبين القول إن إيران هي "إمبريالية"، والقول إن إيران بلد من بلدان العالم الثالث، ضعيف ومحاصر، ومستهدف، فرق كبير، تترتب عليه اختلافات فاصلة في التوجه، وفي رسم الاستراتيجيات.

وما يحدد الفروق بين هذه الرؤية وتلك، هو المستجد العالمي الذي نواجهه اليوم جميعاً، فسياسات الولايات المتحدة الراهنة، لا تسمح لإيران، ولا لغيرها من مكونات "الشرق الأوسط الكبير" مهما فعلت، أن تحقق مصالحها الإقليمية، أو الحيوية، وهي تهددها أصلاً كدول وكيانات موحدة. ومسألة احتلال العراق كبداية، وكمنطلق، لبسط

النفوذ الإمبراطوري الأميركي في المنطقة، قررته مقتضيات استراتيجية دقيقة، أعطت وما تزال للعراق، موقع ودور المفتاح والعاصمة المقررة في قيادة الإمبراطورية الفرعية المسماة بـ"الشرق الأوسط الكبير". وحسب السياق الذي اتخذته السياسة الأميركية في العقدين المنصرمين، فإن معادلة إقامة هذا الشرق أوسط، ترتكز إقليمياً، على قوتين هما: "العراق" و"إسرائيل"، وليس على إيران وإسرائيل، مع أفضلية وأرجحية لبغداد، التي يبني الأميركيون فيها أكبر وأضخم سفارة لدولة في التاريخ، صانعين عرشاً لسفير، هو بالأحرى إمبراطور لإمبراطورية فرعية مأمولة، تمتد من حدود الصين إلى إسبانيا. ها هو هارون الرشيد يحضر في القرن الواحد والعشرين.

لهذا تتغير إيران اليوم بسرعة، فقد ابتلعت السياسة الأميركية الراهنة صورة رفسنجاني، وأخفت سحنته الفارسية الماكرة، كما أسقطت، بضربة مفاجئة، صورة المسلم "المثقف"، المنفتح على الغرب والعالم "خاتمي"، لصالح رئيس بلدية طهران، متواضع المظهر و"الخميني

المهدوي" -قضى أحمدي نجاد فترة إدارته لبلدية طهران يجملها حتى تليق بعودة المهدي المنتظر- ولا شك أنها تعيش الآن، مخضات عودة خمينية ثانية، لا تنتمي إلا من بعيد، إلى عصر مؤسس الثورة وقائدها الأول. ففي عصر مشروع الإمبراطورية الأميركية الراهن، لا تستطيع إيران أن تصدر شيئاً لغيرها من البلدان العربية، وهي لا تحتل، في أفضل الاحوال، أكثر من موقع طرف مهم، في معادلة تنتظمها احتمالات حيوية، تتشكل باطراد، وبالتفاعل بين مواضع وحلقات من سلسلة مترابطة كلها لها أهمية.

والبحث عن موضع لصناعة القرار بين هذه الحلقات، وإلقاء هذه المهمة في طهران، لا يوصلنا إلى الحقيقة، هنالك تفاعلات وشروط خاصة وأولويات، حين تجتمع، تفوق قدرة إيران على الإحاطة، وسوى ذلك، فإن الأمر يذهب في بعض الأحيان بإيران، مذاهب تجعلها تابعة، أكثر مما هي قائدة أو مقررة. ففي فلسطين، أو حتى لبنان، لا يمكن لإيران أن تكون سيدة القرارات، وكذلك الأمر بالنسبة لسوريا. والخاصرة العليلة في الموقف الإجمالي، هي العراق. فالقوى التي تمثل

الامتداد المذهبي المتطابق مع السياسة الإيرانية الحكومية هناك، ضيقة الأفق، ومحدودة الرؤية، ولاتستطيع النظر إلى الأبعاد التي يمكن أن تترتب، حتى بالمردود الطائفي البحت، على اتخاذ مواقف مناهضة للاحتلال الأميركي. ويشكل هؤلاء الآن، عبئاً ثقيلاً في المكان الأكثر حساسية، فلنتصور لو أن القوى "الشيعية" في العراق قررت غداً، وبعد الذي جرى ويجري في لبنان حالياً، التهديد الجدي بالانسحاب من "العملية السياسية الأميركية"، وأرادت بالفعل أن تتوجه لحمل السلاح، وبادرت للانفتاح على السنة العرب العراقيين، مشكلة وإياهم جبهة مقاومة للوجود الأميركي. إذن لكسب الشيعة أعظم نصر عرفوه في تاريخهم كله، ولتقدموا أميالاً بعيدة، في الطريق نحو دحر المشروع الأميركي والهيمنة الأميركية، كما نحو اكتساب شرعية المشاركة في صياغة حاضر ومصير الأمة والمنطقة، فقيام تحالف "عربي" شيعي سني يؤسس في مجرى مقاومة الاحتلال في العراق، سينتهي قطعاً إلى هزيمة الأميركيين، ويؤسس لوحدة إسلامية تكرس الهلال الشيعي بالفعل في قلب القمر السني.

وهذا هو سبيل دعم المقاومة اللبنانية، وحمايتها. وإيران تستطيع أن تفعل الشيء الكثير، إذا هي واصلت حراكها الصحي، وعرفت أكثر فأكثر، كيف تربط مصالحها الحيوية بمصير ومستقبل المنطقة، وبانتصارها وتحررها، بمواجهة مشروع الهيمنة الأميركية، وفي هذه النقطة بالذات، يملك العرب الأحرار أن يفعلوا الشيء الكثير، وليس عليهم إلا أن يتأكدوا من أن دورهم "القيادي" في جلب إيران إلى ساحة المعركة المصرية والمشتركة، مهم لإيران وللمنطقة، قبل أن يقرروا اليوم عملياً توسيع مداه. وقد يكون من المفيد أن أكشف هنا عن سوابق من هذا النوع، كانت تمارس، منها جهود قام بها السيد حسن نصر الله، وأخرى قام بها الرئيس بشار الأسد، ولكن لم يسبق أن كان مثل هذا الدور ضرورياً وملحاً، كما هو اليوم. وبما أن سيد المقاومة، لا يستطيع ممارسة هذه المهمة في الوقت الراهن، فإن تبعاتها كاملة، تقع حالياً، على كاهل الرئيس بشار الأسد وحده، ولعل أخطر وأهم ما يمكن للرئيس السوري القيام به في الأيام المقبلة، أن يغادر إلى إيران ليقول هناك جملة واحدة، يرددها أمام المرشد، ورئيس

الجمهورية،وكل المسؤولين والنافذين الإيرانيين: "سارعوا إلى فتح جبهة العراق إن استطعتم.. وفوراً".

فهل هذا كل شيء؟ لا طبعاً. الأحرار في العالم العربي، ينبغي أن يوجهوا للإيرانيين النداء نفسه، كل من موقعه، وحسب إمكاناته، والصلات التي يملكها. فهكذا تمارس القيادة اليوم، وتحضر الأمة التي تريد أن تكون فاعلة، بدل أن تتقبل منطق الريبة والشكوك، وتقيم الحواجز بينها وبين احتمالات نافعة لها. الدور القيادي العربي موجود أمامنا، فلنحمل الإيرانيين المسؤولية في حماية ودعم المقاومة اللبنانية/العربية، عبر البوابة العراقية الفاصلة، ولنلق عليهم الحجة، بتوجيه النداءات عبر المنابر، أو السفارات، أو بإرسال الوفود، مشفوعة بكل الحيثيات والمبررات، فلقد ولى تماماً زمن الحروب و"القادسيات"، وفي غمرة الظروف الراهنة، يمكننا أن ننتصر بتوحيد المصالح، وتجسيد وحدة المصير والمبادرة الخلاقة.

شيء واحد ينبغي أن لا ننساه، هو أن الوضع العراقي ليس سيئاً إلى حد لا يرجى منه أمل، وهنالك قوى حية، تستطيع

أن تلعب دوراً كبيراً ومحورياً في التحرك الراهن، ولن نختم قبل أن نعرض ملاحظة مفيدة فبعض الجهات القريبة من إيران، تقول الآن حين تُسأل، إن: "السيستاني وجه رسالة إلى الأميركيين، أبلغهم فيها أنه لن يسمح بهزيمة حزب الله في لبنان" وهذا نوع من التهرب المدبر وواضح المقاصد. المطلوب ثورة في العراق، كانت أصلاً منتظرة، ولم يعد بالإمكان تأجيلها، وها هي تُطْلب اليوم، تحت وقع ما يسمونه عادة، لحظة الولادات التاريخية الكبرى.

"المرجعية المقاومة": مرجعية نصر الله بمواجهة نموذج مرجعية السيستاني

لم يعد ممكناً تجاهل دور السيد حسن نصر الله، سيد المقاومة، أو عدم تحري موقعه، ليس في عالم القيادة الشعبية والقومية حسب، بل وفي السلم المعروف للمرجعية بين المسلمين الشيعة. الرجل يمثل نموذجاً جديداً من "المرجعية"، ليس الأول، ففي التاريخ الحديث من تطور حركة التشيع، وبالأخص في العقود الأربعة الأخيرة، ظهر تيار تجديدي، هو الأبرز منذ قرون. ومع السيد محمد باقر الصدر، سمعنا عن نمط آخر من "المراجع"، يتمثل بـ"مرجعية الميدان" أو "المرجعية الموضوعية"، أو "مرجعية المرجع مبسوط اليد"، وكل هذه تعبيرات وتسميات لمفهوم واحد، وصولاً إلى "المرجعية

الناطقة"، والتسميتان الأخيرتان من مبتكرات السيد محمد محمد صادق الصدر، والد السيد مقتدى الصدر، وزعيم ومؤسس ما يعرف اليوم بتيار الصدر في العراق.

ومنذ أن تبلور مفهوم "التقليد" و"نظام الاجتهاد" في النجف، وقامت الحوزة، ومفهوم "المرجع الأعلى" يمثل نموذجاً فريداً ومبتكراً في التاريخ الإسلامي، وفي تاريخ التشيع بالذات، وهذا الإنجاز "العراقي" الكبير، يدل على التداخل، بين عودة تبلور وبدايات تشكل العراق الحديث منذ القرن السابع عشر، وبين ضرورات التشكل الوطني للمجتمع العراقي الناشئ، بظل الدولة البرانية العثمانية، بعد أن بدأت البلاد تخرج من دورة الموت والخراب المستمرة من عام ١٢٥٨ حتى ذلك الحين، وبعد أكثر من قرن مر على انفراد الشيوخ المشاعيين المساواتيين المحاربين بقيادة العملية الوطنية في طورها الأول، وتميزت بظهور وانتشار "الاتحادات القبلية" في الجنوب. ووسط العراق الأسفل، تنامت حركة التشيع الحديث وبدأت تأخذ مداها، عاكسة الحاجة إلى إطار قيادة وطنية أرقى وأعلى من القيادة القبلية. ومنذ القرن

الثامن عشر، راح الدعاة "المؤامنة" المنطلقون من النجف والحلة والمراكز الدينية الشيعية، يتغلغلون في وسط العراق وجنوبه، بين أبناء العشائر، ليحققوا واحدة من أكبر وأهم تجارب "اليقظة" التي عرفتها المنطقة مع طلائع العصر الحديث.

تنتمي هذه العملية في التاريخ الوطني العراقي الحديث، لأجواء بدايات نهضة، تجلت عبر توالي حركات التجديد الحديثة في المنطقة العربية والإسلامية، بما فيها الحركتان المبكرتان، الصفوية والعثمانية، ومن ثم على الجانب العربي، الوهابية في الجزيرة العربية، والمهدية والسنوسية في القسم الإفريقي من العالم العربي. وما نذكره هنا هو أول انتباهة، إلى طبيعة وانتساب هذه الظاهرة، فالأبحاث التاريخية والاجتماعية والسياسية، التي اهتمت بدرس أوضاع وتاريخ العراق الحديث والمعاصر، لم يسبق أبداً أن وضعت الظاهرة المذكورة، ضمن سياق حركات وظواهر الانتباه أو الاستجابة لمستجدات العصر، وللتمخضات المبكرة، والأولية، من الرد على المتغيرات الحاصلة في العالم، أو كنتيجة لها. ولهذا

السبب فإنها لم تدرس ضمن شروطها، ولم تحدد دلالاتها الفعلية، مما أسهم في تغييب أهم ما تنطوي عليه من خصائص، تتصل أولاً بتبلور "الوطنية العراقية" في العصر الحديث، وهو ما أدى من ثم إلى طمس مدلولها التاريخي العراقي والعربي.

ينظر إلى التشيع المعاصر من زاوية واحدة، فالحركة الصفوية هي الموضوع الأهم والغالب في البحوث والنظرات التي تتطرق أحياناً لمسألة التشيع الحديث. وتترك أجواء الصراع بين العثمانيين والصفويين عموماً، وعلى الساحة العربية قبلاً والعراقية بالذات، مزاجاً معادياً للحركة الصفوية، يسقط على حركة التشيع العراقية، ويشجع على إلغاء طابعها الوطني المعادي بالأصل للعثمانيين كما للصفويين، مما يذكر ببقايا نموذجية عن "العثمانوية" -هذه الناحية الفكرية والمزاجية والمذهبية غير ملاحظة في الفكر أو دراسات تاريخ وحركة الأفكار في العالم العربي، ولم يشخص أهميتها سوى الباحث العراقي د.سيار الجميل، الذي وضع كتاباً يستحق الاهتمام في "العثمانية"- وترسباتها

في الوعي العربي. إلا أن هذا المزاج، استمر متحولاً إلى منطلق راسخ، غير علمي، ولا يتفق مع الحقيقة التاريخية، ولا مع معطيات هامة، تخص العراق ودوره ومكانته، وحتى هذه الساعة لم يتوقف عنده أي من الباحثين العراقيين، أو العرب (يستثنى من ذلك إلى حد ما الجهد المبذول من فهد عبد الله النفيسي كما في كتابه عن دور الشيعة في السياسة، وهو كتاب مبكر تركز على مجريات ثورة ١٩٢٠ وقارب من منظور ينتمي إلى الرؤية الأيديولوجية "القومية" تلمس شيء من الخصوصية العراقية في حركة وظهور التشيع الحديث في العراق).

غير أن تاريخ العراق الحديث، مطموس بجملته، وبالأخص الجزء المتعلق منه بما قبل عام ١٩٢٠ وقيام ما يسمى "الدولة الحديثة"، وهو ما يعني إهمال، إن لم يكن إلغاء، تاريخ من الظواهر، والتمخضات، والأفكار المتنامية في سياق عملية تشكل تاريخي، ظلت مستمرة على مدى يقرب من ثلاثة قرون. وإن الأفكار والتصورات الحديثة، والكتابات والأبحاث الأكاديمية، وغيرها الموضوعة عن تاريخ العراق

الحديث والمعاصر، لم تشذ برمتها عن القاعدة، مما يتيح فعلياً لأجواء وزاوية نظر "العثمانوية" لأن تظل حية وفعالة إلى اليوم، وهو ما جعل من العراق "سراً مدفوناً" بنظر أهله، أهم ظواهره غير مفسرة، ويكتنفها ليس الغموض حسب، بل التشويه بلا رحمة أيضاً.

بعد كل تلك الاستدراكات، نذهب إلى القول إن ظاهرة التشيع في تاريخ العراق الحديث، هي نتاج صرف، متطابق تماماً مع خصائص العراق التاريخية، وقد نشأت بالتعارض التام مع "الصفوية"، لا بل بالتناقض معها، ومع أسسها، ومع أنها إطار اقتضته ضرورات وظروف المواجهة الوطنية مع الحكم العثماني، إلا أن نقاشات وصراع عالمين من أكبر علماء النجف في القرن السادس عشر هما "القطيفي" و"الكركي"، تنبه إلى أن بواكير وأبرز وجوه ذلك الخلاف، قد استهدفت بالرفض نموذج "الصفوية". فبعد وفاة الشاه إسماعيل مؤسس الدولة الصفوية عام ١٥٢٤ اتجه ابنه الشاه طهماسب، إلى عدم أخذ الشأنين الديني والسياسي بيده، كما كان أبوه يفعل، وبادر إلى استدعاء الكركي، كي ينهض

بتلك المهمة بصفته "مرشداً أعلى للدولة" و"نائباً لصاحب الزمان الغائب" و"صاحب الدولة الحقيقي" الذي على الجميع إطاعة أوامره، وأن "معزوله لا يستخدم ومنصوبه لا يعزل" كما جاء في "الفرمان" الذي أصدره الشاه عند تعيينه.

وعلى هذا، غادر الشيخ الكركي -هو بالمناسبة لبناني من بعلبك- النجف ليحتل مكانه في خدمة الشاه، ما دفع بالقطيفي إلى وضع كتاب، تركز بالأصل على تحريم عيش وعمل العلماء في ظل السلاطين وإن كانوا "شيعة". حدث ذلك النقاش التأسيسي في وقت مبكر، ليعكس وجهتين متعارضتين في الرؤية والموقف والممارسة، وظل يتعمق مثمراً "تجربة تاريخية" خاصة، ومختلفة جذرياً عن التجربة الصفوية. فالتجربة العراقية تضع قطيعة صارمة بينها وبين "الحكام" أولاً، وهي تستمد فعلها من المحيط، أي من تداخلها مع بحر المشاعات الزراعية في الجنوب والوسط، كما أنها تمتاز عن سواها من الحركات التي قاربتها أو عاصرتها تاريخياً، سواء الصفوية أوالعثمانية أو الوهابية، بكونها قامت على

"الدعوة" والإقناع، بينما توسلت الحركات الأخرى جميعها، القوة و"السيف"، وعلى تلك المنطلقات وبناء عليها، أقامت "دولة مدينة" تذكر بـ"إريدو" المدينة المقدسة الضائعة في التاريخ العراقي القديم.

في الطور الثاني من تاريخ هذه العملية، انقلب الاتجاه، وراحت المشاعات القبلية المساواتية المحاربة، تقصد هي مركز الحركة ومنطلقها في "النجف". ومن التفاعل بين الطرفين "العلماء" المجتهدين والبحر العشائري المساواتي الديمقراطي المحارب، انبثقت بنية "الدولة /المدينة". وحيث اقتضت ضرورة استيعاب التعددية القبلية، تعدداً في الصلات والمباشرة الروحية والحياتية، فلقد كان لا بد من ابتكار "صيغة" التقليد، فارتبطت كل عشيرة، أو مجموعة عشائر، بواحد من العلماء "تقلده" وترجع له، ومن قانون "الصيت" الساري بين العشائر كطريقة لاختيار الشيخ، ابتكر "نظام الاجتهاد"، فالقبيلة المشاعية العراقية "ديمقراطية" غير وراثية، والانتخاب فيها، تقرره الوقائع والمنافسة بين أبناء العشيرة بظل الشيخ، وخلال حياته. والأفعال التي

يجترحها المتنافسون، تراقب عياناً وبوضح النهار، والفعل يتناقل، متحولاً مع الوقت إلى "صيت"، ومن يربح المعركة في عالم الترجيح المراقب من العامة، يصبح مهيئاً للمشيخة فما إن يغيب الشيخ الحالي، حتى يكون الشيخ الجديد قد حل مكانه. وتضطلع النسوة عادة بدور"الدعاية"، بالأشعار والقصص، يؤلفنها ويتناقلنها، مرسخات "صيت" هذا من شباب العشيرة أو ذاك.

إن نظام الاجتهاد يخضع للقانون نفسه، فهو ليس انتخاباً عادياً، ولا يشبه الطريقة الأثينية، ولم يسبق أن عرفت طريقة في الاختيار/الانتخاب، تشبهه، فهو مستمد من حكمة وتراث وخاصيات واقع تاريخي عريق، و"الصيت" يحكم تماماً مصير المراجع المتنافسين بظل المرجع الأعلى، والناس يرجّحون، مراقبين ومحللين مواقفهم وسلوكهم وعلمهم، فما إن يتوفى المرجع حتى يكون خلفه قد أصبح معلوماً، والمرجع الأعلى، هو صيغة تطابق شخصية "شيخ المشايخ" وقد حل داخل مدينة يسكنها جمع من المفكرين، يمارسون سلطتهم بلا قهر، وحكمهم متوقف على "الفتاوى" التي هي

قرارات ملزمة للمقلدين، تصدر عن صاحبها، وهو يعلم أنها مراقبة من المجتهدين الآخرين المنافسين، ومن الناس، مما يحصرها في أضيق نطاق، ويبعدها عن الابتذال.

السيد الميرزا حسن الشيرازي هو المثال الأعلى، والصورة النموذجية لـ"المرجع"، وهو قد عاش في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتوفي قبيل اندلاع ثورة ١٩٢٠، ولو كان حياً إبان الثورة، وأصدر هو الفتوى بمقاتلة الاحتلال الإنجليزي، لوصلت مكانته في تاريخ العراق شأواً كبيراً للغاية، فمناقبه وعمق شخصيته وزهده، تمثل أرقى حالات التطابق مع الخاصيات القيمية للمجتمع العراقي. وكما هي شخصية "حمد آل حمود" -عاش في القرن الثامن عشر في الفرات الأوسط وتحديداً في منطقة الديوانية- المثال والنموذج، للشيخ العشائري المطابق تماماً للقيم العليا للمجتمع، يحتل الشيرازي (صاحب فتوى تحريم التنباك، ومن رفض الالتقاء بالشاه ناصر الدين عند زيارته للنجف، ومنقذ النجف إبان المجاعة، وباني الكثير من المرافق الهامة في سامراء، والشخصية التوحيدية الإسلامية، المتواضع،

والعالم الجليل) .. يحتل هذا المرجع، مكانة لا تضاهى في تاريخ "المرجعية التقليدية" الحديثة.

بعد عام ١٩٢٠ تبين بما لا يقبل الشك، أن المرجعية ونظام الاجتهاد و"الحوزة" والتقليد، و"دولة المدينة" المرتبطة بها، لم تكن سوى منتجات وطنية اجتماعية، اقتضتها ضرورات حقبة من تاريخ وتطور العراق الحديث، وهي منجز عراقي انتصر أخيراً على ما عداه، فالصفوية انتهت بنهاية دولتها، بينما الحوزة ونظام التقليد والاجتهاد، سادت في عالم المسلمين الشيعة، وظلت قائمةً، وهي الغالب والممارس حتى اليوم، وعليه فإن التشيع الحديث، في أهم ممارساته وقواعده التنظيمية، وحتى الفقهية، هو "عراقي" تماماً، ونتاج ضرورات تطور أوضاع العراق، وتشكله خلال فترة ما قبل "الدولة الحديثة".

فما إن انتهت الثورة، وقامت "الدولة "على أنقاضها، حتى دخلت المرجعية أزمة لم تنته، وتعاقب عليها أشخاص لم يكتسب منهم أهمية تذكر، غير السيد "محسن الحكيم" الذي يستحق التوقف، ولا يمكن تجاهله، لا لأهميته هو

بذاته، بل بسبب الفترة التي وصل فيها إلى المرجعية. ففي الخمسينيات بدأت بوادر الحركة التجديدية الثانية تظهر، وبرزت شخصية تاريخية هامة، هي المفكر الإسلامي الكبير "محمد باقر الصدر"، مؤذناً ببداية تاريخ جديد، وحقبة مختلفة من الإرهاصات والظواهر والتمخضات، اتجهت كلها في الجوهر، إلى البحث عن سبل تجاوز "المرجعية التقليدية". وفي عام ١٩٥٧ تأسس حزب الدعوة، استناداً إلى أفكار ونظرات ومساهمة السيد محمد باقر الصدر. ومع ثورة تموز عام ١٩٥٨، واجهت المرجعية، وعموم الحركة الإسلامية، أخطر تحد في تاريخها مع صعود الشيوعية والقوى العلمانية، وسيطرتها على الشارع، والحياة العامة.

من هذا المناخ الجديد والمضطرب، ومن ردود أفعاله على التطورات، يتخذ "محسن الحكيم" أهميته، كنموذج محافظ ومنغلق، زاد من أزمة المرجعية التقليدية، ومن وتيرة حركة البحث عن بديل لها من داخلها من ناحية، ورفضها والابتعاد عنها من خارجها، من ناحية أخرى، ومنذ ذلك التاريخ لم يعرف من المراجع شخص يستحق

الانتباه، سوى "السيستاني" الذي يشترك هو الآخر مع "الحكيم"، بكونه يستمد أهميته من الأحداث التي مرت به، فمواقف السيستاني من الغزو الأميركي والاحتلال، ورعايته لـ"العملية السياسية" الأميركية، وتزويقه لـ"الديمقراطية" الأميركية، القائمة على "المحاصصة الطائفية"، هي التي أثارت الاهتمام به وبمواقفه التي تسهم، كما فعل "محسن الحكيم"، في مفاقمة مأزق "المرجعية التقليدية" وتسيء لها إلى أبعد حد.

تزامن بدء الموجة التجديدية الثانية، مع واقعة ترسخ الدولة الحديثة، وهذا ينطبق على عموم حركات التجديد الإسلامي. فحركة الإخوان المسلمين لدى السنة -وهي حركة من أصول باكستانية جدها الأعلى "أبو الأعلى المودودي"- ظهرت كاستجابة لهذا التحدي، بمقابل الحركة السلفية الأولى بطبعتها "الوهابية"، التي هي نتاج ما قبل الدولة الحديثة، بالضبط كما هو حال حركة التجديد الشيعية العراقية الأولى. ونحن ندخل الآن مرحلة ثالثة، يمكن تسميتها بمرحلة الاستجابة لشروط وتحديات ما بعد

الدولة، وهذه تقابل موضوعياً، شروط ولحظة هيمنة، تقوم على تدمير الدول وتفتيت المجتمعات، وما يقابلها لدى كل من السنة والشيعة هما "البن لادنية" من جهة و"مرجعية المقاومة" ممثلة بنموذج السيد حسن نصر الله من جهة أخرى. والفوارق بين الوجهتين واضحة، فسيد قطب قسم العالم إلى عالم "جاهلية" وعالم "إيمان"، وبن لادن يقسمه إلى "فسطاطين"، بينما محمد باقر الصدر، مؤسس حركة التجديد الإسلامية الشيعية الثانية، لا يكفِّر العالم المحيط، بل يحاوره. وهو يناقش الماركسية والرأسمالية، وسعى إلى تجديد فكرة "المهدوية"، ووضع أسس منظور ثالث في الاقتصاد من منطلق "الحوار" لا "الإقصاء" أو الحرب، ولكي يخلص الإسلام الشيعي من قيود ثقيلة، استهدف "المرجعية" مباشرة، واقترح مذهباً آخر في اعتمادها هو مبدأ الاختبار في "الميدان"، وهنا تعود مرة أخرى الأسس والخاصيات العراقية نفسها التي حكمت مبدأ "الانتخاب" ضمن نظام الاجتهاد، غير أن السيد محمد باقر الصدر وضع أسساً وباشر مجرباً إرساء نموذج، دون أن يتمكن من

إكمال صياغته أو تحديد سماته التنظيمية والعملية.

استغرق تبلور "نظام الاجتهاد" و"المرجعية" عقوداً طويلة، قبل أن يكتمل ويتحول إلى حقيقة مقرة. وبالمقارنة، تبدو صيغة أو مقترح المرجعية الحالية، أي "مرجعية الميدان" شديدة الحيوية، فهي لم تبدأ أصلاً بالظهور، إلا منذ نصف قرن تقريباً، ومع ذلك عرف تاريخ التشيع الراهن ظهور شخصيات مهمة تمثل هذا النمط من المرجعية، منهم وفي مقدمتهم بالطبع، السيد محمد باقر الصدر، والسيد آية الله الخميني، والسيد محمد محمد صادق الصدر، والسيد محمد حسين فضل الله. وفي السياق يذكر أيضاً مقتدى الصدر، ومن ثم وأخيراً السيد حسن نصر الله. وينتمي الخميني ومحمد صادق الصدر إلى عالم وظروف هيمنة الدولة الحديثة والرد عليها. بينما ينتسب الصدر الثالث "مقتدى" والسيد حسن نصر الله إلى عالم اللحظة الراهنة، أي فترة ما بعد الدولة الحديثة، في حين ينتسب السيد محمد باقر الصدر إلى عالم "العبقرية التاريخية"، ويحضر في السلسلة كمؤسس ورائد تاريخي عظيم. في حين

ينتمي السيد مقتدى الصدر، إلى اللحظة الراهنة بحكم "واقع الأمر"، فهو من مراجع الوراثة، وتجربته انتهت إلى مأزق، أثبت قصوراً فادحاً في أهليته القيادية.

السيد حسن نصر الله، هو خاتمة السلسلة وليس نهايتها، وهو يقابل ويناظر أكثر من غيره من "المراجع" أبناء حقبته، المؤسّس الأول، ويتطابق مع جوهر أفكاره. لقد فجر الخميني ثورة كبرى، تحولت من بعده إلى "دولة". وأقام محمد صادق الصدر تجربة مهمة، معتمداً مبدأ التغيير السلمي في ظروف الحصار والهجوم الأميركي على العراق، واعتمد نهج التوحيد المذهبي. بينما لعب السيد محمد حسين فضل الله دور الداعية الإصلاحي الإرشادي، وكرس روحية الانفتاح والتسامح والتوحيد بين المذاهب، وإن كان من دون إنجازات فكرية مميزة. أما مقتدى الصدر، فقد مارس دوره من دون إبداع ولا روية، وارتكب أخطاء متوالية، ولم يثبت قدرة قيادية، تستوعب التأييد الجماهيري الذي تهيأ له، ومع الوقت أصبح أسيراً لما كان يتوجب عليه قيادته، ومن المقاومة غير المدروسة والارتجالية، إلى الاشتراك في

"العملية السياسية" والتحول إلى تنظيم طائفي، أثبت أنه لا يمثل إضافة منتظرة، ويكاد يتحول إلى جزء من أزمة التشيع العراقي الراهنة، والتي تتجلى أكثر ما تتجلى في "المرجعية التقليدية" بقيادة السيستاني، المهادنة للاحتلال، كما في مشاريع الطائفية التي تخيم على غالبية القوى الشيعية العراقية.

بمقابل هذا الوضع يبرز نموذج "حسن نصر الله" كنواة مرجعية جديدة، متجاوزة، وتستحق أن نطلق عليها اسم "المرجعية المقاومة"، لا بدلالة قيادتها للمقاومة المسلحة حسب، بل بمقياس تعاملها الحالي والمفترض مع التحدي العالمي الراهن، أي عصر تفتيت الدول والأمة بالقوة العسكرية. لقد ردت المقاومة اللبنانية بنجاح، على تحدي القوة الأميركي الإسرائيلي، لكن المطلوب هو غير ذلك تماماً، ولن تكتمل عناصر "المرجعية المقاومة" إلا إذا لبت هذه شروط ومشروع "إعادة بناء الأمة"، أي إيجاد سبل تناسب اللحظة، لإعادة بناء اللحمة الإسلامية والوطنية والقومية على أسس جديدة، تتجاوز مشروع الدولة الحديثة

المنهار، ومشروع التفتيت المقترح والمفروض بالقوة. فهل هذا ما ينطوي عليه مشروع وافق سلوك وتفكير نصر الله في الماضي ومن هنا وصاعداً؟ وما هي المكونات المفترضة في مثل هذا السلوك بالتفصيل؟ ذلك ما ينبغي التبصر فيه، وذلك ما سيكون مجال بحث آخر.

"المرجعية المقاومة" وقانون الغلبة: "المؤتمر التاسيسي" أم "الهلال الشيعي اللبناني"؟

ليس من المقدّر حتماً لمرجعية نصر الله، أن تكتمل، وثمة من الأسباب المعيقة، والتي ستظل تحدّ من انتقالها إلى "مرجعية مقاومة" في ظروف وحقبة ما بعد الدولة الحديثة، الكثيرُ المتعلق بالوعي المتراكم، وبالقدرات الذاتية للأفراد، وبالظروف المحيطة. وفي مثل هذه الأحوال، يحسن بالمرء، وبمن يحرصون على متابعة الظواهر والقادة، وحدود واحتمالات تطور أدوارهم، أن يتذكروا الحكمة العميقة القائلة: "كل شيء ميسر لما خُلق له"، والخطاب الأخير للسيد حسن نصر الله، لا يدل أبداً على أن الخيارات لديه محسومة، وأن الموقف من اللحظة المعاشة، مقرر بناء على

رؤية شاملة، بعيدة المدى، ومطابقة للحالة والظرف التاريخي، ومع أن ناحية "إتقان صنعة السلاح" قد حسمت، وأن السيد والمقاومة، قد تجاوزا على هذا الصعيد، حقبة وموضوعات ما قبل "الدولة الحديثة" واعتباراتها، إلا أن الجزء الآخر من ضرورات اكتمال مرجعية نصر الله، ومن شروط تحولها إلى "مرجعية مقاومة" حقاً، لم يظهر ما يدل على اكتماله، فلازمتا "المرجعية المقاومة" الحتميتان هما: "إتقان صنعة السلاح"، و"مشروع إعادة بناء الأمة". والمهمتان مترابطتان لا انفصال بينهما.

إتقان السلاح، يمكن أن يفضي إلى مشروع "سلطة" متغلبة، تتحول الآن في العراق، إلى مهمة يؤديها "جيش المهدي" بحماسة واصرار، فالصدريون المنشقون منذ شباط الماضي على مقتدى الصدر، تحولوا إلى منفذين متحمسين لمشروع تفريغ بغداد من السنّة، والأهداف الإستراتيجية التي يريد هؤلاء التوصل إليها، تتركز على كسر شوكة السنّة ديموغرافياً، بتحقيق الغلبة الساحقة على بغداد، قبل الانتقال نحو طريق آمن يصل إلى سامراء، الأمر الذي

يعتبره المتحمسون منهم، شرطاً لإجراء "مصالحة" لاحقة مع السنّة الخاسرين، المطرودين من مدينة القرار على المستوى الوطني، والمتروكين لمصيرهم الصحراوي.

وفي لبنان، يمكن أن تنزلق المقاومة اللبنانية، نحو توجهات مشابهة في الجوهر، فإذا استمرت الضغوط، وظلت ثمرة "الانتصار" محرمة، مع تحميل السيد وحزب الله ضغوطاً، نابعة من إصرار الأطراف الأخرى، اللبنانية، والعربية، والعالمية، على جعل ما تحقق أقرب إلى "انتصار أسوأ من هزيمة"، فإن صنعة إتقان السلاح، ستتحول بداهة إلى مصدر رئيسي، إن لم يكن الوحيدَ، لانشغال المقاومة وقائدها، وفي مثل هذه الحالة، لن نستغرب إذا تدحرجت المشاريع تباعاً، وتحول رسم الخطوط العديدة تحت رقم الـ٢٠ ألف صاروخ، إلى ما هو أبعد بكثير، فما الذي يمنع المقاومة اللبنانية من أن تقرر الآن، توسيع عديد قواتها لتضرب بثلاثة أو أربعة أضعاف؟

لنفترض أن المهمة على هذا الصعيد قد غدت قيد التنفيذ، وقتها لن يكون لدى الآخرين الكثير سوى الكلام

الذي يمارسونه اليوم، فالسرية المطلقة التي تجعل آلاف الصواريخ تصل إلى لبنان، دون علم مخابرات إسرائيل، والولايات المتحدة والعالم، لابد أن تكون بمقدمة ما سيتم اعتماده، قبل أن يأتي يوم ويعلن السيد أن المقاومة اللبنانية، تعد أكثر من أربعين ألف مقاتل، يمتد مجال نشاطهم، من الجنوب إلى البقاع، وصولاً إلى جرود الهرمل، وسهل عكار وطرابلس (هذه كانت أصلاً ساحة عمليات إسرائيل خلال العدوان الأخير). ومع كل الخبرة القتالية، والكفاءة العالية المعروفة عن المقاومة، ومع توقع سد النقص في مجال المقاومات الأرضية، إضافة إلى زيادة القدرة والفعالية في مجال استهداف القوة البحرية المعادية، فإن وضعاً أشبه بحالة ما قبل خروج القوات السورية من لبنان، سيكون قد تحقق بوسائل داخلية، حتى وإن ظلت مناطق بعينها خارج السيطرة، فلقد مرت على القوات السورية فترة ليست قصيرة، لم تكن المناطق المذكورة خلالها تحت سيطرتها، علماً أن الوضع الحالي إذا ما تحقق، سيكون بمثابة خطوة لها مغزى التحول النوعي في الأوضاع، فتعزيز القدرات القتالية

المقاومة في البقاع والشمال، يعني إعادة "فتح الحدود" بقوة على سوريا، مع كل ما يعنيه ذلك من ملحقات على المستوى اللوجستي والتسليحي، وحتى في مجال الدعم البشري.

قد تبدو مثل هذه النتيجة مستبعَدة للوهلة الأولى، ولكن الديناميات المحركة للقوة العسكرية "المقاومة" في لبنان، مع الخلفيات الأيديولوجية والتاريخية الخاصة بالذين يقودونها، لن تترك مع استمرار الضغط من قبل المعسكر الآخر، سوى الميل الطبيعي إلى الرد بمنطق "التغلب المتاح" على سياسات سد المنافذ، وهنا تذكر حتماً الطرق المتبعة، من جانب المعسكر اللبناني المناوئ، في الصراع مع "المقاومة" وتيارها، وأنصارها، ومن المهم ملاحظة المستويات المتدنية من الوعي لدى بعض هؤلاء، بحقائق اللحظة وأبعادها واحتمالاتها، ويجب أن نسأل عن قدرة هؤلاء أصلاً على عقد التسوية، والاستعداد لتحمل تبعاتها البديهية.

لماذا يمكن لمنطق الغلبة ومساراتها، أن تسود على ما سواها؟ هذا الأمر يقرره في العادة طرفان، ولا يصدر عن مجرد الرغبة. وعلى سبيل المثال، قد يكون لدى بعضهم، أو

لدى ممثلي "النزعة العسكرية" داخل المقاومة اللبنانية، شيءٌ من الميل إلى تحقيق الغلبة بالقوة، إلا أن مثل هذه الرغبة قد تظل كامنة ولا تتحقق إذا لم تجد مبررات قوية تساعد على تحويلها إلى "خيار إجباري"، والأمر منوط هنا بمجريات الصراع اليومي، ومرتبط مباشرة بمواقف الأطراف الأخرى، وبأدائها، وفي هذا المجال تعود لنتذكر الحكمة القائلة: "كل شيء ميسر لما خُلق له". وفي مجتمعات لم تتعرف على منطق "التسويات التاريخية"، والسياسة لديها، انتصار كلي حتى وإن كانت لا تتوفر إلا على مقومات هزيمة مطلقة، يصبح المناوئون هم المحركون الفعليون لآليات الغلبة لدى الطرف القادر عليها.

قد يكون من المفيد أن أذكر هنا واقعة عراقية، تتعلق بجانب من خلفيات وأسباب انقلاب الوضع داخل التيار الصدري في العراق، وسأعتمد على وقائع خاصة، تمثلت في اضطلاعي قبل سنة ونصف السنة تقريباً، بمهمة وساطة لدى الأوساط "السنّية"، أو لدى أبرز ممثليها (أي قيادة "هيئة العلماء المسلمين")، فلقد طُلب إليّ من قبل التيار الصدري وقتها،

أن أحاول تخفيف نزعة السنّة للاستهانة بالتحالف مع تيار الصدر الثاني، ومعلوم أن هذا التيار، كان يشترك في شبه تحالف، مع "هيئة علماء المسلمين" وقوى أخرى، ضمن تشكيل ما سمّي آنذاك "قوى مناهضة الاحتلال"، وظل ممثلو هذا التيار، يواظبون على حضور جميع الفعاليات، والمناسبات، والتحركات الجارية باسم هذا التجمع، من القوى العلمانية والدينية السنّية والشيعية. يومها قال لي الأخوة في قيادة التيار الصدري، إن ما يقوم به السادة في "الهيئة" يحرجهم داخل تيارهم، ويضعف مواقفهم المبنية على التمسك باللحمة الإسلامية، وعلى وحدة الموقف المقاوم السنّي الشيعي. وأعترف اليوم أنني، حتى أنا شخصياً، لم أدرك وقتها تماماً، معنى تلك التنبيهات، وخطر لي أنها قد تكون في جانب منها، مجرد محاولة للضغط الخفي المعتاد في مثل هذه الحالات، لكن النتيجة كانت كارثية، وصحيح أنها تفجرت لاحقاً، كنتيجة لتطورات ضخمة، إلا أن الأمر وصل اليوم حدّاً يكاد يقصم ظهر التيار الصدري، فالمتمردون على السيد مقتدى الصدر في بغداد خصوصاً، يمثلون القوة الأكبر

والأخطر، وهم يتلقون الآن مساعدات ضخمة، واستقلالهم عن السيد مقتدى تَعزز إلى أبعد حدّ.

المسار والحقائق المتعلقة بالتجربتين اللبنانية والعراقية ليست متشابهة، حتى إذا تجاوزنا الاختلافات البنيوية العميقة بين الحالتين، وركزنا على الظواهر المباشرة، فمحدودية القدرات القيادية للسيد مقتدى الصدر وافتقاره للمشروعية التاريخيه كقائد، وخلو ممارسته بعد الغزو من الإنجاز، وفشله العسكري خلال المجابهات التي قادها في النجف وعموم العراق، يقابلها ما هو معاكس في لبنان، فالسيد حسن نصر الله منتصر، وحاز في مجال إتقان صنعة السلاح، موقعاً قيادياً فذاً، وحزب الله (والمقاومة) لا يفتقر إلى الشرعية إجمالاً، وهو في قلب الصراع الدائر على مستوى المنطقة، ودوره وتأثيره محوري بين وجهتين وخيارين رئيسيين عربياً وإسلامياً، لكن المحركات أو الديناميات المحركة لمشروع الغلبة داخل المقاومة من خارجها، قد تكون أخطر وأقوى في لبنان عنها في العراق، فكل الميزات التي تتمتع بها المقاومة اللبنانية، تترجمها القوى المناهضة

للمقاومة، إلى رغبة في سد المنافذ بوجهها، ومحاصرتها، لا بل الإجهاز عليها، والتهديد "الإسرائيلي" المباشر، لا يترك مجالاً للتراجع، وهو نفسه يشكل أهم مصادر قوة المقاومة ضمن الوضع السياسي والطائفي، ومصدر خطورة موقعها وقدرتها الإستراتيجية على التحكم بمصير البلاد، ومن التهديدَين ترى المقاومة اللبنانية، أبعاد "الكماشة" المحيطة بها، وعلى ضوئها، وفي حال تضخم التركيز على هذا الجانب من المشهد لأسباب موضوعية، من المتوقع أن يتجسد لها مشروع الرد بمنطق الغلبة كخيار وحيد، وعندذاك لن يكون هنالك من مفر، من التوجه لإقامة نوع من "الهلال الشيعي اللبناني".

هل من خيار آخر يمكن التنويه به؟ نعم، إنما بصوت منخفض، وفي سياق أقرب إلى اللاعملية، ونحن في عالمنا العربي، لا نتحدث عادة بتواضع أو بموضوعية عن حظوظ ما نراه وما نرغب به مقارنة بالوقائع، التي هي في الحالة التي نتحدث عنها، لا تمنح الاحتمال الذي نتمناه أو نعتقد به فرصة كبيرة للتحقق، وسوف أذهب هنا بعيداً، لكي أصرّح

بشكٍّ في أن تتمكن "مرجعية نصر الله"، من الذهاب إلى حد حيازة شروط الاكتمال الذي تقتضيه اليوم "مرجعية المقاومة"، فهذه يشترط لتحققها، التوفر على مشروع إعادة بناء الأمة، والتعبير المذكور يحاكي المصطلح الإسلامي، وهو يساوي في الترجمة واللغة المتداولة في السياسة والقانون تعبير: إعادة صياغة العقد الاجتماعي عربياً.

اليوم تُرفع شعارات تقول إن الأمريكيين يريدون تمزيق المنطقة العربية، وتفتيت كياناتها، وهذا صحيح، لكن من دون أن يقال بالمقابل، إن هذه الكيانات تستحق الحياة أو لا، وأفضل العبارات التي تُرَدَّد من قبل مناهضي المشروع الأمريكي اعتباطاً، ومن دون أدنى تفكير، مسألة "الديمقراطية"، وبعضهم لا يريد الاعتراف حتى بهذا الشعار المبهم، ويصر على "المقاومة " مكرراً الحديث الشجي القديم عن "مجد البنادق". اليوم أصبحت البنادق في ذروة مجدها، خاصة في لبنان، فصار لازماً عليها أن تتواضع كثيراً، ولكن المأزق أمامها لا يمكن تجاوزه، فعلى مدى أربعة عقود مضت، لم يستطع الذين يتحدثون عن الديمقراطية

من المنطلق الوطني والقومي، بلورة مفهوم مضاد للمفهوم الأمريكي التفتيتي، يمكن أن يصبح بمثابة مشروع تعتمده حركة التحرر العربية في طورها الثاني الحالي، والسيد نصر الله والمقاومة اللبنانية، إذا أرادت أن تتواضع، فلن تجد أمامها الطريق الذي يستوعب تواضعها ويحدد لها مساراتها، وهذا بحد ذاته كافٍ لأن يجعلنا نتوقع سيادة الميل الآخر داخلها، فالغلبة في السياسة وشؤون الحكم أقرب إلى السليقة والبداهة.

تدور في العالم العربي اليوم وتتصارع خيارات ثلاثة نعود للتذكير بها تكراراً:

-١ خيار التفتيت باسم الديمقراطية تدعمه وتتبناه قوى طائفية ودول في العالم العربي، وتديره وتدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، ويجري تنفيذه بالقوة العسكرية لا بقراءة الوقائع واعتبار التوازنات التقليدية.

-٢ خيار الدول المسماة "حديثة"، أي الدول القسرية المركبة من أعلى، أو التي هي من بقايا منظورات وأفكار حركة التحرر الوطني العربية والعالمية في طورها الأول،

أي كما تبلورت في بدايات القرن الماضي، وهذه رؤى ميتة وأيديولوجية مأزومة تتصرف بروح الاستدراك الشبيه بصحوة الموت.

-٣ خيار الديمقراطية التوافقية التي تعود إلى المجتمع وممثليه ومكوناته الأساسية كمصدر للشرعية، وتعتبر "الجمعية التأسيسية" العامة أو "المؤتمر الوطني التأسيسي العام" مكاناً لإعادة صياغة العقد الاجتماعي غير المكتوب أصلاً.

يوم الأربعاء ٢٧ أيلول نشرت جريدة "السفير" مقالاً ملفتاً وهاماً، كتبه الأستاذ فواز طرابلسي تحت عنوان "لبنان الوحدة الوطنية بين (التوافق) و(الأكثرية)"، هو أول مناسبة تَبَنٍّ لبناني، لفكرة التوافق والدعوة إلى "المؤتمر العام الوطني التأسيسي"، المتبناة من قبل أطراف عراقية منذ أكثر من ثلاث سنوات، ومع أنه اعتبر هذا الشعار بمثابة مطلب الحد الأقصى، غير أنه قد أقر عملياً بأن التوجه الفعلي المطلوب في الحالة اللبنانية، يكمن حصراً في خيار الحد الأقصى، وقد أكد بالنص ما يلي: "أما في الحد الأقصى،

فلعل مأزق النظام السياسي بات يقتضي ما هو أقرب إلى (المؤتمر الوطني التأسيسي) منه إلى حكومة وحدة وطنية"، وليس أفضل من السيد نصر الله، من يستطيع تحويل هذا المطلب إلى مشروع وطني لبناني، بدل الدوران حول مطلب "حكومة الوحدة الوطنية" المستفز والذي لا يتناسب مع الدور المطلوب من المقاومة في لبنان والمنطقة على النطاق الأوسع. نحن لم يسبق لنا أن تحادثنا أبداً مع الأستاذ فواز طرابلسي بخصوص موضوع "المؤتمر العام الوطني التأسيسي" بعكس ما هو الحال مع السيد حسن نصر الله الذي نعرف تماماً مدى قناعته بهذا الشعار، وهو من الذين ساعدونا كثيراً، على عقد "المؤتمر التحضيري للمؤتمر الوطني العام التأسيسي العراقي" في بيروت في العام ٢٠٠٤ قبل أن تتغير الأوضاع في لبنان والمنطقة، ويتعرض هو بسبب مساعدته القيمة والكريمة، لأقوى الضغوط والحملات.

ما يزال هذا الرابط من البعد العراقي في المسألة اللبنانية، والعكس، يتجدد، وسيظل، لأنه محكوم إلى الضرورة، وإلى قوة حقائق التاريخ، ومن أجل الاثنين، ولمصلحة الأمة، لا بد

أن تكتمل شروط "المرجعية المقاومة" بتبنيها مشروع إعادة صياغة الأمة، فهل يبادر السيد ويُسمعنا صوته داعياً إلى "مؤتمر وطني تأسيسي عام"؟ لو فعل، لتغيرت وجهة النقاش مع الجميع، ولأصبحنا معنيين جميعاً بأن نوسع دائرة طلب المشاركة، لتشمل الأطراف الفاعلة في الحياة اللبنانية مجتمعة.

هذا على الأقل مدخلٌ وخيار، يرغب بالتعادل مع خيارات أخرى، هي الأكثر رجحاناً والأقرب إلى التحقق، منها وفي رأسها خيارٌ شبه مؤكد هو "الهلال الشيعي اللبناني".

ناهض حتّر

مقاربات جديدة

يوميات



الاحتمالات مفتوحة

يقع قرار حزب الله، الجريء، بتوجيه ضربة جديدة ناجحة إلى جيش الاحتلال الإسرائيلي، على الحدّ الفاصل بين تكتيك تضامني لتخفيف الضغط العدواني الذي تمارسه إسرائيل على غزة -وسط صمت عربي ودولي- وبين استراتيجية هجومية دفاعية.

وفي الحالتين، سوف تحرز المقاومة اللبنانية، انتصاراً محسوباً بدقة: (١) فإذا تعقل أولمرت المتغطرس، فسوف تنكمش هجمته الضارية على الفلسطينيين، وسوف يبتلع أسر الجندي الإسرائيلي في غزة في سياق ابتلاعه أسر زميليه في جنوب لبنان. وستكون هناك مفاوضات لتبادل الأسرى، وإعادة اعتبار لحكومة حماس، وبدء تفكيك الحصار عنها..

وعن سورية وإيران (٢) وإذا ما فقد أولمرت صوابه، وتورط في جنوب لبنان، فإن المقاومة اللبنانية، تمتلك من العزيمة والقدرات، ما يجعلها تنهك المحتلين، وتردّ على العدوان الإسرائيلي على المنشآت اللبنانية، بتحويل شمال فلسطين المحتلة إلى جحيم. وهذا صراع جربته إسرائيل، وانتهت إلى فشل ذريع. وهو ما سيحدث مجدداً.

أمام تل أبيب خيار التصعيد الشامل بالطبع، بما في ذلك توجيه ضربات أو حتى الحرب على سورية -وإيران- وهذا يعني اشتعال المنطقة، وستحصد الولايات المتحدة، الآثار السلبية في العراق، وتنطلق موجة شعبية جديدة ضد السياسات الأميركية، تضغط عليها، وعلى الحكومات العربية الصديقة في كل مكان.

يستطيع التحالف الاستعماري الأميركي - الإسرائيلي، إلحاق المزيد من الأذى بالفلسطينيين والعراقيين واللبنانيين والسوريين، لكن لن يكون هناك أبداً حل عسكري للتناقض الاستعماري مع الشعوب العربية التي لم تعد تحتمل كل هذا العدوان والصلف وامتهان الكرامة والنهب والتجويع، وإشعال

الحروب الأهلية لضمان نجاح السياسات الاستعمارية.

الصراع مفتوح، إذن، طالما ظلت هناك مقاومة. والمقاومة ليست مجرد فكرة، بل منظمات فاعلة في فلسطين ولبنان والعراق. وهي المنظمات المطلوب تفكيكها من قبل واشنطن والنظام العربي الرسمي. وهذا يعني أن تفقد الشعوب العربية، القدرة على الردّ، ويتاح للتحالف الأميركي - الإسرائيلي، ترتيب المنطقة على هواه وعلى حساب شعوبها.

وأنا أكتب هذه السطور، أشعر أن رد الفعل الإسرائيلي على الصفعات المتتالية التي تلقتها العسكرتاريا الإسرائيلية، ما يزال أسير الانفعالات والصلف والرغبة في الانتقام، و"إعادة الهيبة" لجيش أصبح قتل جنوده وأسرهم معتاداً.. وسهلاً. ولذلك، ما أزال أعتقد بالانكفاء الإسرائيلي، إلا إذا فقد الإسرائيليون وحلفاؤهم الأميركيون، عقولهم.

الحرب سوف تطيح برئاسة أبو مازن -والاتجاه الفلسطيني المتعاون- ولسوف تطيح، لاحقاً، بالمعادلة اللبنانية الناشطة عقب مقتل الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، لكن أهم التطورات، سيكون تهاوي حكومة المالكي في العراق،

ووقف الاحتراب الطائفي في هذا البلد، وتوجيه كل البنادق نحو الاحتلال الأميركي.

وسط ذلك كله، يستطيع الأردن أن يتنفس الصعداء من ضغط خطة شارون - أولمرت لابتلاع الضفة الغربية، وتنفيذ المشروع الصهيوني القديم - الجديد لإقامة الوطن البديل في الأردن. فهذه الخطة سوف تنكفىء حتماً باحتدام الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والعربي - الإسرائيلي، والإيراني - الإسرائيلي. فكلما اتسعت جبهات المواجهة، أصبحت إسرائيل أقل قدرة على التوسع على حساب الأردن، فالأردن أقوى في معادلات المقاومة.. وضعيف جداً في معادلات "التعاون".

لن نندب -كالنائحات- على الشهداء والجرحى ودمار المنشآت والتجويع.. إلخ مما يفعله المجرمون الأميركيون والإسرائيليون في كل الحالات -بالمقاومة ومن دونها- ولكننا، اليوم، نقف احتراماً للمقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية. فرغم خلافاتنا السياسية، هنا أو هناك، مع هذا الفصيل المقاوم أو ذاك، مع هذه الدولة الممانعة أو تلك..

فإن الجرأة على جيش الاحتلال، تفتح لنا أبواب الأمل باندلاع المقاومة - مجدداً- وأفكارها وتقاليدها، وإحياء الصراع التاريخي ضد الهجمة الإسرائيلية والأميركية وفي كل المجالات.

الصراع مع إسرائيل وأميركا لم نخترعه نحن، ولم نختره، إنه مفروض على أمتنا، ويتحدى وجودها ومصائر شعوبها، ولا مناص من أن تقبل الأمة بالتحدي.

٢٠٠٦/٠٧/١٣

دلالات استراتيجية

التطورات الدراماتيكية الحاصلة في المنطقة العربية، تثير الكثير من المشاعر والمواقف، لكن الأهم يبقى هو دلالاتها الاستراتيجية. ذلك أن يوماً أو بضعة أيام في التاريخ، قد تختصر عقوداً، كما أن حدثاً رئيساً واحداً قد يجعل كل المواقف والترتيبات السياسية القائمة، من الماضي.

الدلالة الاستراتيجية الرئيسة التي ينبغي على الجميع أخذها بالاعتبار، هي أن الحدث اللبناني - الإسرائيلي، قد أوقف اللاحدث في المنطقة العربية. ونحن، الآن، في مواجهة تغييرات عميقة للغاية في السياسة الشرق أوسطية، مركزها أن حدود القوة الإسرائيلية قد انكشفت في المواجهة مع حزب الله. فيكفي أن تصمم منظمة شعبية ذات قدرات تنظيمية

وتسليحيّة عالية على المواجهة مع القوة الإسرائيلية، حتى تظهر، بوضوح، نقاط الضعف القاتلة في هذه القوة. إسرائيل مكشوفة استراتيجياً، ويمكن من الناحية العسكرية، تحويل الحياة اليومية فيها إلى جحيم، ولجمها عن الرد برد، وإدخالها في حرب استنزاف مميتة.

يشكل حزب الله، ربما، ١ بالمئة من القدرات العربية، وبهذا الواحد بالمئة يمكن تمريغ العسكرتاريا الإسرائيلية وإصابة القيادة الإسرائيلية بالحيرة والارتباك، وإرغام قسم كبير من الإسرائيليين على "اللجوء" الداخلي أو النزول تحت الأرض، في دولة ضيقة الأرض، يتركز سكانها في مثلث لا يتجاوز بضعة آلاف كيلو متر مربع، ويواجه مقاومة شعبية مسلحة داخلية، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧.

على إسرائيل أن تعيد حساباتها الآن، فهي -أولاً- مجرد عبء ثقيل على "المشروع الأميركي" للشرق الأوسط، وهي نقطة الضعف الرئيسة في هذا المشروع. هذه النقطة التي هاجمها حزب الله، بكفاءة، بحيث ارتبكت فوراً كل المخططات الأميركية إزاء العراق وإيران وسورية ولبنان

وفلسطين. وبدلاً من أن تكون إسرائيل، بالمعنى الاستراتيجي، قاعدة متقدمة للأميركيين، أصبحت هي الخاصرة الضعيفة للوجود الأميركي في المنطقة. ويمكن من خلال استهدافها، تخفيف التعرض غير المباشر للولايات المتحدة على صعيد المنطقة كلها.

بالتطورات الأخيرة، لم يسقط الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية فقط، بل إن قدرة إسرائيل على الوجود الآمن والمسيطر، قد سقطت. وهو ما سيفرض إعادة التوازن في العلاقات "السلمية" بين البلدان العربية وإسرائيل.

تستطيع مصر والأردن، الآن، تغيير شروط اللعبة مع تل أبيب، لمصلحتيهما. فبالحسابات الاستراتيجية، القاهرة وعمّان، قادرتان الآن على استدعاء الإسرائيليين إلى طاولة مفاوضات جديدة.

المواجهة بين حزب الله "الشيعي" وبين إسرائيل، سوف تؤثر، مباشرة، على استعادة الوحدة الوطنية في العراق، وتعميق الصراع داخل "الائتلاف الحاكم" وبين التيارات الشيعية العربية المعارضة للاحتلال.

سورية -المطلوب اليوم وساطتها مع حزب الله- لم تعد معزولة بالطبع، وأصبحت المواجهة مع حكومة حماس من الماضي.. أما في لبنان، موطن الحدث، فقد سقط المشروع الحريري بضربة واحدة.

يبقى أن أهم الدلالات -بالنسبة للتطور التاريخي للأمة العربية الآن- هو في إمكانية وأد الانقسام الشيعي - السني، وتمهيد الأرض لانطلاق حركة التحرر العربية.

٢٠٠٦/٠٧/١٦

ليس إيرانياً...

الربط بين عودة حزب الله إلى الاشتباك مع إسرائيل، وبين تخفيف الضغوط على إيران في مسألة الملف النووي، له، ظاهرياً، وجاهة، لكنها وجاهة تتبدد عندما نطرح السؤال عما إذا كانت طهران تريد، إذن، تسريع الحرب الأميركية ضدها؟ كلا. إن مؤسسة الحكم الإيرانية، تسعى إلى صفقة مع الولايات المتحدة، وتعتبر أن لديها أوراقاً قوية لعقد هذه الصفقة، منها حزب الله. ولكن حزب الله لا يعود "ورقة" أو "أداة"، حالما يبدأ هو بالهجوم، ولا ينتظر مجريات الصراع الأميركي - الإيراني. فالقوى التابعة تنتظر ولا تبادر استراتيجياً. وهذا لا ينفي، بالطبع، العلاقات متعددة المستويات، بين حزب الله وبين طهران ودمشق.. ولكن

حزب اللّه، في مبادرته الأخيرة، وضع نفسه في قيادة هذا المحور.. أو قل إنه حسم نقاشاً دائراً داخل هذا المحور بين الجمود والانتظار، وبين الحركة والهجوم من جهة أخرى، وأنشأ سياقاً جديداً لتطور الأحداث، وضع طهران ودمشق في الخنادق، من دون أن يكون لهما -موضوعياً- القدرة على لجم الاشتباك اللبناني - الإسرائيلي. فالحرب بدأت بالفعل. و"المغامرة" تحولت إلى لحظة استراتيجية.

مبادرة حزب الله إلى الهجوم، تنطلق -بالعكس- من موقع غير إيراني، بل من ضرورات تمليها المصالح التاريخية للتشيّع العربي الذي لحقت به أضرار فادحة جراء الارتباط بالبراجماتية الإيرانية منذ العام ٢٠٠١ والتفاهم المتواطىء بين النظام الإيراني والولايات المتحدة في أفغانستان، ثم، على نحو أكبر، في العراق، حيث أدت السياسة التوسعية الإيرانية المتواطئة مع الأميركيين إلى تحويل الشيعة العراقيين من ذات تاريخية مؤهلة لإعادة بناء البلد كمركز قومي إلى موضوع للنفوذ الإيراني و"قاعدة" للمشروع الأميركي. وقد أدى ذلك إلى إلحاق ضرر فادح بالتشيع العربي وسمعته وقدرته ودوره

على الصعيد العربي، وبروز ظاهرة الانقسام الشيعي- السني، التي تكاد أن تتحول إلى حرب أهلية في العراق.

أكبر الخاسرين من السياسة الإيرانية في العراق، كان حزب اللّه الذي وجد نفسه في مأزق متعدد الأبعاد: (١) فهو خسر التأييد الجماهيري العربي الإجماعي اللاطائفي الذي كسبه بالانتصار على إسرائيل، وإجبارها على الانسحاب من جنوب لبنان سنة ٢٠٠٠. (٢) وهو دخل في تناقض داخلي هدام بانزلاقه، أو قل، باضطراره إلى اتباع ازدواجية المعايير من حيث أنه يبني شرعية وجوده ودوره على شرعية المقاومة في لبنان، بينما هو يعارض المقاومة في العراق (٣) وهو قبل جراء الوهن الذي لحق بموقفه السياسي، لبنانياً وعربياً، بالتحالف مع قوى ١٤ آذار المتأمركة في انتخابات ٢٠٠٥، والمشاركة في حكومتها (٤) ومارس الحزب -بالفعل- هدنة مديدة مع إسرائيل.

وقد أضعف كل ذلك الشرعية الوطنية والقومية لسلاحه، وأصبح مكشوفاً إزاء القرار الدولي ١٥٥٩ بتفكيكه.

وقد كان الجمود الحاصل، بل الفراغ السياسي على

المستوى العربي، واحتمالات المصالحة الإيرانية - الأميركية، ووصول المقاومة العراقية إلى مأزق طائفي، وانزلاق معظم القوى الشيعية العراقية إلى مواقع طائفية، ومن ثم الهجمة الإسرائيلية الضارية على الحكومة الحماسية في سياق المشروع الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية.. كان كل ذلك يقض مضاجع حزب الله، وينذره بالانكشاف الاستراتيجي والتآكل في موقعه ودوره في لبنان.

ولم يبقِ التصعيد الإسرائيلي المتغطرس ضد غزة، الكثير من الوقت أمام حزب اللّه لكي يبادر لإنقاذ مشروع "التشيع العربي" الذي يقوده الحزب، ويهدف إلى تصحيح موقع الشيعة العرب ودورهم في حركة الأمة، وهو دور طالما كان مغيباً.

حزب الله الذي أفاد من الهدنة في تعزيز قدراته العسكرية، وأفاد -خصوصاً- من وصول المتشدد أحمدي نجاد إلى الرئاسة الإيرانية للحصول على السلاح والدعم السياسي، يسعى -أي حزب الله- الآن إلى تحقيق الآتي:

(١) إسقاط معادلة ١٤ آذار الحاكمة في لبنان.

(٢) إسقاط الانقسام الشيعي- السني وتلافي الحرب الأهلية في العراق، واستحقاقاتها اللبنانية.

(٣) دفع التيارات الشيعية العراقية الوطنية إلى المجابهة مع الاحتلال الأميركي، وإعادة تأسيس المقاومة العراقية على أسس الإجماع الوطني.

(٤) تلافي الحرب الأهلية في فلسطين، وآثارها المدمرة على المنطقة.

وذلك، بالطبع، من خلال كسر المعادلة السياسية العسكرية الإسرائيلية القائمة على الاستفراد بالفلسطينيين، ومواصلة تدميرهم، وتصفية قضيتهم، وسط استمرار "السلام" وتعمّقه مع العالم العربي.

إن "مغامرة" حزب الله في الانتصار للشعب الفلسطيني، تتضمن، أو قل تتركز على رسالة تاريخية تجسدت في أعمال كفاحية وليس بالمواعظ والنوايا الحسنة. وهذه الرسالة تتكون من بندين:

(١) ضرورة تجاوز الانقسام الشيعي- السني، ووحدة العرب في مجابهة العدو الأميركي – الإسرائيلي.

(٢) ضرورة الاعتراف بمكانة الشيعة العرب ودورهم كأساس لقيام عروبة جديدة ديمقراطية تعترف بالتنوع الديني والمذهبي والقطري والسياسيّ والفكري، داخل الوحدة. وهذا كلّه ليس إيرانياً.. إنه عربي مئة بالمئة.
٢٠٠٦/٠٧/١٧

أولمرت القاتل المهزوم: مرحلة جديدة

إيهود أولمرت سياسي من الدرجة الثالثة، وهو خائف، ويترأس حكومة مرتبكة، ليس عندها خطة استراتيجية لمواجهة المستجدات الاستراتيجية في الصراع العربي-الإسرائيلي، سوى الوسائل القديمة البالية: القصف الإجرامي للمدنيين والبنى التحتية في لبنان، لكن، هنا، تبطل فعالية هذه الوسائل، طالما أن المقاومة اللبنانية تستطيع الصمود على الأرض، والرد على القصف بالقصف، وفي العمق. وهو ما يثير هلع المجتمع الإسرائيلي الذي يتوجب عليه، هذه المرة، أن يدفع الثمن.

لقد اعتادت إسرائيل على معادلة مفتوحة سهلة في أية مجابهة: استخدام آلة القتل والدمار الاستراتيجية من دون حدود، ومن ثم تقديم شروط للتنفيذ القسري من قبل الخصم العربي. هذه المرة -على الرغم من الآلام التي يعيشها اللبنانيون تحت ويلات العدوان- تظهر هذه المعادلة

التقليدية، مغلقة. فلا القوات الإسرائيلية تستطيع التصادم البرّي في جنوب لبنان، ولا هي تستطيع أن تقدم الحماية للإسرائيليين المطلوب منهم الآن تقديم تضحيات من أجل السياسات الاستعمارية الإسرائيلية، وهكذا، بدا أولمرت وهو يخاطب الكنيست، كاريكاتورياً ويدعو للرثاء، وهو يستعيد الأسلوب السابق في تقديم "الشروط".

تواجه إسرائيل في لبنان جداراً صلباً يتكون من منظمة سياسية - عسكرية عالية الجهوزية والجدية والتسليح، تستند إلى قاعدة اجتماعية متماسكة معبأة وقادرة على احتمال التضحيات بلا حدود. وهي تدعم معركة دفاع عن وجودها الداخلي في لبنان، وحجم هذا الوجود ودوره اللبناني والعربي، وبالتالي، فإن مطالبة أولمرت بتطبيق القرار ١٥٥٩ الداعي إلى تفكيك حزب الله، هو مجرد جعجعة فارغة، عداك عن أنه لا أخلاقي. فماذا عن القرار ١٩٤ (عودة اللاجئين) و٢٤٢ (الانسحاب إلى حدود الـ ١٩٦٧).

لم يستطع العدوان الإسرائيلي حتى الآن، ومن الواضح أنه غير قادر على إلحاق أذى ذي مغزى في البنى التحتية

لحزب الله. وما يزال هذا الحزب، وسيظل قادراً على الردّ النوعي على القصف بقصف، بينما هو مستعد، بصورة غير مسبوقة، لمنع الجيش الإسرائيلي من إعادة احتلال جنوب لبنان. وهكذا فقد اضطر أولمرت إلى الخطاب الانفعالي، واضطر إلى تخصيص معظمه إلى استدراج عواطف الإسرائيليين، و"تطمينهم"، والتذكير أن المجتمع الدولي يقف وراء إسرائيل، والدعوة إلى الوحدة الوطنية. وهذه كلها بضاعة تصلح للاستهلاك الداخلي المؤقت، ولكنها لا تغير شيئاً في المعادلة الجديدة للصراع، تلك التي عبّر عنها، الأحد الماضي، الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، في خطابه الهادىء الواثق الذي أعلن، خلاله، بوضوح، جهوزية قواته لمجابهة طويلة، ووضع شرطاً واقعياً وعادلاً وإنسانياً للهدنة، هو تبادل الأسرى، وهي النتيجة التي ستتوصل إليها المعركة الحالية في النهاية.

وكل المداخلات الدولية والعربية التي تخرج عن السياق الذي حدده السيد نصر الله، هي مداخلات غير واقعية، ليس فقط لأن حزب الله، يملك القدرة على منع تطبيق القرار

المشؤوم ١٥٥٩، بل لأن تطبيق ذلك القرار، يعني بصورة دراماتيكية، المعادلة الداخلية اللبنانية. ومن الواضح أن ذلك غير ممكن، اللهم إلا في سياق حرب أهلية لبنانية لا يبدو أن المجتمع اللبناني جاهز لخوضها، ولا يبدو أن التيار الحريري (وحلفاءه) قادر على حسمها. كما أن تطبيق هذا القرار ليس ممكناً من دون إسقاط النظام السوري وهزيمة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وكل هذه المهمات تقع خارج الإمكانات الإسرائيلية.

إيهود أولمرت وحكومته وحلفاؤه الدوليون والعرب، يعيشون في الماضي، وما زالوا عاجزين عن إدراك الجديد الاستراتيجي في الصراع العربي - الإسرائيلي. ففي السابق -مرة أخرى- كانت الجهود الدولية العربية تصب على تنفيذ المطالب الإسرائيلية أو قسماً منها في سياق عدوان إسرائيلي كاسح يقف الطرف الآخر أمامه مشلولاً. هذه المعادلة لم تعد قائمة. ولا بد من البحث عن معادلة جديدة هي التي رسمها السيد حسن نصر الله.

يقول أولمرت إن الإسرائيليين لا يمكنهم العيش تحت

تهديد الصواريخ. نعم، ولكن لماذا يمكن للعرب العيش تحت الاحتلال وتهديد الاحتلال والقصف والعدوان؟ من الآن وصاعداً، على الإسرائيليين أن يدركوا أن "العين بالعين والسن بالسنّ والبادىء أظلم"، وفي ضوء هذا المستجد الاستراتيجي على الإسرائيليين أن يدركوا أنه آن الأوان للتفاوض على أسس جديدة تقوم على توازن الرعب.

حالما تقرر قوة عربية متماسكة وجادة وذات جهوزية، أن تواجه العدوان الإسرائيلي، فإن هذه الأداة التقليدية (العدوان) أصبحت من خشب. بالمقابل، فإن كل مواجهة متوازنة مع إسرائيل، تُظهر فوراً، هشاشة إسرائيل الاستراتيجية من حيث الجغرافيا والديمغرافيا والتكوين الداخلي للدولة العبرية المستمرة في الوجود، فقط، بفضل الاستسلام العربي.

الخسائر الفادحة في الشهداء والجرحى والبنى التحتية. هذا هو ثمن الحرية الذي لا بد من تسديده كاملاً. وعلينا أن نتذكر، دائماً، أن الأمم الحيّة لم تكتسب سيادتها وتقدمها وحريتها من دون تقديم ضحايا بلا حدود، فلا نواح في

الصراعات التاريخية على الضحايا، بل استعداد للموت من أجل الحياة. وبالمحصلة، لم يقدم العرب، حتى الآن، في الصراع العربي - الإسرائيلي، أكثر مما قدموه في حوادث السير أو في حروبهم الداخلية - الأهلية.

إننا ندخل مرحلة جديدة، استراتيجياً، في الصراع مع إسرائيل والولايات المتحدة. تبدأ من نقطة الضعف الرئيسة في التحالف الاستعماري -وهو إسرائيل- لكنه يمتد إلى العراق، حيث ينتظر أن يبدأ الشيعة العرب العراقيون، انتفاضة ضد الأحزاب الطائفية، ويدخلون، بكل ثقلهم السكاني والاجتماعي والسياسي، إلى مشروع إعادة تأسيس المقاومة الوطنية العراقية، وإخراجها من مأزق الانكماش الطائفي، وهيمنة الأيديولوجية الفاشية لمنظمة "القاعدة".

وتمتد هذه المرحلة إلى فلسطين، حيث ينتظر أن يلعب الأنموذج اللبناني دوراً تربوياً في استكمال جهوزية المقاومة، والارتباط بالجماهير، والجدية، والالتزام بالكفاح في إطار سياسي واقعي ومنضبط. إنها بداية جديدة للمقاومة في لبنان، وفلسطين، والعراق. وهي معركة واحدة لدينا اليقين

أنها تعيد تجديد نفسها الآن في أتون المواجهة الاستراتيجية بين حزب الله والعدوان الإسرائيلي.

وهذه المعاني، كلها، يدركها أولمرت، وترعبه، وسيحاول بدعم من سادته الأميركيين وبغطاء دولي وعربي، أن يدمرها، طالما أن بقاءها وانتصارها سوف يؤسس لمرحلة تحررية جديدة.

مأزق إسرائيل، الآن، إنه ليس أمامها لتجاوز المأزق اللبناني سوى التفاوض على تبادل الأسرى. لكن ذلك يعني تحديداً، الانتقال من مرحلة الهجوم إلى مرحلة الدفاع. وسيكون لذلك ثمن باهظ داخل فلسطين. ويعرف الأميركيون أن ثمنه الأبهظ سيكون في العراق.

خطاب أولمرت -على عنجهيته- كان خطاب هزيمة..

وخطاب نصر الله -على هدوئه وتواضعه- كان خطاب انتصار.

٢٠٠٦/٠٧/١٨

سورية أمام خيار استراتيجي (١-٢)

تبدو الحرب الدائرة بين حزب الله وإسرائيل، غير قابلة للتسوية الموضعية. فأي تراجع من حزب الله عن الحد الأدنى الممكن، وهو وقف العدوان الإسرائيلي والشروع في مفاوضات لتبادل الأسرى، سيكون بمثابة بداية النهاية للحزب في المعادلة الداخلية اللبنانية، ووضع سلاحه ووجوده ودوره على مشرحة قوى ١٤ آذار المتأمركة المستظلة بالعدوان الصهيوني والإجماع الدولي والتغطية العربية.

ويشكل ذلك، بالنسبة لحزب الله، خيار موت أو حياة على الصعيد اللبناني، كما أنه ينسف، بالتالي، الوجود السياسي السوري في لبنان، ويكشف سورية أمام الضغوط الأميركية والعربية وربما -لاحقاً- العدوان الإسرائيلي. وعلى المستوى

الإيراني، ستكون هذه مناسبة لانقضاض قوى التواطؤ مع الولايات المتحدة، على الخط السياسي الذي يمثله الرئيس المتشدد أحمدي نجاد، وتنتهي هذه "الهزيمة" في فلسطين بسقوط حكومة حماس وخيار المقاومة، وفي العراق، سوف تتراجع المقاومة، بفرعيها السني والشيعي، لصالح القوى الطائفية، والاقتتال الطائفي.

لذلك، كله، سيواصل حزب الله، المعركة، حتى النهاية. ولن يتزحزح، شبراً واحداً، عن أرض الجنوب أو عن استمرار مجابهة القصف الإسرائيلي بالقصف الذي سيطال، عما قريب، تل أبيب نفسها، كذلك، فإنه لن يسلّم أسيريه الإسرائيليين تحت القصف، ومن دون مبادلتهما بالأسرى اللبنانيين، وقسم كبير من الأسرى الفلسطينيين والعرب.

وتحقيق هذا الهدف الواقعي، سيشكل، بالطبع، انتصاراً حاسماً لحزب الله وحلفائه في المعادلة اللبنانية، ويعزز دور سورية ومكانتها الإقليمية، ويعزز الاتجاه المتشدد في إيران، وخط المقاومة في أوساط الشيعة العراقيين، ويمنع، بالتالي، احتدام الحرب الأهلية في لبنان، وفي العراق معاً.

معركة حزب الله هي، إذن -على واقعية أهدافها- معركة كسر عظم على المستوى اللبناني والإقليمي والدولي.

بالمقابل، إسرائيل -ومن ورائها الولايات المتحدة- تدرك -على الرغم مما خلفته آلتها العسكرية من دمار في لبنان- أن وقف إطلاق النار من دون شروط، هو هزيمة كاملة للعسكرتاريا الإسرائيلية، وبداية النهاية للحقبة الأميركية - الإسرائيلية في المنطقة كلها. ولذلك، فإن التحالف الأميركي - الإسرائيلي، سوف يخوض معركة تدمير لبنان حتى النهاية، متلافياً هزيمة مركبة في لبنان وفلسطين وسورية والعراق وإيران، حيث ستنقلب المعادلات الإقليمية، وينشأ ميزان جديد للقوى في المنطقة، يتطلب من التحالف الشيطاني، الجلوس إلى طاولة مفاوضات على أسس جديدة.

فمعركة التحالف الأميركي - الإسرائيلي هي، إذن -على لاعقلانية أهدافها- هي معركة كسر عظم أيضاً، لبنانياً وسورياً وفلسطينياً وعراقياً وإيرانياً.

الحرب، بالتالي، مستمرة بلا منطقة رمادية، وهذا ما دفع بأطراف لبنانية وعربية للانتقال – للمرة الأولى صراحة-

إلى المعسكر الإسرائيلي - الأميركي.

والحرب، بالتالي، غير محدودة، وستشمل الإقليم كله، بحجم استحقاقاتها الإقليمية.. والهدف التالي سيكون بلا مراء، سورية.

في اليوم السادس للحرب المفتوحة لاحظنا تركيز العدوان الإسرائيلي على معسكرات الجيش اللبناني، وهذا لا يأتي فقط في سياق الرد على استهداف صواريخ حزب الله، المقرات العسكرية الإسرائيلية. إنه يستهدف أيضاً وبالأساس تدمير القوات المسلحة اللبنانية وتفسيخها لتحقيق غرضين: أولهما، حرمان لبنان من المؤسسة العسكرية الوطنية التي تحافظ على السلم الأهلي في البلد مقدمة لإشعال الحرب الأهلية فيه؛ وثانيهما، تدمير القوة الثانية -بعد حزب الله- التي بناها السوريون، ويحتفظون معها بعلاقات استراتيجية صمدت على الرغم من الانسحاب السوري من لبنان سنة ٢٠٠٥ .. وباعتقادي، فإن المحاولات الإسرائيلية لتحطيم الوجود غير المباشر لسورية في لبنان هو مقدمة -لا بد منها- للذهاب إلى الهدف التالي، أي ضرب سورية نفسها.

أمام هذه المعادلة الجديدة في الصراع بين حزب الله وإسرائيل، أصبحت الاستراتيجية السورية ل"الدفاع خارج الأسوار" من الماضي، طالما أن أهداف الحرب تخطت الصراع الموضعي مع حزب الله، ذلك الذي كان يمكن في الماضي، حصره بغطاء دولي وعربي من خلال اتفاقات ميدانية مثلما حصل في "تفاهم نيسان" للعام ١٩٩٦.

٢٠٠٦/٠٧/١٩

سورية أمام خيار استراتيجي (٢-٢)

سورية، إذن، أمام خيار استراتيجي، وهي لا يمكنها أن تتجنب الحرب الآن. الحرب على سورية آتية لا ريب فيها، والموقف الانتظاري هو مجرد خسارة للوقت، ومنح العدو، الفرصة لاختيار التوقيت الملائم للعدوان الذي لن يكون محدوداً بالتخويف أو الانتقام، بل سيتواصل من أجل تغيير النظام السوري في إطار المشروع الأميركي الهادف إلى إعادة ترتيب المنطقة العربيّة.

لا نريد أن نقترح على القيادة السوريّة، بالطبع، اقتراحاً محدداً، لكن ما نقوله هو أن استمرار قفل جبهة الجولان مع اشتعال الجبهتين الفلسطينية واللبنانية، واستمرار الموقف السياسي السوري على حاله، لم يعد ممكناً. إنه يضع سورية

في موقع ضعيف استراتيجياً. فللحفاظ على مكانها ودورها الإقليمي أمام سورية خياران لا ثالث لهما: (١) فإما المبادرة إلى الاشتباك مع الإسرائيليين بكل قواها انطلاقاً من تحريك جبهة الجولان. (٢) وإما أن تندرج في سياق الموقف السياسي للنظام العربي، على أساس فك عزلتها وتأمين غطاء عربي -لا سيما سعودي- لنظامها وعودتها إلى طاولة المفاوضات مع الإسرائيليين بخصوص حل سلمي لمسألة الجولان.

الخيار الأول ينطوي، بالطبع، على مغامرة. لكنها مغامرة تستند إلى عوامل من القوة هي: (١) المبادأة في ظل لحظة ارتباك إسرائيلية في المواجهة مع حزب الله بجهوزيته العالية وقدرته على إدامة المجابهة. (٢) إحراج إيران وجرها إلى المعركة، وكسر الغطاء الدولي للعدوان الإسرائيلي الذي سوف يتشظى -في حالة سورية- إلى انقسامات لا مناص منها. (٣) إحراج النظام العربي واضطراره إلى الخروج من التحالف الأميركي - الإسرائيلي. (٤) تصعيد المقاومة في العراق، وهو ما سيثقل على الأميركيين بصورة جدية، خصوصاً إذا تدخلت سورية، بقوة، ضد استمرار العملية

السياسية الأميركية في العراق. (٥) ومن البديهي الاستنتاج هنا أن القوى الشيعية في العراق سوف تغيّر موقعها السياسي في المعادلة العراقية، حالما تنخرط سورية وإيران في حرب ضد إسرائيل.

الخيار الثاني، ينطوي، هو الآخر، على مغامرة، هي إضعاف الشرعية الوطنية للنظام السوري أمام المعارضة الداخلية التي سوف تتعاظم، لكن هذه المغامرة تنطوي، أيضاً، على عناصر قوة: (١) فقد أصبح الآن واضحاً أن التهدئة في فلسطين ولبنان، منوطة بإمكانية الضغوط السورية. (٢) إن سورية تستطيع أن تلعب دوراً مؤثراً في إنجاح العملية السياسية الأميركية في العراق. (٣) إن انضمام سورية إلى التحالف الأميركي - الإسرائيلي - العربي، سوف يعزل إيران، ويسهل ضربها. (٤) إن سورية سوف تسترد الغطاء العربي، وتنفتح أمامها إمكانية طيّ ملف التحقيق الدولي بقضية الحريري، والمصالحة مع الولايات المتحدة، وفتح الباب أمام مفاوضات جديدة حول الجولان.

خارج هذين الخيارين، فإن موقع سورية سوف يتآكل

ويتراجع، في الحالتين، إذا انهزم حزب الله، فإن هزيمته ستكون بالدرجة الأولى، هزيمة لسورية ومكانتها ودورها وشرعية نظامها السياسي، وسوف تضطر سورية إلى تلقي الضربات عزلاء أو الخضوع للشروط الأميركية - الإسرائيلية بصورة حاسمة. وبالمقابل، إذا انتصر حزب الله، فإن سورية لن تكون شريكاً في النصر، ولن تجلس على طاولة مفاوضات صنعها حزب الله بالدم، مدعوماً من إيران، أي أن مكانة سورية في التحالف المناوىء للأميركيين والإسرائيليين سوف تصبح ثانوية، فلسطينياً وعراقياً، وربما في الداخل السوري.
٢٠٠٦/٠٧/٢٠

بداية...

لم تفاجئني المواقف والتحليلات التي قدمها الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله في مقابلته مع "الجزيرة" ليلة الخميس - الجمعة، بل إنني كنت قد استعرضتها بإسهاب في سلسلة مقالات سابقة، ولا سيما مقالتي "ليس إيرانياً" (الاثنين ٧/١٧)، وقد ألمحتُ فيها -استناداً إلى معطياتي- أن قرار حزب الله بالمواجهة مع إسرائيل، هو قرار الحزب المستقل تماماً عن اتجاهات ومصالح ومعرفة حليفي الحزب؛ سورية وإيران.

إن حزب الله قوة لبنانية عربية مستقلة، لها، بالأساس، حساباتها اللبنانية والعربية -بالمعنى القومي لا بمعنى الارتباط بهذا النظام أو ذاك- وقد جاءت التطورات لتؤكد صدقية ما ذهب إليه السيد حسن نصر الله، من أن حزب الله يوظف صداقاته من أجل لبنان وليس العكس. فلا دمشق ولا طهران، تستطيعان، اليوم، أن تقولا لحزب الله ماذا

يفعل، رغم أن الحزب حصل من العاصمتين على الدعم الكامل، وهذه هي معادلة التحالف بين أنداد، والتي ربما كان الند القيادي فيها هو الطرف الشعبي المتجذر جماهيرياً، المقاتل، المنفلت من الحسابات السلطوية؛ أي حزب الله.

ولذلك، فإنني فهمت لحظة الحنق الوحيدة التي انتابت السيد نصر الله، أثناء المقابلة التلفزيونية الطويلة مع "الجزيرة"، حين وصف الادعاء أن حزب الله هو أداة إيرانية أو سورية، ب"الإهانة"، وهي، بالفعل، إهانة تقوم على الافتراء.

لم يقل السيد نصر الله، مثل بعض "القوميين" و"الإسلاميين" عندنا: أن الارتباط لا يعيبني.. بل قال -غاضباً- إنها "إهانة".. فالسيد نصر الله وإخوانه لبنانيون أولاً وأخيراً، وحساباتهم لبنانية أولاً وأخيراً، وتحالفاتهم الخارجية من أجل لبنان أولاً وأخيراً. وذلك -على أهميته- ليس مجرد تعبير عن الكبرياء، بل هو، بالأساس، تعبير عن الأصالة، فقوة حزب الله الرئيسة ليست في ما تلقاه من دعم سوري أو إيراني، بل هي تكمن في ما فرض هذا الدعم من

تمثيلِ الحزب، بصورة عضوية، لجماهيره في لبنان. وهذا التمثيل المتدامج مع القاعدة الاجتماعية للحزب هو الذي يحصنه ضد القرار الأميركي - الإسرائيلي- الدولي- العربي بإلغائه.

فلا القوة العسكرية الإسرائيلية، ولا الضغوط الأميركية المهيمنة على الغرب والعرب، ولا المؤامرات المحلية الصغيرة، بقادرة على شطب الجماهير الشيعية المنظمة من المعادلة اللبنانية، ولا تأثيرها الرئيس على السياسات اللبنانية، وهوية لبنان، ودوره العربي والإقليمي.

حسابات حزب الله هي، إذن، لبنانية. وهي تلحظ الدفاع عن سيادة لبنان واستقلاله وأرضه وكسر الهجمة الأميركية للهيمنة على دولته وقراره، والحفاظ على السلم الأهلي والتعددية، ومنع الاحتراب الطائفي في البلد، وتهميش القوى الطائفية وأمراء ميليشيات الحرب الطائفية الساعين، منذ ١٤ آذار ٢٠٠٥، إلى استعادة الهيمنة على لبنان تحت عباءة البترو- دولار.

لكن هذه الحسابات اللبنانية الصافية -ولأنها حسابات

وطنية لبنانية، تؤثر في الحسابات العربية؛ أولاً، لجهة تعضيد نضال الشعب الفلسطيني وكسر الهجمة الصهيونية المتجددة ضده؛ وثانياً، لجهة وأد الانقسام السني - الشيعي، الذي اصطنعه الاحتلال الأميركي في العراق، ثم صدّره إلى العالم العربي، باعتباره الوسيلة الوحيدة لديه من أجل كسر المقاومة العراقية، وعزل سورية وتخريبها من الداخل، وبسط الهيمنة الأميركية، من دون قيد أو شرط، على المنطقة والاستفراد، تالياً، بإيران.

إن أخطر التطورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ الاحتلال الأميركي للعراق، بل منذ هزيمة الـ ٦٧، هي إطلاق شيطان الانقسام والاقتتال المذهبي على أساس سني - شيعي، من قمقمه. فهذا الشيطان الذي أنهك المقاومة العراقية والشعب العراقي، قادر على التغلغل وتفسيخ المجتمعات العربية في المشرق كله: في بلدان الخليج، وفي لبنان، وفي سورية.. وهو ما سينعكس، بالضرورة، على المجال الأردني الفلسطيني المستهدف إسرائيلياً بتصفية القضية الفلسطينية وإقامة مستعمرة الوطن البديل، ثم إن علينا أن

نرى هذه العملية الأميركية - الإسرائيلية الإجرامية لتحطيم المشرق العربي وإخضاعه، في سياق إقليمي بالنظر إلى الصدام المحتمل بين تركيا (السنية) وإيران (الشيعية)...

حزب الله -وهو المنظمة السياسية والاجتماعية لشيعة لبنان- يسعى بلبنانيته وعروبته واستقلاله وانتصاره لفلسطين ومقاومته الباسلة ضد التحالف الأميركي - الإسرائيلي.. إلى بناء سياق آخر وحدوي مضادّ للانقسام المذهبي، ينظم حركة المجتمعات العربية المشرقية نحو المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي والأميركي، وتأمين استقلال ووحدة ونهضة البلدان العربية، على أساس الاعتراف الأخوي بالتعددية الدينية والطائفية والمذهبية والسياسية والفكرية، في إطار حركة قومية ديمقراطية جديدة.

إنها، بالطبع، مهمة معقدة وصعبة، وتحتاج إلى بذل جهود جبارة لإنجاحها، مهمة إعادة توحيد المجتمعات العربية ضد الاحتلال والهيمنة الأجنبية، لكن جرأة حزب الله وبسالته في "مغامرته" البطولية المحسوبة في المواجهة مع إسرائيل، سوف تسرّع وتراكم السياق

الوحدوي في مواجهة السياق الانقسامي التفتيتي، خصوصاً في العراق.

إن الجماهير العربية -سنة وشيعة، مسلمين ومسيحيين- تلتف، اليوم، حول حزب الله المقاتل، وتنظر إلى السيد حسن نصر الله، عن حق، بوصفه زعيماً عربياً. وهذه -بحد ذاتها- بداية ممتازة لحركة وحدوية سوف تنعكس على العراق، وبالتالي على المنطقة، في المدى المنظور.

٢٠٠٦/٠٧/٢٢

اختبار القوى.. والنوايا

أتاحت وزارة الداخلية الأردنية للإخوان المسلمين، تنظيم مظاهرة ناجحة، يوم الجمعة الماضي في قلب عمّان، لكنها منعت، بصورة متشددة، نشاطات أخرى للتضامن مع لبنان، في مجمع النقابات المهنية، وشارع الثقافة بالشميساني.

ربما تكون هناك اعتبارات فنية وراء المواقف المتناقضة لوزارة الداخلية التي تصرّ على طلب تصريح بالموافقة على كل نشاط، بما في ذلك داخل ساحات مغلقة مثل ساحة مجمع النقابات المهنية، لكن، علينا أن نلاحظ أنه، من الناحية السياسية، فإن الإجراءات البيروقراطية والأمنية، تساهم، هي الأخرى، في تعزيز الصورة النمطية للمعارضة، والحركة الشعبية الأردنية، باعتبارها إسلامية.

لقد انخرط كل المواطنين الراغبين في إدانة العدوان الإسرائيلي على لبنان في المظاهرة "الإسلامية" مع أن قسماً كبيراً من هؤلاء ينتمون إلى تيارات سياسية وفكرية أخرى، لكنهم يفتقرون إلى المنابر الخاصة بهم. وهذه الحقيقة لا تفيد في تفكيك تلك الصورة النمطية التي تم بناؤها على مدار عقدين، من خلال تضافر النزعة إلى التنميط لدى السلطات والإعلام "المحلي والعربي والدولي".

لدى الإسلاميين، بالطبع، إمكانات تشكل الكتلة الحرجة اللازمة للسيطرة على صورة الحركة الشعبية، لكننا نستطيع أن نشير إلى عناصر أخرى تساهم في تشكيل هذه الصورة. منها الميل الحكومي الدائم إلى تفضيل التعامل مع الإسلاميين، دون سواهم، لتنظيم التحركات الشعبية.

ويعود ذلك إلى الاعتياد والثقة والاطمئنان إلى القدرات التنظيمية التي يملكها الإسلاميون الذين يتقنون، على كل حال، فن التعاطي مع الاجراءات البيروقراطية والأمنية المعقدة.

لدينا، من جهة أخرى، استصغار القوى السياسية العلمانية

لقدراتها، وميلها المتعاظم للاختباء في عباءة الإسلاميين، في حين أن معظم هذه القوى، لا تملك أية إمكانات، وبالنتيجة، نصل إلى محصلة صفريّة للعمل السياسيّ بالنسبة للقوى الوطنية واليسارية والقوميّة والديمقراطية. ذلك أن "وجود" هذه القوى ونشاطها في إطار إسلامي، يحولها إلى إضافات كميّة تعزز الصورة النمطية للحركة الشعبية ذات النوع الواحد واللون الواحد.

بالنسبة لي، شخصياً، فإنني لستُ مصاباً برُهاب من الإسلاميين. بالعكس، لقد تعاملتُ معهم، دائماً، من موقع التفاعل النقدي. ولطالما ناصرتهم عندما كانوا يتعرضون لحملات شرسة. وهذا ما يسمح لي بالقول إن احتكار النشاطات الجماهيرية من قبل الإسلاميين، يضرّ ضرراً بالغاً بالحركة الشعبية، والتعددية، ومساعي الإصلاح الديمقراطي. بل إنه يضر بالإسلاميين انفسهم، لأن إضعاف القوى الوطنية الأخرى، يتيح الانفراد في لحظة ما، بالإسلاميين، من دون نصير جدي.

بالمقابل، فإن الشكوى الحكومية والأمنية المتكررة من

انفراد الإسلاميين بالشارع، لم تعد تقنعني، إن سياسة تفضيل الإسلاميين ما تزال هي المسيطرة في كل مفاصل القرار الحكومي والأمني. ولذلك، فعندما يصطدم هذا القرار مع الإسلاميين فإنه لا يجد في جبهته سوى الأبواق التي لا تتمتع بأية صدقية أو حضور اجتماعي أو سياسي أو ثقافي.

هل هذا هو الوقت الملائم لهذا السجال؟ نعم. فالهجوم الأميركي- الذي يستخدم الجيش الإسرائيلي- ضد المقاومة الفلسطينية واللبنانية، سوف يؤدي إلى تصاعد وتيرة النشاطات الجماهيرية. وهذه مناسبة لكي تجدد القوى العلمانية دماءها، أو لكي تجدد الحركة الإسلامية هيمنتها على الحركة الشعبية.

فهل يجرؤ العلمانيون على التفاعل مع الشارع تحت راياتهم الخاصة، مرة أخرى؟ إنها، على كل حال، لحظة مواتية لاختبار النوايا الحقيقية للقرار الرسمي.

٢٠٠٦/٠٧/٢٣

الجائزة الكبيرة!

تشير عدة تقارير صحافية إلى أن مدة الخطة الإسرائيلية للعدوان على لبنان، هي ثلاثة اسابيع. وهي تهدف إلى تحقيق إنجازين تكتيكيين هما: (١) تدمير قدرات حزب الله العسكرية. (٢) إضعاف الحزب سياسياً من خلال تدمير البنى التحتية والمرافق والقتل على نطاق لبنان كلّه، مما سيدفع اللبنانيين، في النهاية، إلى الضغط على "المقاومة الإسلامية" للانكفاء.

وتلمح الخطة، ضرورة عدم توسيع الحملة البرية أكثر من الشريط الحدودي، وعدم التورط في "مستنقع" لبناني، جربته إسرائيل لفترة ٢٢ عاماً، وقررت الخلاص منه بالانسحاب من الأراضي اللبنانية، العام ٢٠٠٠.

غير أن تل أبيب آثرت مضطرة إلى تعديل خطتها الأساسية، والتورط من دون حدود في حرب مفتوحة، بقرار أميركي-عربي، يسعى إلى استثمار الحرب من أجل تحقيق أهداف استراتيجية على مستوى الشرق الأوسط كله. وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:

(١) استئصال حزب الله، وضرب القوى الحليفة لسورية وإيران في لبنان، وتسوية الملف اللبناني، نهائيا، في سياق خط قوى ١٤ آذار بزعامة آل الحريري.

(٢) إضعاف سورية وإرغامها على الامتثال، في الشأنين الفلسطيني والعراقي، للإرادة الأميركية - العربية، وعند اللزوم، ضربها في سياق الحرب المفتوحة.

(٣) عزل إيران وتقليم أظافرها وتحجيمها إقليمياً، ولكن، بالأساس، شلّ قدرتها على التدخل في الشأن العراقي.

(٤) دفع المقاومة العراقية إلى الاستسلام، وإدماجها في الترتيبات السياسية الأميركية للعراق، عن طريق تشديد الضربات، والتفاوض، وتعميق الانقسام الطائفي في البلد.

(٥) الاستسلام غير المشروط للمقاومة الفلسطينية،

وإدماجها في السقف السياسي للسلطة الفلسطينية، والعودة إلى المفاوضات الثنائية وصولاً إلى حل نهائي - سوف يلحظ، بالطبع، الشروط الإسرائيلية - ولكنه لن يكون نسخة من خطة شارون - أولمرت "للانفصال من جانب واحد"، بل نسخة معدّلة تأخذ بالاعتبار الضرورات العملية لإنجاح الخيار الأردني.

هذه هي، الخطوط العامة "للشرق الأوسط الجديد" التي تسعى الادارة الأميركية إلى تحقيقها. وهي تتجاوب مع مصالح بعض الدول العربية. إن الحاكم العربي الذي لا تقيم بلاده علاقات مع إسرائيل، والذي فاجأ رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، باتصال هاتفي حميم، قائلا له "شعرت بالحاجة إلى مساندتك"، ليس فاقداً لصوابه. إنه يعرف -بالضبط- ماذا يريد، واين تكمن مصالحه.

لقد انفتحت شهية واشنطن، مرة أخرى، للحرب -بعد ثلاث سنوات من الفشل في العراق- وجددت إيمانها بالوسائل العسكرية لتحقيق مشروعها في الشرق الأوسط، لكنها الآن تريد الحصاد السياسي السريع تحت القصف.

وعلينا أن نلاحظ، هنا، أن الإدارة الأميركية، تضغط على تل أبيب لمواصلة الحرب المفتوحة، وتستقدم قوات إضافية إلى العراق، وتسعى، في الوقت نفسه، صراحة، إلى "عزل سورية وإيران" وإجبار الفصائل الفلسطينية على "التفاهم" في إطار الخط السياسي للرئاسة الفلسطينية.

على هذه الخلفية، لم يعد بإمكان إيهود أولمرت أن يقرر وقف إطلاق النار، وفق الخطة الإسرائيلية الأصلية. ولن يمكنه البقاء في إطار المنظور الأمني لعملية برية محدودة بعدة كيلومترات، للسيطرة الموضعية والتطهير، إذ غدا مطلوباً منه -أميركيا وعربياً- التقدم نحو بيروت بأي ثمن. وتلمّح الصحافة الإسرائيلية إلى أن أولمرت سيقاوم الضغوط الأميركية لتوسيع الحرب البرية أو إنه سيقدم -بالمقابل- فاتورة سياسية ضخمة، للأميركيين والعرب -بالإضافة إلى الفاتورة المالية- سيكون من الصعب تسديدها من دون انهيار مجمل التصور الأميركي -العربي ل "الشرق الأوسط الجديد"، المعتمد على غلق الملف الفلسطيني بصورة "مقبولة"، ما يتطلب حداً أدنى من التنازلات ترفضه

إسرائيل، وتجد أنها ليست مضطرة إلى تقديمه.

ومع ذلك، فقد تورطت إسرائيل في الحرب المفتوحة بالفعل. وهي ستنزلق تحت الضغوط، وفي سياق ديناميات المواجهة، إلى "حقول القتل" التي أعدتها المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان، وإلى المواجهة مع سورية، وربما إيران. وهي لن تفعل ذلك من دون "جائزة كبيرة" في المجال الفلسطيني-الأردني. وسيجد الأميركيون و"العرب" أنهم مضطرون إلى تقديم هذه الجائزة في سياق الأحداث.

هكذا، يمكننا القول إن حزب الله يقاتل في جنوب لبنان، دفاعاً عن فلسطين والأردن، مثلما يدافع عن لبنان وسورية، ويقدم أنموذجاً عملياً للعراقيين من أجل تلافي الاقتتال الطائفي في العراق، وتأمين الشروط السياسية والثقافية والنفسية لانطلاقة جديدة للمقاومة العراقية. فهل يبقى حزب الله وحده في الميدان؟ نتابع غداً.

٢٠٠٦/٠٧/٢٤

ليس وحده

خلال أسبوعين من القتال الضاري، خرج حزب الله، فعلاً، من العزلة المفروضة عليه منذ ١٤ آذار ٢٠٠٥، وقيام جبهة داخلية ضده تحت خيمة القرار الدولي ١٥٥٩ الذي ينص على تفكيك الحزب.

قبل الحرب، كان الحليف اللبناني الرئيس الوحيد لحزب الله، يتمثل في "التيار الوطني الحر" بزعامة الجنرال ميشيل عون. ولعله من الضروري التأكيد، هنا، أن هذا التحالف كان بالذات - وأكثر وأهم من الدعم الإيراني والسوري - الخندق الذي تحصّن فيه حزب الله ضد أعدائه الكثر. ف"التيار" الذي يمثل ٧٥ بالمئة من مسيحيي لبنان، انقذ - بتحالفه مع حزب الله - البلد، من تجديد الحرب الأهلية التي سعت

اليها، بصورة حثيثة، قوى ١٤ آذار، ولكنها عجزت، بسبب انتقال الكتلة المسيحية الرئيسة إلى خندق الوحدة الوطنية المؤسسة على تفاهم متين مع الكتلة الشيعية، في ميثاق مفاهيمي وبرنامجي - مكتوب.

لقد شلّ هذا التحالف الذي يمثل الأكثرية الشعبية اللبنانية، قوى ١٤ آذار على الرغم من استيلائها على البرلمان والحكومة، وقدراتها الضخمة للتجييش الطائفي.

بعد الحرب، صمد هذا التحالف، وتعمق، سواء من خلال المواقف السياسية التي اعلنها الجنرال عون، أو من خلال الدور العملياتي الذي لعبه ويلعبه التيار الوطني الحر في التحشيد السياسي للشارع المسيحي وراء الوحدة الوطنية، وتجسيد ذلك في حركة الإغاثة والمساندة المدنية على الأرض.

مرة أخرى، لعب "التيار الوطني الحر"، دور الرافعة لكل الحياة السياسية اللبنانية، ولجم، بمواقفه وحراكه، الأصوات الساعية إلى إثارة الفتنة الطائفية والمذهبية لإشعال النار في الخندق الخلفي للمقاومة. وهكذا، نشأ في

لبنان ميزان قوى جديد، فرض على جميع الفرقاء، حداً أدنى من الالتزام بالوحدة الوطنية. وبصورة خاصة، تستطيع القول إن المواجهة الحاصلة بين حزب الله وإسرائيل، ضربت مشروع التجييش الطائفي في العمق. فالسنة في لبنان يمثلون تقليدياً، قاعدة عروبية سوف تستثار الآن.

كل يوم إضافي من القتال يوفر للمقاومة، تحسناً مضطرداً في موقعها من ميزان القوى الداخلي. ذلك أنه، في لبنان، هناك قوى مقاومة "نائمة" بسبب التعقيدات المحلية والإقليمية، تتمثل، بصورة أساسية، في القوى اليسارية والقوميّة، وحالما يتوسع الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، فإن القيود السياسية التي كانت مفروضة على الشيوعيين والقوميين السوريين الاجتماعيين، سوف تسقط، وسوف يبادرون - بل ربما أنهم يستعدون الآن فعلاً - لتجديد "جبهة المقاومة الوطنية" التي كانت هي قد أطلقت القتال ضد الاحتلال الإسرائيلي بعد رحيل المنظمات الفلسطينية، العام ١٩٨٢.

وفي لحظة المواجهة الشاملة مع المحتلين، ما الذي سيمنع

المنظمات الفلسطينية الموجودة في لبنان عن العودة إلى نشاطها العسكري والسياسي؟ وربما يؤدي تطور كهذا إلى إعادة تمركز السياسة الفلسطينية خارج آليات وسياق "السلطة" الناشئة عن اتفاقيات أوسلو، وربما شطب هذه الاتفاقيات واقعياً.

ولا تقف التداعيات المحتملة عند حدود، عند اتساع نطاق الحرب، ليشمل سورية، سواء أبالعدوان عليها أم بقرار منها للحفاظ على دورها. فما هي أقصى نتيجة يمكن أن يحققها الأميركيون والإسرائيليون في هذه الحالة؟ إسقاط النظام السوري؟ هل يتوقع أحد أن تكون المقاومة السورية أقل قوة من نظيرتها العراقية؟ وما الذي سيحول دون نشوء "هلال المقاومة" من العراق إلى سورية إلى لبنان وفلسطين؟

الرهان الأميركي على إغراق حركات المقاومة بالانقسامات الطائفية والمذهبية والإثنية، أي تفتيت المجتمعات العربية في المشرق، هو الرهان الوحيد لتحدي نهضة جديدة، والنجاح في هذا الرهان معناه موات المشرق العربي.

أردت من متابعة هذه السيناريوهات، الاستنتاج أن العدوان

الأميركي- الإسرائيلي على لبنان، هو المغامرة الكبرى غير المحسوبة، بينما أظهر حزب الله، مع نهاية الأسبوع الثاني من القتال، أنه قد درس حساباته بدقة. ولا يتمثل ذلك، فقط، في قدرته على الصمود والقتال، بل في ما هو أهمّ من ذلك.. أعني: في تأثير صموده وقتاله، البطيء ولكن الأكيد، على وأد الانقسام الطائفي والمذهبي من لبنان.. إلى العراق.

٢٠٠٦/٠٧/٢٥

خريطة جديدة للشرق الأوسط

خريطة جديدة للشرق الأوسط، يستطيع القارئ الاطلاع عليها في موقع "البديل العراقي www. albadeel iraq. Com مع ترجمة عربية موجزة، نقلاً عن رالف بيتر في www. armedforces journal. com. تتضمن الخريطة اقتراحاً لتقسيمات جديدة في الشرق الأوسط، تقوم على حدود الديموغرافيا الاثنية أو الطائفية - المذهبية، وتشتمل على:

(١) إنشاء دولة كردية كبرى من المأمول أن تكون قاعدة راسخة للولايات المتحدة - تضم المناطق الكردية في كل من العراق وسورية وإيران وتركيا. بالاضافة إلى مناطق ضرورية - حتى ولو لم تكن كردية - اقتصادياً أو أمنياً (كركوك مثلاً).

(٢) إنشاء دولة شيعية عربية تضم مناطق الكثافة الشيعية العربية، وسط وجنوب العراق وشرق السعودية وجنوب غرب إيران.

(٣) ما يتبقى من العراق "السني" يتم إلحاقه بسورية ذات الأغلبية السنية.

(٤) ما يتبقى من السعودية، يتحول إلى دولتين: "فاتيكان إسلامية" في المناطق المقدسة، وسعودية مصغرة تفقد أجزاء منها "لليمن الكبير"، "والأردن الكبير".

(٥) دولة فارسية خالصة تضم أجزاء من أفغانستان.

(٦) دولة بلوشيّة في أفغانستان وأجزاء من باكستان، وهكذا يكون قد تم إعادة بناء دول الشرق الأوسط على أساس حدود تتطابق مع الأغلبيات العرقية أو الطائفية - المذهبية، بحيث يتم التوصل إلى دول عضوية "منسجمة" بدلاً من تلك التي أسسها الفرنسيون والبريطانيون في الحرب العالمية الأولى، على أساس حدود الجغرافيا السياسية، وشمل كل منها أعراقاً وطوائف ومذاهب متناحرة.

الاقتراح سوف يسير في الخط نفسه بالنسبة للدول الأخرى غير المذكورة أعلاه، ولكن يمكن استنساخ التفاصيل الأخرى، في ضوء مفهوم الدولة العضوية، كبيرة أو صغيرة.

لا تلحظ الخريطة، بالطبع، دولة فلسطينية، بل الأردن الكبير الذي سوف يستوعب بعض الأراضي الفلسطينية والفلسطينيين، وتأمين الصفاء السكاني للدولة العبرية.

مشروع خيالي؟ ربما. ولكن نذره موجودة على الأرض فعلاً في غير مكان، ابتداء من العراق. وأخطر ما فيه أن العقل الامبريالي الأميركي لم تعد تضبطه سقوف لبحثه في كيفية إعادة ترتيب الشرق الأوسط، من جديد. وعلينا أن نتذكر أن المشاريع الاستعمارية الأميركية، ومنها مشروع العراق، كانت، منذ عقد واحد، مجرد اقتراح أكاديمي للمحافظين الجدد خارج إدارة بيل كلنتون.

الولايات المتحدة قوة امبريالية جبّارة، وتتحرك في ميدان رخو تسيطر عليه نخب متأمركة هشّة ليس لها جذور شعبية أو إرادة سياسية أو نخب طائفية وعرقية، يلائمها الاقتراح

التقسيمي الجديد.

لا مراء في أن التقسيمات الاستعمارية البريطانية - الفرنسية، لم تأخذ بعين الاعتبار ترسيم حدود اجتماعية وديمغرافية ملائمة للدول الجديدة الناشئة بعيد الحرب العالمية الأولى، لكن لهذه الدول - عموماً- شخصية تاريخية معروفة -مثل العراق وسورية- أو شخصية اجتماعية محلية مثل الأردن وفلسطين ولبنان- أو حتى شخصيات نشأت في إطار الدول الوطنية الحديثة، وأصبحت تعبر عن وطنيات مرتكزة إلى اندماج اقتصادي واجتماعي وسياسي.. صحيح إنه مشوب، هنا وهناك، بالانقسامات الأهلية.. ولكنها انقسامات غير تناحرية، ويفجرها - عادة- التدخل الخارجي مثلما حدث في لبنان العام ١٩٧٥ بالتدخل الإسرائيلي، أو في العراق العام ٢٠٠٣ وحتى الآن بالاحتلال الأميركي.

كذلك، فإن العبث بالحدود المستقرة حالياً، وبالشرعيات الوطنية للدول، سوف يخلق منطقة فوضى تشمل الشرق الأوسط كله.

أخيراً، لماذا يتم تجاهل البديل الأكثر أصالة وشرعية وحكمة، أي البديل العربي والإسلامي في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط؟ هذا السؤال ليس مطروحاً على الامبريالية الأميركية، ولكن الشعوب العربية والإسلامية.

٢٠٠٦/٠٧/٢٦

معركة العقول والقلوب

يلاحظ جهاد الزين في "النهار" -الثلاثاء الماضي- أن الخسارة الأميركية الأكبر في الحرب على لبنان، قد تم تسجيلها فعلاً. فلبنان هو البلد العربي الوحيد الذي تمكنت واشنطن فيه من النجاح النسبي في استقطاب نخبة واسعة قادرة على حشد جماهير وراء الدعاية الأميركية، فيما سمّي "ثورة الأرز" في ١٤ آذار ٢٠٠٥ وما تلاها.

ويعد الزين ما سماه تخلي الولايات المتحدة عن لبنان، والسماح بتدميره، -أي الانتقال من الوسائل "الديمقراطية" إلى الوسائل الحربية في تحقيق البرنامج الأميركي للبنان -خيانة لنخبة ١٤ آذار، سوف تدفعها إلى التفرّق واليأس والهجرة. لكنه أغفل أن بعض هذه النخبة، وبعض جماهيرها،

قد التحق أو بدأ الالتحاق بالمعسكر المضاد، بالمعنى الخاص (المقاومة) وبالمعنى العام -أي النزعة الثقافية المعادية لأميركا.

لقد تابعنا، بانتباه، خلال الأسبوعين الماضيين، ما يشبه انتفاضة "عودة الوعي" اللبناني العروبي، تسربت، بتسارع يسابق العدوان الإسرائيلي، في أوساط النخبة والشبيبة المسيحية في لبنان. لقد أصبحت مواقف التضامن الوطني ووحدة لبنان والعداء لإسرائيل وأميركا، وحتى التأييد العلني والعاطفي لحزب الله، شيئاً مشرفاً بالنسبة لأبناء طائفة كان قد جرى اختطافها من العروبة في أواسط السبعينيات، وإلحاقها بالمشاريع الأميركية والإسرائيلية والهوس الانعزالي.

هل يسترجع مسيحيو لبنان، دورهم التاريخي المعروف في نهضة الحركة القومية العربية؟

آمل أن يحدث ذلك، وأعول عليه -أولاً- في استدراك المجتمع اللبناني لذاته من وهدة الميركنتيلية "في صيغتها العولمية"، وأخلاقها الفردية الأنانية إلى النزعة المثقفية،

وإدراك دور لبنان الخاص في التقدم العربي. وأعول عليه - ثانياً- في علمنة ودمقرطة وتحديث عروبة جديدة، منفتحة وتعددية وتقدمية، ثقافياً وسياسياً. وباختصار، أسأل عما إذا كان ممكناً الآن تجديد "المارونية الثقافية" ذات التأثير العربي الفريد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك على أنقاض "المارونية السياسية" البائسة، وبقاياها السائدة -في طريق مسدودة- وراء التحالف الطائفي المتأمرك بقيادة البترو-دولار؟

مسيحيو لبنان، ليسوا، إذن، طرفاً في الإشكال الأهلي في البلد المهدد، أميركياً، ب"التعريق" أي بجعله عراقاً آخر للاحتراب الشيعي -السني. لكن، هنا في لبنان، على عكس العراق، تسعى الحرب الأميركية-الإسرائيلية إلى تهميش "الشيعة" واختطاف "السنة" إلى التأمرك، وإلى دور خاص في تقويض سورية، وإنجاح المشروع الأميركي في المنطقة، القائم -كلياً- على أساس التفتيت الطائفي والمذهبي والإثني.

وإذا كان تقديرنا صحيحاً بأن أغلبية مسيحيي لبنان قد

ذهبت أو وجدت نفسها، موضوعياً، في خندق المقاومة، فإننا نستطيع الاستنتاج أن لبنان كله ذاهب إلى الخندق نفسه. ففي لبنان، حيث الطوائف مؤطرة سياسياً بصورة صلدة، ظل النخبويون -من كل الطوائف- يتمثلون النخبة المسيحية -والمارونية خصوصاً- في النزعة الثقافية العامة.

ولعل انزلاق هذه النخبة إلى الانعزالية العدوانية -خلال الحرب الأهلية- فإلى الانعزالية المهزومة اليائسة -بعدها- فإلى العدمية والتأمرك والالتحاق بزعامة البترو-دولار أخيراً، هو ما أعطى لبنان صورته التي ظلت ثقافة المقاومة -بدعم قوة المقاومين- على هامشها، برسم الإلغاء.

الآن، هل جاءت اللحظة التاريخية للتمرد الجماعي على صورة لبنان المعروفة، في لهيب القرار التاريخي للمقاومة الإسلامية بالتصدي للعدوان –المشروع الأميركي الإسرائيلي - حتى النهاية، بل قل حتى البداية، بداية الخلاص؟

بغض النظر عن النتائج الميدانية للقتال الدائر، فإن هذا السؤال مطروح. فلبنان، بعد ١٢ تموز ٢٠٠٦، لن يكون هو لبنان قبله -ليس بالاتجاه الذي تريده وزيرة الحرب

كوندوليزا رايس، بل بالاتجاه المضاد. فمعركة العقول والقلوب هي المعركة الرئيسة. وقد كسبها المقاومون في لبنان.. والعالم العربي كله..

تأملوا، فقط، هذه الأرقام التي طلع بها استطلاع الرأي الذي أجراه أحد مراكز الدراسات اللبنانية المستقلة: ٨٠ بالمئة من المسيحيين في لبنان يؤيدون المقاومة، و٨٨ من السنة، و٥٦ من الدروز، و٩٦ بالمئة من الشيعة.

نحن، إذن، أمام أغلبية لبنانية ساحقة وراء المقاومة. وهذه الأغلبية سوف تطيح بمعادلة ١٤ آذار داخل لبنان، وبمعادلات الانقسام الطائفي والمذهبي في المشرق العربي، وخصوصاً في العراق.

٢٠٠٦/٠٧/٢٩

الدرس اللبناني

فشل الجيش الإسرائيلي، في النهاية، في تحقيق أي من أهدافه العسكرية والسياسية، بالعدوان على لبنان. القصف الجنوبي الإجرامي للأهداف المدنية والمدنيين، لم يوقف صواريخ حزب الله، ولم يؤد إلى تصدع في الجبهة الداخلية اللبنانية. بالعكس، انتقلت أغلبية اللبنانيين، شيعة وسنة ومسيحيين ودروزاً، إلى صف التأييد الحماسيّ للمقاومة الإسلامية التي تمكنت من إلحاق الهزيمة بجيش العدوّ على الحدود اللبنانية الفلسطينية.

وتعبيراً عن اليأس، لجأ الإسرائيليون، أمس، إلى ارتكاب جريمة حرب ضد الأطفال والنساء والشيوخ في قانا. فهل كانوا يظنون أن الإنتقام الاجرامي سوف يؤدي باللبنانيين

إلى الاستسلام قبيل زيارة كوندوليزا رايس إلى بيروت؟ العكس هو ما حصل: فؤاد السنيورة - رئيس وزراء ١٤ آذار - نفسه، اعتذر عن استقبال رايس إلا للبحث في الوقف الفوري غير المشروط لإطلاق النار. العالم كلّه لم يعد يحتمل المزيد من الجرائم الإسرائيلية. إنه يطالب بوقف فوري لإطلاق النار.. من دون شروط. رايس نفسها خضعت، واعتبرت أنه "حان الوقت لوقف النار".

حسناً، هذا ما سيحدث.. وقف لإطلاق النار وتبادل للأسرى، وفق شروط حزب الله الذي صمد ولم يتزحزح عن شبر من الأرض اللبنانية، ولم يسلم سلاحه، وواصل إطلاق الصواريخ إلى العمق الإسرائيلي، ما يدل بوضوح، على أن الحزب لم يتأثر بالقصف غير المسبوق للطائرات والبوارج الإسرائيلية التي دمرت البنى التحتية في لبنان، وقتلت المدنيين، ولكنها لم تستطع أن تمسّ البنية الأساسية لقدرة حزب الله.

الحديث الآن عن "قوات دولية" ضاربة احتلالية على الحدود اللبنانية- الفلسطينية، وعربية على الحدود اللبنانية

- السورية، ليس له معنى. و"الشرق الأوسط الجديد" تبين أنه حَمْلٌ كاذب. ولن تكون هناك عودة إلى ما قبل ١٢ تموز بالطبع. ولكن، بالمعنى المضاد لما تريده رايس: لقد تحطمت صورة الجيش الإسرائيلي كقوة ردع لا تُغلَب. الهزيمة لحقت بالإسرائيليين فعلاً. إن جيشهم مجرد عصابة إجراميّة فعالة. لكنه غير قادر على تحقيق مكاسب عسكرية أو سياسية، أمام مقاومة مصممة.

الآن، انفتحت طريق جديدة أمام الفلسطينيين، هي طريق النصر بالمقاومة. ولن تستطيع جهة فلسطينية - بعد الآن- أن تقف في وجه الإجماع الوطني على المقاومة.

.. وحزب الله، الخارج منتصراً من مواجهة دامية مع الإسرائيليين، سوف يحظى، منذ الآن، بمكانة قيادية وهيبة لدى سنة العراق وشيعته، سواء بسواء، وسوف يكون بإمكانه أن يلعب دوراً رئيساً في تلافي الانقسام المذهبي في البلد، والحرب المذهبية الأهلية، لصالح تجديد المقاومة العراقية وتوحيدها.

والمشرق العربي كله، على موعد جديد، مع انطلاق حركة

التحرر في مواجهة الهجمة الأميركية - الإسرائيلية.
من كان "المغامر" إذن؟
حزب الله.. أم التحالف الأميركي - الإسرائيلي؟

***

هذا السيناريو لتطور الأحداث، رسمناه، في هذا العمود، منذ اليوم الأول للعدوان الأميركي - الإسرائيلي على لبنان، ودعمناه بالمعطيات والمعلومات والتحليلات المستفيضة، في وقت كانت تتوالى فيه الهجمات السياسية الرسمية والصحافية على حزب الله "المغامر".. والأداة الإيرانية... إلخ.

لا أكتب ذلك، الآن، على سبيل التفاخر المهني، بل للدلالة على أن صحافياً فرداً يمكنه، باستخدام المعطيات المتاحة، والعلاقات والجهاز التحليلي المحايد، أن يتوصل إلى قراءة الأحداث بصورة ديناميكية.

الآن، نقرأ في صحافتنا، مقالات تدّعي الحكمة بأثر رجعي، وتحاول أن تساير التطورات، بينما كان كتّابها، قبل أسبوعين،

يندّدون ب"مغامرة" حزب الله، ويصدرون الفتاوى ضده باعتباره أداة إيرانية! تريد توريط لبنان والعرب لحساب طهران!

أتمنى أن يكون "الدرس اللبناني" مناسبة لمراجعة آليات التفكير والتحليل والاستشارات وصنع القرار في بلدنا. ويمكنني أن أضع خلاصات هذا الدرس كالتالي:

(١) ضرورة تلافي التسرع في اتخاذ مواقف وإصدار تصريحات.

(٢) التوقف عن الإيمان بأن الولايات المتحدة قوة إلهية لا تقهر، وعدم الركون إلى "المعلومات" والتحليلات الأميركية - من دون إهمالها بالطبع.

(٣) فتح خطوط اتصال مع كل الأطراف والقوى المحلية والإقليمية والدولية.

(٤) الإصغاء إلى الرأي الآخر، وأخذ التحليلات المضادة بالاعتبار كعنصر من عناصر اتخاذ القرار.

(٥) تلافي الاصطفاف في جبهات مغلقة.

٢٠٠٦/٠٧/٣١

المقاومة اللبنانية والمقاومة العراقية

ربما كان أهمّ الآثار المنتظرة للمواجهة البطولية الناجحة التي خاضها ويخوضها حزب الله، هو إطلاق دينامية جديدة في العراق.

هناك -كما هو معروف- تماثل رئيس بين المقاومتين، اللبنانية والعراقية. وهذا التماثل يكمن في أن كلا المقاومتين تعتمد على قاعدة اجتماعية طائفية. في لبنان: المقاومة شيعية. بينما الطوائف الأخرى (السنة، المسيحيون، الدروز) خارجها، وبفضل التزامها الأخلاقي الإنساني الصارم فإن أغلبية أبناء هذه الطوائف، يساندون سياسياً ووجدانياً وإنسانياً، هذه المقاومة. بينما، في العراق: المقاومة سنيّة، ولكنها لا تحظى -حتى الآن، ويا للأسف- بالدعم السياسي

من قبل الشيعة أو الأكراد.

في البلدين، ثمة معطيات معقدة أدت إلى انحصار المقاومة في طائفة. لكن الدرس اللبناني، يعلمنا أن هذه الظاهرة يمكن حصرها في الجانب القتالي دون السياسي، بحيث يكون للمقاومة، كحضور ومعنى وأداء وبرنامج، طابع وطني عام، وهذا ما لم يحدث في العراق حتى الآن.

الشيعة العراقيون ما زالوا مندرجين في العملية السياسية الأميركية في العراق. وجرى ذلك، ويجري، في سياق تتحكم فيه قوى طائفية مرتبطة في الآن نفسه، بواشنطن وطهران اللتين تقاطعت مصالحهما ضد نهضة العراق.

ويشعر الشيعة العراقيون ب"المظلومية" التاريخية التي تحولت - كما هو معهود في هذه الحالات- إلى عصاب عدواني معكوس. ويتمثل ذلك في ميليشيات إجراميّة احترفت الذبح على الهوية.

وإقصاء الشيعة العراقيين عن المشاركة العادلة في السلطة والمكتسبات، تقليدياً، قادهم إلى الخضوع لعقلية اغتنام فرصة الاحتلال الأجنبي، للحصول على العدالة.

بالمقابل، فإن ضعف التكوين السياسي للعرب السنة في العراق، لم يمكنهم من تطوير القدرات التنظيمية والسياسية والفكرية للمقاومة على الرغم من تفوق قدراتهم العسكرية.

وأسوأ ما لحق بالمقاومة العراقية يكمن في تسلل أنصار "القاعدة" والجماعات التكفيرية إلى صفوفها، فاختلطت المقاومة بالإرهاب. وهو ما أضعف التأييد الجماهيري العراقي والعربي للمقاومين، وساهم، وهذا هو الأهم، في استعداء الجماهير الشيعية التي ألحَّ أنصار "القاعدة" على اعتبارها كافرةً وجزءاً من معسكر الاستعمار، و"حللوا"، بالتالي دماء أبنائها في مذابح بشعة.

كذلك، فإن الأطروحة البعثية - بإلحاحها على عودة النظام السابق- اسْتَعْدَت، بدورها، الجماهير الشيعية التي طالما نظرت إلى ذلك النظام باعتباره مصدر مظلوميتها وآلامها.

منذ أواخر العام ٢٠٠٥، سيطر التذابح المذهبي على المشهد السياسي العراقي. وهو تذابح أرهق العراقيين، وعمّق

الإنقسام في صفوفهم، ووضع مهمة طرد المحتلين الأميركيين في المقام الثاني.

ولم تكن هذه المحصلة المأساوية، حتمية. ولقد كان بإمكان المقاومة العراقية أن تجتذب إليها أغلبية الشيعة، والأكراد، من خلال اقتراح عملية سياسية وطنية بديلة ومضادة للعملية السياسية الأميركية، لكن ما حدث أن المقاومة العراقية ركزت جهدها في القتال، من دون أن تبادر إلى تطوير بديل سياسي. بالنتيجة اندرج قسم من العرب السنة أيضاً، في العملية السياسية الأميركية، القائمة على المحاصصة الطائفية في ظل الهيمنة الأميركية.

و"المحاصصة" هذه، في ظل الاحتلال، هي المصدر الأساسي للتحشيد والاقتتال الطائفي، ابتداءً من السعي المحموم لانتزاع المكاسب الطائفية أو الحفاظ عليها، وانتهاءً بالمشاريع التقسيميّة التي تداعب القيادات الكردية والقيادات الشيعّية، بينما يرفضها السنّة لأن التقسيم سوف يتم على حسابهم بالذات. فمناطقهم محصورة، وتخلو من الثروات النفطية.

من جنوب لبنان، ننتظر، الآن، أن يأتي الفرج للعراق.
ونحن نعتقد أن المواجهة الحاصلة بحدٍّ ذاتها - والتضامن الوطني اللبناني- بحد ذاته سوف يقدمان أنموذجاً للعراقيين. أولاً، لجهة خروج القسم الرئيس من الجماهير العربية والشيعية من هيمنة الأحزاب المتواطئة مع المحتلين إلى المواجهة مع العدو الأميركي؛ وثانياً، لجهة انكفاء القوى الطائفية والتكفيرية، الشيعية والسنية معاً؛ وثالثاً، لجهة انفتاح الأفق لتأسيس عملية سياسية وطنية شاملة تقدم البديل التاريخي عن الاحتلال والمحاصصة والاقتتال المذهبي والعرقي، نحو عراق متحرر وموحّد ومزدهر في ظل نظام جمهوري يقوم على المواطنة.

... النصر التالي.. سيكون في العراق.

٢٠٠٦/٠٨/٠١

من "الكرامة" إلى "مارون الراس"

المواجهات البطولية التي يخوضها مقاتلو حزب الله ضد الغزاة الإسرائيليين في جنوب لبنان، تذكرنا بمعركة الكرامة ١٩٦٨.

أستاذنا فهد الفانك هو أول من استحضر هذا الرابط بين "مارون الراس" و"الكرامة". ففي الحالتين، جاء العدو الإسرائيلي المتغطرس غازياً واثقاً، فارتدّ على عقبيه، تاركاً وراءه أشلاء دباباته وجنوده في ميدان الأسود.

الأردنيون الذين عاشوا أيام "الكرامة" وحرب الاستنزاف التي خاضها الجيش الأردني ضد العدو الإسرائيلي بين ٦٧ و ٧٠، يستحضرون، الآن، ذكريات المجد هذه، ولا تدهشهم قدرة مقاتلي حزب الله البواسل على هزيمة الغزاة في كل

نقاط المجابهة على الحدود اللبنانية - الفلسطينية، من "مارون الراس" إلى "بنت جبيل" إلى "العديسة- كفر كلا" إلى "عيتا الشعب".

لا نفخر بالماضي.. ولكننا نستشعر - مجدداً - القوة...

فهذه النوعية الفدائية، المصممة على القتال بالأسلحة الفردية والمدافع المضادة للدبابات وفق خطط عسكرية ميدانية تجمع بين الاحتراف العسكري وحرب العصابات، والتي يتقنها، ببسالة، مقاتلو حزب الله، هي نفسها نوعية القتال التي طوّرها الجيش الأردني بعد هزيمة ١٩٦٧، لتلافي آثار التفوق الكاسح الذي يملكه العدوّ الإسرائيلي في الأسلحة والطيران والتقنية، والقادر - بالتالي- على حسم المعارك التقليدية، وكذلك على سحق مقاتلي العصابات غير المنظمين في شبكة عسكرية محترفة.

والحل الاستراتيجي لهذه المعضلة، قدمه - بعد هزيمة ٦٧ - رئيس الوزراء الراحل وصفي التل. وهو العسكري المحترف ومقاتل حرب العصابات، المجاهد في فلسطين العام ١٩٤٨، وتلميذ المفكر العسكري الأهم في القرن العشرين، ليدل هارت، حتى

حسب نظرية "استراتيجية التعرض غير المباشر".

كان همّ وصفي التل، الردّ على الهزيمة والخلاص من نتائجها الكارثية باسترداد الأرض، عبر تطوير نوعية من القتال تجمع بين الاحتراف والانضباط العسكريين الصارمين. وبين فنون حرب العصابات، بما في ذلك أساليب الاختفاء، وتلافي المواقع الثابتة، واستدراج العدوّ، والكمائن، والمجموعات الصغيرة سريعة الحركة، المدربة على اصطياد الدبابات والآليات.. إلخ، والأهم من ذلك كله، التجذر في المجتمع المحلي، وإقامة أفضل العلاقات مع البيئة الاجتماعية المحيطة بالمقاتلين، والانضباط، والالتزام الأخلاقي الإنساني الصارم، والانغراس في الحياة اليومية والجهود السلمية والإنتاجية.. الخ.

وهذا كلّه - وغيره في الاتجاه نفسه- مما يطبقه حزب اللّه، في بنيته التنظيمية وعقيدته القتالية وأساليب تعامله مع المجتمع المحلي.. ولقد عشت عاماً كاملاً في لبنان، قريباً من أوساط حزب الله، لم أشاهد، خلالها، مسلحاً من الحزب أو حزبياً يتعالى على الناس بسلاحه أو يسيء إليهم، أو يفرض

عليهم أفكاره، أو يرغمهم على سلوكات ما، بل يعاون ويحاور ولا يستقوي، ولا يفرض "خوّات" ولا يخوِّن ولا يكفِّر.

أنت - في لبنان- لا ترى حزب الله ولا مسلحيه. فهو يتماهى مع مجتمعه مئة بالمئة، ويقوم حضوره السلمي على شبكة من المؤسسات الاجتماعية والطبية والثقافية والإعلاميّة، في تعامل مفتوح -لا تعصب فيه- مع كل الأطراف والأشخاص. وهو ما يجعل احتكار الحزب للعمل المسلح ميزة قتالية لا ظاهرة دكتاتورية.

ها نحن -على الرغم من السنوات العجاف- نستذكر "الكرامة" في "مارون الراس".. ونستشعر القوة والبأس.. فليس لدى حزب الله - الذي يهزم إسرائيل الآن- غير عشرة بالمئة مما لدى جيشنا من رجال وعتاد.

٢٠٠٦/٠٨/٠٢

يستطيع القارئ المهتم بالفكر الاستراتيجي عند وصفي التل، العودة إلى كتاب: "وصفي التل في مجابهة الغزو الصهيوني" من تحرير كاتب هذه السطور.

السؤال

ما أثبته حزب الله، بصورة ملموسة وحاسمة، أن إمكانية ردع القوة الإسرائيلية، موجودة بالفعل، وصحيح أن كلفة هذا الردع كبيرة في المجال المدني، إلا أنه يمكن، في الأخير، احتمالها، إذا كان التحدي مصرياً، والتضامن الوطني فاعلاً.

وقدرة الردع التي أظهرتها منظمة مقاومة لا تزيد إمكاناتها عن ١ بالمئة من إمكانات الجيوش العربية، تطرح على الوعي العربي سؤالاً ساخناً حول واقع ميزان القوى الفعلي مع الدولة الصهيونية؛ وهل يبرر حقاً كل هذه التنازلات أمامها؟ والسؤال ليس مطروحاً، فقط على الانظمة والنخب الحاكمة

العربية والتي لا مناص لها، بعد الآن، من تقديم مقاربة جديدة للصراع العربي الاسرائيلي غير تلك المقاربة المعهودة منذ كامب ديفيد.. بل هو، أيضاً، مطروح بالقوة نفسها، على المجتمعات العربية: هل هي مستعدة لدفع الثمن؟

على كل حال، من الواضح أن عملية السلام المقترحة من قبل الإجماع العربي الرسمي، قد تقوضت نهائياً؛ أولاً، لأنها لم تؤد إلى تحقيق الهدف المركزي منها، أي الحل العادل للقضية الفلسطينية؛ وثانياً، لأنها لم تؤد إلى استعادة الحقوق العربية على جميع المسارات - ما عدا المسار المصري وثالثاً، لأنها لم تؤد إلى وضع حد لعدوانية إسرائيل، ووحشيتها، ونزعتها المتصاعدة إلى استخدام القوة العسكرية، بدلاً من الوسائل السياسية؛ ورابعاً، لأن جوهر المقاربة السلمية العربية الرسمية، وهو اعتماد الراعي الأميركي وسيطاً، سقط نهائياً في الحرب الإسرائيلية على لبنان، والتي أدارتها الولايات المتحدة، بصورة مباشرة، وأجبرت عدة أنظمة على تغطيتها سياسياً، في سياق سياسة أميركية جديدة تقوم على

استخدام حلفائها، الإسرائيليين - عسكرياً لتحقيق مشاريعها الاستعمارية التي لا تلحظ الحد الأدنى من الحقوق العربية، المكرسة في قرارات دولية.

من جهة أخرى، فإن الشعوب العربية المتلهفة لنيل حقوقها في إطار سلام حقيقي ودائم، أو تحقيق اختراق تنموي قابل للحياة أو إنجاز تغيير ديمقراطي جدّي، ما تزال عاجزة عن تقديم بديل تاريخي.

ولعل هذا هو أساس الدّوار الذي نشعر به جميعاً على إيقاع الحرب اللبنانية الإسرائيلية.. فالمقاومة الناجحة تحرجنا، ونحن لا نستطيع أن نستوعب هذا النصر الذي يستفزنا ويدعونا للتفكير ويغير حياتنا، بل ربما كنّا نريد هزيمة جديدة، تكرس عاداتنا القديمة في النواح، وتطمئننا إلى البقاء في دائرة الركود التاريخي. كلاّ. لقد جاءت ساعة الحقيقة، ولن تكون هناك، أبداً، عودة إلى الماضي. فما بعد ١٢ تموز ليس كما قبله. فأكثر ما يمكن أن يصل إليه التحالف الأميركي الإسرائيلي في هذه الحرب، هو خلق بؤرة

جديدة للفوضى الأمنية والسياسية في المنطقة، سوف تنشأ في اليوم التالي لوصول القوات متعددة الجنسية إلى لبنان. فوجود هذه القوات، سوف يستنفر كل أشكال المقاومات، ويعيد تأسيس الميليشيات، وستكون النتيجة الكارثية دليلاً جديداً على الفشل الأميركي، وبالنظر إلى العقلية العقائدية، للإدارة الأميركية الحالية، فإن واشنطن سوف تعمل على تعميم دائرة الفشل لتشمل المنطقة كلها.

غير أن ميزان القوى في الميدان، وفي المجتمع اللبناني، لن يسمح للتحالف الأميركي - الاسرائيلي بتحقيق أهدافه. وحين يتم وقف إطلاق النار، فإنني أرجح أن أكثر ما سيحصل عليه الأميركيون هو تكوين قوة دولية محدودة القدرة والصلاحيات، لن يكون بمقدورها أن تلجم حزب الله أو أن تغير المعادلة السياسية الداخلية في لبنان لصالح المشروع الأميركي. بالعكس، لقد تلقى الأنصار اللبنانيون لهذا المشروع، من الأسبوع الأول للحرب، ضربات سياسية قاتلة، بحيث نستطيع القول باطمئنان، إن ما يسمى "ثورة

الأرز" المتأمركة وتحالف ١٤ آذار، كانا أول ضحايا العدوان الاسرائيلي على لبنان.

وعلى المستوى الأشمل، فإن النظام الرسمي العربي سوف يدفع أيضاً ثمناً سياسياً باهظاً.

٢٠٠٦/٠٨/٠٣

البيان رقم ١

في ٢٠٠٦/٧/٢٥، أصدر الحزب الشيوعي اللبناني، بياناً زفّ فيه نبأ استشهاد اثنين من مقاتليه المدافعين عن بلدة صريفا في جنوب لبنان.

وفي ٣/٨/ ٢٠٠٦، زفًّ الحزب، ثلاثة من مقاتليه الذين تصدوا، ببسالة، للإنزال الإسرائيلي في بعلبك.

الحزب كان أول من فجّر القتال ضد الإحتلال الإسرائيلي للبنان، العام، ١٩٨٢ بعيد الرحيل القسري للمنظمات الفلسطينية، وأعلن، وقتها، مع قوى أخرى، تشكيل "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" التي ساهمت في تحرير بيروت وأجزاء من الجنوب، واستمرت في لعب دور رئيس في القتال ضد الإسرائيليين حتى أواخر الثمانينيات، حين تسلمت

الراية، لاعتبارات معقدة، المقاومة الإسلامية بقيادة حزب الله.

وطوال الخمسة عشر عاماً اللاحقة، هجر الشيوعيون اللبنانيون، قسراً، سلاحهم، بل وغرقوا في نقاشات بيزنطية حول التجربة السوفياتية الفاشلة، وتفرقوا، وخرج من صفوفهم تيار ليبرالي هو حزب اليسار الديمقراطي الذي أصبح لاحقاً، ويا للأسف، رأس حربة في المشروع السياسي المتأمرك في ما سمي "ثورة الارز" و"تحالف ١٤ آذار".

لكن.. قلب الحزب الشيوعي اللبناني، ظل سليماً.. وخطه السياسي عاد، بعد تعثّر، إلى مواقعه الثورية، والمئات من ضباطه - المدربين تدريباً رفيعاً في معاهد الاتحاد السوفياتي السابق - والآلاف من مقاتليه، ظلوا يحنّون إلى السلاح..

ومنذ اللحظة الأولى للمغامرة العسكرية الأميركية في لبنان، والعدوان الإسرائيلي على أرضه وشعبه ومقاومته، دعا الحزب الرفاق والأصدقاء إلى التجمع في مقراته، تحت شعار تنظيم الدفاع المدني، لكن "الشيوعي" بما اجتمع لديه من كادرات وقدرات، ووسط تمادي العدوان على البلد،

دعا محاربيه إلى امتشاق السلاح، خصوصاً وأن القيود السياسية التي كانت تحول بين الحزب وإعادة تكوين قواته المسلحة، قد انكسرت، وعاد الحزب ليهتف: "والله زمان يا سلاحي!".

هذه هي إحدى النتائج غير المحسوبة للمغامرة الأميركية - الإسرائيلية العدوانية في لبنان. لقد استنفر العدوان، قوى المقاومة - النائمة - في البلد، واجتذب إليها أحزاباً وعناصر مجربة، فلم يعد حزب الله وحده في الميدان.

استنفر العدوان الأميركي - الإسرائيلي، كل القوى الحيّة في البلد الذي ظن الأميركيون أنهم سيطروا عليه، سياسياً، من خلال "ثورة" ليبرالية متأمركة في ١٤ آذار ٢٠٠٥. خسر الاستعمار الأميركي وقوى البترو-دولار، كل ما لديهما من نفوذ في لبنان، وسقطت القيود السياسية التي قيدت وهمشت قوى المقاومة العلمانية من الشيوعيين والقوميين السوريين الاجتماعيين وسواهما. وعما قليل، سوف يظهر للملأ، الدور الخاص البطولي الذي يلعبه - وسيلعبه - أبطال المقاومة من هذين الحزبين في التصدي للعدوان الأميركي - الإسرائيلي،

وفي النصر، وفي إعادة البناء العمراني والسياسي.

وباعتقادي، أن تجديد الحزب الشيوعي اللبناني لذاته، ولدوره في المقاومة، سوف يؤثر، بصورة مباشرة، على إعادة إحياء الحركة الشيوعية العربية، ودورها النضالي في التصدي للهجمة الأميركية على العالم العربي. ولسوف تلفظ هذه الحركة، الليبراليين والمتأمركين، وتعاود حضورها الديناميكي في قلب حركة التحرر العربيّة.

عودة الشيوعيين اللبنانيين إلى السلاح، ما تزال نصف علنيّة لاعتبارات تكتيكية وسياسية، ولكن ذلك لن يدوم طويلاً. وعندما ترتفع الرايات الحمر في مواقع القتال ومواكب أعراس الشهداء، فإن عشرات الآلاف من الشيوعيين العراقيين، سوف يواجهون، تواً، السؤال عن دورهم في القتال ضد الاحتلال الأميركي للعراق. فهذا البلد الذي يضم أكبر حزب للشيوعيين، في المنطقة العربيّة، لا يمكن أن يظل على هامش العملية السياسية الأميركية في العراق، بينما تناديه رايات الرفيق فهد، للانقضاض على المحتلين، بالسلاح والتظاهر والإضراب والنشاط الدعائي. إن المجموعة

الطائفية - العرقية - الليبرالية التي اختطفت الحركة الشيوعية العراقية، سقطت، سياسياً وأخلاقياً في العراق، وها هي مبادرة الحزب الشيوعي اللبناني في العودة إلى القتال، تلحق بها هزيمة نفسية وسياسية، سوف تضطرها إلى مغادرة مواقعها لكي يستعيد حزب فهد مكانته التاريخية في مقدمة المقاومين العراقيين.

* * *

ما قلناه، منذ بداية هذا العدوان الهمجي الأهوج على لبنان، تتضح صحته، يوماً إثر يوم، فلقد كان العدوان هو المغامرة.. وكان صمود حزب الله وبطولته في القتال وتضحيات الشعب اللبناني، مثابة الشرارة التي أشعلت، وسوف تُشعل قوى المقاومة في لبنان، وفي العالم العربي كله.

٢٠٠٦/٠٨/٠٥

مقاربات جديدة

حين ينجلي غبار الحرب اللبنانية - الإسرائيلية، سوف نكون أمام واقع سياسي جديد في المشرق العربي، يتمثل في الآتي:

(١) التجربة الناجحة لحزب الله في التصدي للعدوان الإسرائيلي.

(٢) الإشراف الأميركي المباشر على هذا العدوان.

(٣) انكشاف التحالف القائم بين عواصم عربية وتل أبيب، تحت رعاية، المشروع الاستعماري الأميركي، وفي سياقه.

(٤) موت عملية السلام التي ظلت محور السياسة العربية لثلاثة عقود.

وهكذا، سوف يكون الفلسطينيون في مواجهة أوسلو، الاتفاقيات والسلطة والمفاوضات وخارطة الطريق.. إلخ، هذه البضاعة السياسية فقدت الصلاحية. فإلى متى يمكن التعايش السياسي مع الجرائم الإسرائيلية اليومية ضد المدنيين؟ وإلى متى يمكن القبول بالحياة المريرة تحت الحصار والقصف والقمع؟ وإلى متى يمكن تأجيل الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الـ ، وتمكين الفلسطينيين من بناء دولتهم، والعودة إلى ديارهم؟ لا نخبة "أوسلو"... ولا نخبة "حماس" لديهما الجواب. فلا بد، إذن، من مقاربة جديدة.

وإلى متى سيظل الجولان جرحاً نازفاً في خاصرة الدولة السورية وكرامتها، وحجراً ثقيلاً جاثماً على قلب دمشق، يحول بينها وبين ربيع التحديث والديمقراطية؟

الإجابة السورية التقليدية، سقطت في "مارون الراس"، ولا بد، إذن، من مقاربة جديدة.

وهل سيظل العراقيون يعيشون في الماضي، من "مظلومية" الشيعة التقليدية إلى "مظلومية" السنة المستجدة، إلى

الحوار البيزنطي- ولكن الدموي - حول المحاصصة والأحقاد القديمة والبنى السياسية الميتة؟ ومن سيجيب عن السؤال الآتي:

كيف يستقيم دعم الاحتلال الأميركي بسيطرة "الطائفة الشيعية" على العراق، مع المذابح الأميركية - بالعسكر الإسرائيلي- لشيعة لبنان؟

وهل يمكن تجاهل مكانة العرب السنة ودورهم في الدولة العراقية؟ خصوصاً لجهة الصلة بين العراق والعالم العربي؟

وكذلك السؤال الآخر: هل يمكن للمقاومة "السنية" أن تنتصر، بينما هي تركز على هدف سياسي وهمي - هو العودة إلى الماضي؟ وهل يمكن الاستمرار في تجاهل رؤية ومصالح وثقافة المكون الرئيس للمجتمع العراقي(الشيعة)؟

الإجابات العراقية المطروحة حتى الآن، لم تعد فعالة... بل هي كارثية. ولا بد، إذن، من مقاربة جديدة.

وفي الأردن، سوف تلح الأسئلة: هل معاهدة وادي عربة ما تزال صالحة لتلافي الأخطار الإسرائيلية على الأمن الوطني

الأردني؟ هل يمكننا الاستمرار في قبول النهب الإسرائيلي لحقوقنا المائية في نهر الأردن وتدمير بنية البحر الميت؟ أو الاستمرار في قبول احتجاز أسرانا في السجون الإسرائيلية، وفي مقدمتهم المجاهد سلطان العجلوني؟!

المقاربة الأردنية التقليدية - من الحكم والمعارضة معاً- لم تعد مقنعة. ولا بد، إذن، من مقاربة جديدة.

٠٦/٠٨/٢٠٠٦

غير أخلاقي وغير واقعي

المشروع الأميركي - الفرنسي لقرار مجلس الأمن الدولي بشأن الحرب اللبنانية - الإسرائيلية، غير أخلاقي بالطبع. ولكن هذه نقطة ثانوية. فالتحالف الغربي بقيادة واشنطن، ساقط، أخلاقياً، بلا رجاء. وهو ينظر إلى العالم العربي كموضوع للنهب اللصوصي والهيمنة الامبريالية. ولا تهمه دماء الضحايا ولا أنّات المعذبين ولا الحقوق الوطنية ولا إمكانيات التقدم الاجتماعي، فما يريده هو النفط والسيطرة حتى إذا كان الثمن تدمير البلدان وتمزيق المجتمعات، وتأخيرها، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

"المشروع" المجرم مصمم من أجل نقل الحرب الوطنية إلى الداخل، وتفجير الحرب الأهلية في لبنان، بعدما فشل

العدوان الإسرائيلي في تفسيخ الشعب اللبناني وتركيعه. لقد وافقت فرنسا "الام الحنون" للبنان، وواشنطن، على استمرار العدوان - تحت ستار وقف العمليات الحربية - وتمكين الغزاة الإسرائيليين من تثبيت وتوسيع مناطق الاحتلال في الجنوب اللبناني، وانتهاك سيادة لبنان، وتفجير مشكلة النازحين الجنوبيين، اجتماعياً وسياسياً وطائفياً، وقضم سيادة البلد، واخضاعه، في النهاية، لاحتلال دولي.

لكن النقطة الجوهرية في هذا "المشروع" اللئيم، أنه غير واقعي، إنه يطلب من المقاومة اللبنانية واللبنانيين، استسلاماً غير مشروط، في حين أنهم الجانب المنتصر في الحرب. لقد قدم الشعب اللبناني، تضحيات جساماً في كل المجالات، واستوعب لبنان، عدواناً إسرائيلياً همجياً ضخماً للغاية من دون أن يتمكن المعتدون من تحقيق أي من أهدافهم. فصواريخ حزب الله، ما تزال تدك، وستظل تدك العمق الإسرائيلي، والبنية التنظيمية والعسكرية للمقاومة ما تزال سليمة، بل إنها تتسع بانضمام قوى جديدة إلى المعركة، بينما القوات الغازية ما تزال عاجزة عن الثبات أو السيطرة

على أي شبر من أراضي الجنوب اللبناني، حيث يوجد عشرة آلاف جندي إسرائيلي في حالة الدوران على الذات، وقد تحولوا إلى أهداف سهلة لمقاتلي المقاومة اللبنانية البواسل. فلماذا يضطر لبنان، إذن، إلى الاستسلام؟

إن التكتيكات العسكرية للمقاومة اللبنانية، تلحظ استدراج الجنود الإسرائيليين إلى ميدان القتل، وإلحاق أفدح الخسائر بهم وبمعداتهم، في حين يريد "المشروع" الأميركي - الفرنسي تحويل هؤلاء الجنود إلى محتلين دائمين محميين و"شرعيين" بقرار دولي! وإذا كان سلاح الجو الإسرائيلي قد فشل في ضرب الأهداف العسكرية للمقاومة، وتحولت إنزالاته الشهيرة إلى أضحوكة، فإن باريس وواشنطن تريدان أن يقوم الجيش اللبناني - مدعوماً بقوات دولية - بالمهمات القذرة التي فشل فيها الصهاينة، وهذه وقاحة سافرة، لكنها من الناحية السياسية، غير واقعية. الجيش اللبناني لن يقوم بهذه المهمات، و"القوات الدولية" سوف يتم اعتبارها، قوات احتلال، سوف تفتح عليها نار جهنم لا من حزب الله فقط، ولكن من قبل الشيوعيين والسوريين القوميين والوطنيين

اللبنانيين كافة.

ويظهر أن التحالف الأميركي - الفرنسي لم يدرك، بعد، صلابة الجبهة الداخلية في لبنان، فالأغلبية الساحقة من السنّة عادت أدراجها إلى ميدان العروبة، ولن يجد التحالف الأميركي - الفرنسي زعيماً سنياً قادراً على السير في خطط هذا التحالف ضد قاعدته الاجتماعية. ومن جهة أخرى، فإن التحالف القائم بين حزب الله "الشيعي" والتيار الوطني الحر "المسيحي" هو أعمق من أن ينفرط، لأنه يرتبط بمعادلات داخلية معقدة للغاية، ويعبر عن صلب استراتيجية وطنية جديدة للسياسة المسيحية اللبنانية التي توصلت إلى قناعة راسخة - بعد الكثير من المعاناة والآلام - أن حضورها ومصالحها ومستقبلها لا يتعلق بالمعادلات الإقليمية والدولية، بل بالمعادلات الداخلية. وقد عبّر التماسك الوطني اللبناني عن نفسه من خلال رفض المشروع الأميركي - الفرنسي. وهو ما يعني، بالنظر إلى موازين القوى في ميدان القتال، فشل ذلك المشروع المولود ميتاً.

واشنطن وباريس، تريدان، من خلال مشروعهما غير

الأخلاقي وغير الواقعي، تعديل النتائج الميدانية للحرب - وهي حتى الآن في صالح لبنان - إلى مكتسبات سياسية لإسرائيل التي يندفع الغرب لإنقاذها من الهزيمة.

الوحدة الوطنية اللبنانية ما تزال راسخة، وإن إرسال "القوات الدولية"، تحت الفصل السابع، هو مجرد غزو سوف يطلق قوى المقاومة من كل الاتجاهات، ويفجر المنطقة كلها.

* * *

ليس أمام واشنطن وباريس وتل أبيب، سوى القبول الكامل بالشروط اللبنانية.. هذه هي الحقيقة التي سيتجرعها الأعداء كالسم.

٢٠٠٦/٠٨/٠٧

المراكز والأطراف

شهد العالم العربي، في العقد الأخير، تحولات عميقة أعادت ترتيب أدوار المراكز والأطراف. فالمراكز الكبرى التقليدية تحولت إلى كتل كمّية، بينما الأطراف الصغرى- الهامشية في الماضي- تمكنت من تحقيق حضور نوعيّ وقيادي. وقد جاءت الحرب اللبنانية- الإسرائيلية، الآن، لكي تحسم الموقف، وتكرس الصورة العربية الجديدة.

لقد تحولت إمارة دبي الصغيرة فقيرة الموارد، إلى أهم مركز مالي وتجاري في المنطقة، بينما ظلت السعودية - على ضخامتها وغناها- أسيرة الاقتصاد الريعي التقليدي، وتفتقر إلى الحيوية اللازمة لتحويل قدراتها وثرواتها إلى مبادرة اقتصادية نوعية منافسة.

قطر - وهي لا تزيد عن حيّ راق غير مكتظ من أحياء القاهرة - تسيطر على الإعلام العربي، عبر فضائية "الجزيرة" التي تحولت إلى أهم وسيلة إعلامية على مستوى العالم كله. أين الإعلام المصري الصّداح، بل أين الإعلام السوري والسعودي؟ إنه يتوارى في هامش ضيق. لبنان الصغير الجميل - وليس مصر أو سورية – هو الذي يقود معركة الأمة، ويقرر الحرب والسلام على امتداد المنطقة!

السيد حسن نصر الله، زعيم حزب يمثل طائفة واحدة من طوائف لبنان، ولكن زعامته تجاوزت زعامات العرب التاريخية، من عبد الناصر إلى حافظ الأسد إلى صدام حسين!

أعلى نسبة تعليم في العالم العربي، يحظى بها الأردنيون والفلسطينيون - وهما من شعوب الأطراف الصغيرة والفقيرة - ومنهم تأتي أفضل الكادرات في حقول عديدة. وعمّان - مثلاً- هي عاصمة الطب في العالم العربي.

الإنجازات الثقافية والإبداعية لم تعد حكراً على العواصم

الكبرى من كل البلدان، بل من الجاليات العربية في المهاجر، تظهر عقول وإبداعات. أهم مفكر سياسي فلسطيني "عزمي بشارة" يأتي من عرب الـ ٤٨، وكتّاب المغرب يغزون المشرق - وليس العكس- كتب الجزائرية أحلام مستغانمي والمغربية فاطمة المرينسي، هي الأكثر مبيعاً...

الميزة الاستراتيجية للسعودية، وهي التحكم - النسبي- في تسعير برميل النفط، تتراجع بسبب التغييرات الهيكلية في سوق البترول العالمية (بلوغ الإنتاج حده الأقصى، وزيادة الطلب من قبل مستهلكين جدد كبار كالصين، وصعود الاستثمارات النفطية الروسية.

مصر الـ ٧٠ مليوناً تعاني من شلل اقتصادي وسياسي وثقافي وإعلامي. وعلى المصريين الآن أن يفكروا كيف تحولت مصر من دولة قيادية مزدهرة على مستوى العالم الثالث، إلى دولة فقيرة. نحن، بالطبع، نحب مصر، وننظر إليها بوصفها الأخ الأكبر. ولكنها تفشل في كل امتحان، حتى في الأغنية "الشبابية" وتقليد نانسي عجرم.

طاقات سورية مجمدة. لا مبادرات في المنافسة

الاقتصادية، أو في التحول الديمقراطي أو في تحرير الأرض المحتلة. سورية تدور حول نفسها.

العراق محتل. انهكته الامبريالية بضربات متتالية عنيفة اجرامية، وتمنعه الانقسامات الطائفية والإثنية من النهوض، على أنه أكثر المراكز تأهيلاً للقيادة بميزاته المتعاضدة: السكان والثروات والعمق الاجتماعي والسياسي والثقافي، والخبرات العلمية والتقنية، وحيوية العراقيين. ومع ذلك، قد تأتي شرارة النهضة في المركز العراقي من الطرف اللبناني بالذات، من التأثير النضالي لحزب الله على الأغلبية "الشيعية".

* * *

سأغامر وأقترح وجود "قانون" لانتقال الفعالية من المراكز إلى الأطراف في العالم العربي، تشغّله أربعة مؤثرات رئيسة:

(١) ديناميات العولمة الاقتصادية.

(٢) قيام وهيمنة "العالم الافتراضي"، الإعلام والمعلوماتية، الفضائيات والشبكة العنكبوتية.

(٣) تنامي اقتصاديات المعرفة - التعليم والتأهيل.

(٤) تنامي قدرات وفعالية المنظمات السياسية والمسلحة الصغيرة في مواجهة و"إفشال" المشاريع السياسية والعسكرية الكبيرة - انتشار تقنيات الأسلحة الصغيرة الفتاكة والاتصالات، والاستخبارات، ونجاح المنظمات في امتلاكها، واستخدامها الجيوش التقليدية الثقيلة البطيئة باهظة التكاليف. هذه الجيوش لم يعد لها قيمة قتالية - سياسية وشمل ذلك الجيشين "العملاقين"، الأميركي والإسرائيلي.

٢٠٠٦/٠٨/٠٨

إلى عُروبة جديدة...

لم يتمكن حزب الله - وحلفاؤه من الشيوعيين والقوميين والوطنيين - من استعادة الهيمنة السياسية على لبنان، وبالتالي استعادة الخط العروبي إلى البلد، بوساطة "مؤامرة"، وإنما بالتصدي للعدوان الأميركي الإسرائيلي المتوحش الذي لم يأخذ بالاعتبار مصالح ونفوذ ومشروع تحالف ١٤ آذار، واغتنم الفرصة لتدمير لبنان على رأس جميع فرقائه، منطلقاً لتدمير العروبة في شرق أوسط جديد يقوم على الطوائف والإثنيات تحت هيمنة الصهيونية.

على أنه بات علينا أن نعترف أن العروبة القديمة في تجلياتها البعثية والناصرية أو في نزوعها الإسلاموي الجديد، قد بليت، وأصبح لا بد من تجديد العروبة لكي تعيش

وتزدهر، وتقاوم مشاريع الإلغاء الأميركية - الصهيونية.

ما هي العيوب الجوهرية للعروبة البعثية - الناصرية - الإسلاموية؟

أولاً: إنها عروبة المراكز ضد الأطراف. عروبة تقوم على هيمنة البلدان الكبرى على البلدان الصغرى، غير المعتبرة، لأنها مجتزأة من الأصل، أو لأنها " مصطنعة"... إلخ.

ثانياً: إنها عروبة تتماهى مع الكتلة السنية - الأرثوذكسية (بالنسبة للبعثيين)، والكتلة السنية فقط بالنسبة للناصريين والإسلامويين. هذه العروبة تتجاهل المكونات الأخرى في المجتمعات العربية: الشيعة وفرقهم، والمسيحيين وطوائفهم، والأقليات الدينية، والأعراق كالأكراد والتركمان والبربر.. إلخ.

ثالثاً: إنها عروبة بدوية تركز ضمناً على الأنساب، في حين أن العروبة هي رابطة ثقافية لا سلالية.

رابعاً: إنها عروبة لا تعترف بالخصوصيات الوطنية للشعوب العربية - خصوصاً الصغيرة منها - أو بأولويات المجتمعات المحلية. وهي تماهي - استناداً إلى المفاهيم

القومية الغربية - بين "الوطنية" و"القومية" مع أنهما مفهومان متمايزان في الثقافة العربية. ف"الوطني" هو ما يشير مثلاً إلى الأردن أو مصر أو لبنان، بينما القوميّ هو ما يشير إلى الرابطة العربية.

خامسا: إنها عروبة أيديولوجية، تربط الانتماء العروبي حكماً بانتماء أيديولوجي محدد، الخارج عنه خارج عن العروبة.

***

نحتاج، اليوم، إلى مقاربة جديدة للعروبة تأخذ بالاعتبار مكانة ودور الأطراف والطوائف والأعراق والأوطان والمجتمعات والتعدد الديني والايديولوجي والثقافي.

هل نبدأ بالحوار؟

٢٠٠٦/٠٨/٠٩

المكاسب تستأهل الثمن

حتى أصدقاء حزب اللّه، العارفين بمكامن قوته الاجتماعية والسياسية والتنظيمية - وأتشرف أنني منهم- تأخذهم الدهشة من مستوى الأداء القتالي الاحترافي الذي يخوضه مقاتلو الحزب ضد الغزاة الإسرائيليين.

لقد حولت المقاومة اللبنانية، أقوى جيش في الشرق الأوسط، إلى أضحوكة، وكشفت، بصورة لا رجعة فيها، الهشاشة الدفاعية للدولة العبريّة، وسقوطها الأخلاقي. والأخير، يتبدى في أن ٩٠ بالمئة من القتلى الإسرائيليين من الجنود، بينما ٩٠ بالمئة من شهداء لبنان، مدنيون، ثلثاهم من الأطفال!

نحن نتفهم الأحزان على تدمير لبنان وضحاياه، لكن

الحرب لها ثمنها الباهظ دائماً. المهم أن المعتدين الصهاينة يدفعون الثمن أيضاً، بينما يذوق جيشهم مرارة الهزيمة والضياع.

ورداً على السؤال: لماذا يدفع لبنان، وحده، الثمن؟ أقول إن لبنان هو الذي سيحوز مكاسب النصر، لقد احتلّ هذا البلد - الصغير الطرفي الذي عدّه محمد حسنين هيكل، ومن بعده كثيرون، "مصطنعاً" - موقعاً قيادياً في العالم العربي اليوم. لقد سدّد لبنان فاتورة الدم لشرعية وجوده ووحدته الوطنية وسيادته ومكانته ودوره اللاحق ونهضته الآتية، وسيخرج من هذه الحرب، أكثر قوة وصلابةً وحداثةً وديمقراطية وقدرةً على تحقيق اختراقات تنموية وثقافية.

على العرب، أيضاً، أن يسددوا فواتير النصر للبنان، فالبلدان العربية كلها - خصوصا المشرقية- سوف تفيد، وبغض النظر عن الصراعات والخلافات، من تهشيم قدرة الردع الإسرائيلية. الآن، بعد التبدل الحاصل في ميزان القوى، تستطيع النخب الحاكمة العربية- إذا أرادت- مراجعة جملة علاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة، وإذا

لم ترد ذلك، وتسعى إليه، فإنها تغامر بظهور نخب جديدة لملء الفراغ الاستراتيجي الحاصل.

من مصلحة النظام العربي القائم أن يغتنم فرصة الهزيمة الإسرائيلية من أجل سحب التنازلات المقدمة لإسرائيل في سياق الهزيمة العربية المديدة، والتفاوض على أسس جديدة. وبغير ذلك، فإن هذا النظام سوف يتصدع وينهار لصالح نظام جديد يأخذ على عاتقه ردع إسرائيل، وهذا النظام الجديد قد يتجسد في شبكة من المنظمات الشعبية المسلحة التي قد تشكل "دولاً" داخل الدول، أو إنها قد تعيد تأسيس هذه الدول بصورة جذرية.

إن ملاحظة الملك عبد الله الثاني حول إمكانية استنساخ حزب الله في البلدان العربية، في حال استمر تعثر الحلول السياسية المتوازنة، هي نبوءة قابلة للتحقق فعلاً، فالفراغ الحاصل في الأمن القومي العربي إزاء إسرائيل وأميركا سوف يُملأ، في النهاية، من قبل الشعوب. وقد قدم حزب الله مثالاً ناجحاً على ذلك.

لكن يبقى السؤال عما إذا كانت هذه الصورة سوف تحفز

النخب العربية الحاكمة على استدراك الموقف، وتقديم مقاربة ذات صدقية للصراع العربي - الإسرائيلي؟

الاتفاقات الثنائية مع إسرائيل- ومجمل ما يسمى العملية السلمية- لم يعد لها ما يبررها؛ أولاً، لأنها لم تنه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية، ولم تقد إلى حل القضية الفلسطينية وتشعباتها؛ وثانياً، لأنها لم تكبح جماح العدوانية الإسرائيلية أو خطط تل أبيب التوسعية بما في ذلك مشروع "الوطن البديل"؛ وثالثاً لأن الصراع العربي - الإسرائيلي برمته أصبح جزءاً من الصراع العربي- الأميركي على صورة الشرق الأوسط الجديد، حيث تملأ إيران الفراغ الحاصل في الجبهة العربية.

ولقد كان مقترحاً - قبل الحرب اللبنانية الإسرائيلية وحتى أسبوعها الأول- اصطفاف النظام العربي مع الولايات المتحدة وإسرائيل في مجابهة إيران و"امتداداتها"، وصولاً إلى تجديد "العملية السلمية".

وقد تبين أن هذا المقترح غير واقعي. فالشعوب العربية

سوف تصطف، دائماً، وراء الخندق المعادي لإسرائيل، فما بالك إذا كان هذا الخندق قادراً على إذلال الدولة العبرية؟!

٢٠٠٦/٠٨/١٠

بانتظار اللاعبين الكبار..

يتحمل حزب الله، وحده، أعباء القتال ضد الهجمة الأميركية الصهيونية.

ويتحمل لبنان، وحده، أعباء الدمار ودماء الضحايا.

ولسنا نخشى على حزب الله من "الهزيمة"، فهذه خارج قاموس الحزب الذي أعد لمواجهة العدوان، قدرات بشرية وتنظيمية وتسليحية واستخباراتية، سوف تكفل له النصر المؤزر، بالحسابات والاستعدادات لا بالأماني.

ولسنا نخشى على لبنان.. فهذا البلد الصغير الجميل، يمتلك من الحيوية ما يمكنه من إعادة بناء نفسه بسرعة وكفاءة، وتجاوز الجراح وآثار الحرب..

غير أننا نخشى أن يذهب انتصار حزب الله وصمود لبنان

وتضحيات شعبه، سدى في الدهاليز السياسية الصغيرة التي تنهش قلب المنطقة، من التحالف الانتحاري مع الولايات المتحدة، الذي يقوض البلدان العربية الكبرى، إلى الحسابات الصغيرة في طهران، إلى تردي القوى العراقية في وهدة التخلف الطائفي، إلى تآكل القوى السياسية الشعبية العربية، التي أغرقتها الهزائم في اليأس.

انتصار حزب الله وصمود لبنان، هما أكبر من الحزب ومن لبنان.. إنه يفتح التاريخ في المنطقة على مصراعيها، ويمهد الميدان.. وينتظر اللاعبين الكبار..

وها قد مر شهر على ولادة هذه الفرصة التاريخية من دون أن يظهر هؤلاء.

المقاومة الفلسطينية المنهكة، بإمكانها الآن أن تجدد نفسها، وتدخل إلى المعركة.. فأينها؟

سورية المشلولة تستطيع الآن أن تكسر القيود المفروضة عليها من الداخل والخارج، وتستعيد مكانتها الإقليمية والدولية بالإمساك باللحظة التاريخية والمبادرة إلى خوض معركة تحرير الجولان، إذا لم يكن الآن.. فمتى؟

وتبقى إيران التي ما تزال غارقة في أوحال الأطماع الإقليمية الصغيرة في العراق، عاجزة عن إدراك حقيقة أنه لا توجد في الأجندة الأميركية، مصالحة ولا تسوية ولا اقتسام نفوذ مع الجمهورية الإسلامية، بينما منحها حزب الله، فرصة لن تتكرر لمحق الأميركيين في العراق، ولكنها لم تفعل حتى الآن.

شئنا أم أبينا، فإن طهران تملك مفتاح التغيير في العراق، من خلال علاقاتها الهيمنية مع القوى الشيعية العراقية.

ويقترح القيادي والمفكر العراقي عبد الأمير الركابي، في رسالة مفتوحة إلى أن يبادروا إلى فتح الجبهة العراقية فوراً على المستوى السياسي، بالطلب من حلفائهم الانسحاب من العملية السياسية الأميركية الطائفية التي تمزق البلد المحتل، وعن المستوى العسكري، بتحويل بنادق الميليشيات الشيعية إلى صدور المحتلين. بذلك، فقط، يمكن تحويل انتصارات لبنان وتضحياته إلى مشروع سياسي كبير على مستوى المنطقة، يصارع المشروع الأميركي الصهيوني ويقوضه.

إذن، وفقط إذا فتحت إيران الجبهة العراقية، سوف

تكسب معركتها الخاصة ضد الأميركيين، وتؤسس لمكانتها الإقليمية، وتردم الانقسام الشيعي- السني، وتبدأ علاقات جديدة أخوية مع القومية العربية، على طريق تحرير وحدة الشرق الأوسط الإسلامي وازدهاره.

٢٠٠٦/٠٨/١٢

خليٍّ السلاح صاحي

القرار الدولي ١٧٠١ هو حصيلة توازنات ميدانية - وهي الأهم في إجبار واشنطن وتل أبيب على التراجع في عدة نقاط جوهرية - وكذلك: توازنات لبنانية – وهي الأهم في اضطرار حزب الله إلى التعامل المرن الإيجابي مع قرار "غير عادل وغير منصف" بتعبير السيد حسن نصر الله.

ذلك لا يغفل، بالطبع، التوازنات العربية والإقليمية والدولية الناشئة على هامش الحرب اللبنانية - الإسرائيلية. ولكن هذه التوازنات نفسها هي في الأخير، نتيجة لصمود المقاومة والشعب اللبناني من جهة، ونتيجة لضرورات الحفاظ على الوحدة الوطنية اللبنانية التي حدت، وتحد من قدرة حزب الله على استثمار انتصاراته الميدانية من جهة أخرى.

ابتلعت وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، أوهامها السوداء حول "الشرق الأوسط الجديد". وأمام عجز الجيش الإسرائيلي عن إنجاز المهمة، وبروز أعراض الهشاشة الردعية والدفاعية للكيان الصهيوني، تراجعت واشنطن عن تغطية العدوان، واستكماله بقرار دولي تحت الفصل السابع، واستحضار قوات دولية محاربة لتنفيذ الأهداف التي عجز عنها الإسرائيليون. وهي قبلت، عملياً بصورة مواربة وملتبسة بالنقاط السبع للحكومة اللبنانية. وهي تأمل الآن في تمكين الإسرائيليين من تحقيق بعض الإنجازات قبل العودة إلى الآليات السياسية الداخلية لمحاصرة حزب الله سياسياً، ودفعه إلى المواجهة الصعبة مع التعقيدات اللبنانية المعروفة.

وقد حدد السيد حسن نصر الله، بسرعة ووضوح ودقة، إطاراً ديناميكياً لاستيعاب هذا التطور واستحقاقاته، بالتأكيد علناً، على اعتراف حزب الله بقرارات الحكومة اللبنانية، وتسهيل معالجاتها. وقد أسهم هذا الإعلان، فوراً، في استقطاب خطاب سياسي وطني من جميع الأطراف في

لبنان.

الحكومة الإسرائيلية التي ذهبت إلى حرب مفتوحة بأوامر أميركية، وجدت نفسها في مأزق سياسيّ مركّب. فهي، إذا توقفت عند هذه النقطة، تكون قد خسرت الحرب، وعليها أن تواجه الاستحقاقات الداخلية لهذه الخسارة، بما في ذلك سقوط حزب "كاديما" ومشروعه السياسي للانفصال من طرف واحد، وتلاشي الإجماع الإسرائيلي لصالح الانشقاق، مجدداً، بين اليمين و"اليسار".

لذلك، قررت حكومة أولمرت توسيع عملياتها بعيد صدور القرار الدولي ١٧٠١ آملة ب"تحقيق ما عجزت تحقيقه خلال شهر كامل"، وكانت النتيجة أنها قدمت، في يوم واحد، أكبر كمٍّ من الخسائر في الدبابات والجنود. أولمرت - المهزوم- مضطر الآن للمزيد من القتال في لبنان، للحفاظ على موقع حكومته في الداخل.

أهم إنجاز حققه لبنان في القرار ١٧٠١ هو صدوره تحت الفصل السادس، غير الإلزامي، والاقتصار على زيادة عديدة وعدة قوات اليوينفيل ذات الصلاحيات غير القتالية،

وهو يعني إعادة تطبيق القرار ١٥٥٩ المتعلق بسلاح حزب الله إلى مائدة الحوار السياسي اللبناني، وأخيراً فإنه فتح الباب أمام سياق سياسي جديد لحل مسألة الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا والأسرى وخرائط الألغام..

بالنسبة لحزب الله، فإن أفضل ما حصل عليه هو العودة إلى تفاهم نيسان ١٩٩٦، والقائم على تحييد المدنيين على الجانبين وحصر القتال بين المحاربين. وهذه هي أحسن صيغة ممكنة لاستمرار نضال الحزب، إذا لم ينسحب الإسرائيليون كلياً من الأراضي اللبنانية - بما في ذلك شبعا. وقد كان نصر الله واضحاً في تأكيده على أن المقاومة ستواصل كفاحها المسلح طالما ظل هناك جندي إسرائيلي على أرض لبنان. وهكذا، فإن وقف العمليات القتالية - بالنسبة لحزب الله - يعني، تحديداً، وقف قصف شمال فلسطين المحتلة بالصواريخ إذا ما التزمت إسرائيل بوقف قصف المرافق المدنية والمدنيين في لبنان، لكن، مثلما أن القرار ١٧٠١ ضبابي لجهة تمكين الإسرائيليين من استمرار القتال ضد حزب الله - دون المدنيين- فهو كذلك، أيضاً،

بالنسبة لحزب الله.

هذا يعني، بالمحصلة، أن الحرب مستمرة. سوف يتغير شكلها، ولكنها سوف تستمر، إلا إذا توفرت الإرادة الدولية لفرض البرنامج اللبناني كاملاً، لأن ذلك، وحده، هو الذي يساعد الحكومة اللبنانية على بسط سيادتها، فعلاً، على جميع أراضيها، وينزع شرعية حزب الله.

لكن خضوع واشنطن وتل أبيب للمطالب اللبنانية، سيكون بمثابة هزيمة استراتيجية، ذات آثار مباشرة على الجبهات والمسارات الأخرى، من حيث ترسيخ معادلة جديدة على الأرض والحقوق مقابل الهدنة، وليس "السلام مقابل السلام".

على هذه الخلفية، فإن القرار ١٧٠١ ليس سوى إطار لاستمرار الحرب، ربما بإيقاع أبطأ أو أحمأ، وهو خارطة طريق وعرة مكتظة بالمطبات وشياطين التفاصيل والخديعة والمواجهات العسكرية والسياسية والإعلامية.

٢٠٠٦/٠٨/١٣

انتصار الروح

الحرب، في النهاية، هي الحرب على العقول والقلوب. ومحصلتها هي الوعي التاريخي بالذات القومية، ومكانتها في العالم، وآفاق تطورها، نحو الارتكاس أو نحو التقدم.

الحروب لها أثمان باهظة. لكن ل"السلام" الذي يستبعد الحرب، أثمان مرعبة، أهمها الموات الروحي، وفقدان القدرة على الإنجاز وعلى المتعة.

ما زلنا نحصد، في العالم العربي كله، آثار هزيمة الـ ٦٧ التي تلقي بظلالها السوداء على حياتنا، وتمنعنا من تحقيق أي إنجاز ذي معنى أو التمتع الصافي بالحياة. ففي خلفية الوعي الجمعي والفردي للعرب، يكمن، كالشيطان، الشعور بالعجز واللاجدوى والاستسلام للأمر الواقع. يشل هذا

الشعور، المجتمعات والأفراد - ما عدا استثناءات - عن الفعل الإبداعي في الاقتصاد والسياسة والثقافة والعلوم والآداب والفنون والعلاقات الإنسانية.

لذلك، تلجأ الجموع المهمشة إلى الغيبيات، وتتحصن بالطوائف وتعبر عن رفضها التاريخي للإذلال بوسائل ماضويّة وسيكولوجيا ماسوشية (جلد الذات) تنقلب، لدى بؤر متزايدة، إلى سيكولوجيا ساديّة إرهابيّة تكفيرية انتحارية.

في الـ ٧٣، خاض النظام الرسمي العربي آخر حروبه ضد إسرائيل. وحقق انتصاراً جزئياً. لكن الحرب خِيضَتْ، بالأساس، في أفق كسر الحاجز النفسي للاستسلام. ثم تتالت الهزائم: المقاومة الفلسطينية - التي كانت أمل الشعوب العربية بعد الـ ٦٧ - لم تبد من الصمود أمام الاجتياح الإسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، ما يبرر ذلك الأمل. وسارت السياسة الفلسطينية، بعد ذلك، في طريق أوصلتها إلى التفاهم مع الإسرائيليين على حكم ذاتي محدود في العام ١٩٩٣. هذه الصيغة السياسيّة، وضعت النضال الفلسطيني

البطولي والتضحيات الفلسطينية الكبرى، في سياق عملية سياسية مهزومة مسبقاً. فقدت القضية الفلسطينية، الشعلة التاريخية، وتحولت إلى نزاع داخلي في السياق الإسرائيلي. وقد قبلت المقاومة الإسلامية في فلسطين (حماس) الاندراج في هذا السياق بمشاركتها في الانتخابات، وتحولها إلى حكومة قدمت مثالاً على "ضبط النفس" خلال الحرب اللبنانية - الإسرائيلية، وأثبتت أنها نسخة إسلامية من "فتح"، في إطار "سلطة" هي تكرار كاريكاتيري للأنظمة العربية.

في العراق، راهن نظام الرئيس صدام حسين، حتى اللحظة الأخيرة، على تسوية تمنع الحرب، فلم يستعد لها، وخسرها، بالتالي، في ثلاثة أسابيع. صحيح أن العراق لم يُهزَم. وهو ما يزال يقاتل. لكن المقاومة العراقية - التي أعطتنا الأمل- غرقت في الاحتراب الطائفي، وظلت أسيرة الماضي.

خطاب الممانعة السوري - على أهميته - ليس سوى مراوحة منهكة تفتقر إلى القدرة على التأثير طالما أن المقاومة لم تشتعل في الجولان.

على هذه الخلفية بالذات، حقق لبنان، بصموده العظيم

وانتصاره النسبي في الميدان وفي السياسة، انتصاراً تاريخياً حاسماً - أكرر: حاسماً - على مستوى الوعي الجمعي العربي؛ أولاً لجهة التأكيد العملي لجدوى المقاومة وفعاليتها، واستعادة الثقة بالذات، وتفجير روح جديدة، نضالية، في العالم العربي كله؛ وثانياً، لجهة السقوط النهائي لما يسمى ب"العملية السلمية" ونهجها وصفقاتها ومفاوضاتها الماراثونية مع إسرائيل المتغطرسة العدوانية التوسعية؛ وثالثاً، لجهة الانكشاف الكامل لإسرائيل بوصفها أداة للاستعمار الأميركي.. واشنطن، إذن، هي العدوّ، وليست "الوسيط"؛ ورابعاً، لجهة ردم الانقسامات الطائفية، وخصوصاً الانقسام الشيعي - السني، الاخطر على وجود الأمة؛ وخامساً، لجهة إنعاش وإحياء وتجديد قوى المقاومة في العراق وفلسطين. لن يحدث ذلك بين يوم وليلة. ولكنه سيحدث حتماً؛ وسادساً، لجهة تجديد البحث والتساؤل حول مستقبل إسرائيل، هل لإسرائيل مستقبل؟ هل نستطيع نحن - والعالم - التعايش مع هذا الكيان العدواني البربري التوسعي المسلح حتى الأسنان، والجاهز، دائماً، لارتكاب المجازر؟ سؤال يجيء مما قبل

حزيران الـ ٦٧.. أي مما قبل الهزيمة.

مئات ملايين العرب، سحبوا، بعد ١٢ تموز ٢٠٠٦، اعترافهم بدولة إسرائيل. فإذا لم يكن هذا انتصاراً للذات القومية العربيّة، فما هو الانتصار؟

انتصار الروح؟ نعم. وهل بعده انتصار؟ استعادة الإرادة، والثقة بالنفس، والمبادرة التاريخية.. أما الباقي فتفاصيل سوف تتجسد حتماً في قوى لا نعرفها الآن، ولكن بذورها انغرست في الأرض الخصبة لميلاد فجر جديد يكنس عقود الضياع.

ومثلما تنبأ الكاتب الشهيد تيسير سبول، فإن اللحظة جاءت لكي نلخّص أربعين عاماً من الهوان والضلال والعبودية، في جملة واحدة، لن تستحق تلك السنوات العجاف غيرها في كتب التاريخ: "مرحلة الظلام".

٢٠٠٦/٠٨/١٤

أصبح لهم "تموزهم".. فهل ينتهي "حزيراننا"؟

ربما تكون المفاوضات غير المباشرة بين حزب الله وإسرائيل، لتبادل الأسرى اللبنانيين، قد بدأت الآن، أو أنها ستبدأ فعلاً. وهذا يعني أن سمير القنطار ورفاقه سيعودون، حتماً، إلى لبنان، مكللين بالغار.

وعد السيد حسن نصر الله الصادق حقاً، أصبح، الآن، قيد التنفيذ. وقد كان الثمن باهظاً جداً، نعم. ولكن الإصرار على تحرير الأسرى لا يتعلق بشخوصهم وحريتهم، بقدر ما يتعلق بالوطن وحريته، وبصراع الإرادات مع العدو، وكسر غطرسته، وتحجيمه استراتيجياً إلى حدود الالتزام - أقله - بالقانون الدولي.

احتفاظ إسرائيل بالأسرى يعني احتفاظها بقدرتها على

أن تكون القوة المهيمنة في المنطقة، ذات القدرة على ممارسة "السيادة الإقليمية" بما في ذلك اعتقال مواطنين من الدول الأخرى، واحتلال أراضيها، ونهب ثرواتها المائية، والتدخل في شؤونها الداخلية، وفي قرارها الوطني، وإجبارها على القبول بترتيبات أمنية خاصة، وبناء علاقات ثنائية مفروضة في كل المجالات.

باختصار، فإن قضية الأسرى هي قضية السيادة. وقد خاض حزب الله، معركة بطولية انتهت باضطرار إسرائيل إلى إدراك حقيقة أن استمرار اعتقال مواطنين لبنانيين، لا تتقرر في مجلس الوزراء الإسرائيلي، بل في الميدان. كذلك الحال بالنسبة لمزارع شبعا وخرائط الألغام والمطالب اللبنانية الأخرى.

السؤال المطروح، الآن، على وعي كل إسرائيلي، هو سؤال تفكيكي بامتياز، وهو: لماذا الحرب.. إذا كانت ستنتهي بما عرضه حزب الله سلماً في ١٢ تموز، أي التفاوض غير المباشر لتبادل الأسرى؟

وقد وصفنا هذا السؤال بأنه تفكيكي، لأنه يولد سلسلة

من االأسئلة التي تفكك المنظور الصهيوني بالكامل، حول القدرة الردعية لإسرائيل، وعجزها أمام منظمة مقاومة جادة، وثمن الحرب غير المجدية، وموت الأبناء لحساب الاستعمار الأميركي، ولحساب التطرف والعدوان وأوهام القوة وسياسات الاحتلال والاغتصاب والغطرسة؟

بعد أن ذاقوا، للمرة الأولى، ويلات الحرب والقصف والاختباء في الملاجئ والنزوح، واضطر جيشهم إلى الانكفاء يجرّ خيبته وقتلاه وجرحاه ودباباته المحترقة، واضطرت حكومتهم إلى الاحتماء بمجلس الأمن الدولي.. سوف يصحو الإسرائيليون، أخيراً، على مرارة الهزيمة.

أصبح لهم تموزهم.. مثلما كان لنا حزيراننا...

حكومة الإجماع بزعامة أولمرت.. سوف تسقط. وسوف تتقاتل أطروحتان، يمينية تحشد للثأر من الهزيمة واستعادة موقع ومكانة وسياسات إسرائيل لما قبل ١٢ تموز.. وأخرى يسارية تدعو إلى صفقة سلام مع العرب.

إنها، إذن، لحظة الهجوم السياسي العربي على إسرائيل، من أجل التصفية الشاملة لآثار عدوان الـ ٦٧ فوراً: تصفية

الاحتلال والاستيطان وإطلاق الأسرى وعودة اللاجئين والنازحين، ونزع السلاح النووي الإسرائيلي وتقييد التسلّح وحل كل المشكلات العالقة، دفعة واحدة، وفق جدول زمني قصير المدى.

ونحن نتحدث عن هجوم سياسي، لا عن جولة جديدة من "الجهود السلمية"، تحت رعاية وسيط، ثبت أنه هو نفسه العدوّ.

والهجوم السياسي الممكن والضروري على إسرائيل وأميركا، أصبح الآن مشروطاً بتكوين جبهة عربية تبدأ بترتيب السلام الأهلي والاستقرار وإعادة البناء في عراق مستقل متحرر من الاحتلال الأميركي.

* * *

لا يتوهمن أحد أن حزب الله سوف يلقي سلاحه.. لا يتوهمن أحد أن انتصار تموز سوف يمر كسحابة صيف على الشعوب العربيّة

تموز ٢٠٠٦ محا حزيران ١٩٦٧

وأنموذج المقاومة اللبنانية سوف يلهم الجيل الجديد

إلى طريق النصر. وإذا كان ميزان القوى الحالي يفرض التوصل إلى مقاربة سلمية شاملة، فإن اتجاه الريح يمضي نحو مقاربة جذرية غداً.

* * *

في وقت قريب، حين يطل سمير القنطار على لبنان ترفرف في سمائه رايات النصر... سوف يدرك آلاف الشباب اللبنانيين والعرب، معنى جديداً للحياة.. والوطن والمستقبل.

المجد للبنان الذي لا يفرط بأبنائه، ولا بذرة من ترابه، ولا بقطرة من مياهه، ولا بخدشٍ في سيادته، أو في حريته في اتخاذ القرار.

٢٠٠٦/٠٨/١٥

دولة العدل والمقاومة

في خطاب النصر، وجه الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، التحية إلى رجال المقاومة من "الأحزاب" - بصيغة الجمع - وليس فقط حزب الله، أو حركة أمل. وهذا أول اعتراف صريح من قائد المقاومة اللبنانية بالدورالقتالي للأحزاب الوطنية.

في المرحلة المقبلة، سوف يجد حزب الله نفسه، في مواجهة الصراعات الداخلية المعقدة لبناء "الدولة القوية العادلة المقاومة"، حسب تعبير السيد نصر الله، بحاجة إلى تطوير تحالفاته السياسية والميدانية، على مستويين؛

الأول، مستوى التحالف الوطني داخل البيئة اللبنانية الطائفية، مع التيار الوطني الحر بزعامة الجنرال ميشيل

عون، وتيار المردة بزعامة سليمان فرنجية (المسيحيون) والزعامات السنية الوطنية (سليم الحص، وعمر كرامي.. إلخ)، والمعارضة الدرزية (طلال أرسلان)..

والثاني، مستوى التحالف الشعبي في جبهة المقاومة المسلحة والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهنا، تبرز أدوار الشيوعيين والسوريين القوميين وحركة الشعب.. إلخ.

ويدير حزب الله، من موقع قيادي أكيد، تحالفاته المعقدة هذه، بحذر وانتباه للتناقضات الفكرية والاجتماعية - السياسية، بين أطرافها، ومن الواضح أن بناء جبهة وطنية واسعة في لبنان، والشروع في تأسيس الدولة الوطنية اللبنانية، هو عملية شاقة، تتطلب الصبر واليقظة والحيوية والشجاعة، ولكنها أصبحت ممكنة في فضاء لبناني أصبح حراً بعد ١٢ تموز، من الضغط الأميركي الإسرائيلي.. ومستقلاً إزاء الحلفاء الإقليميين في دمشق وطهران أيضاً.

ومن الواضح أن تل أبيب التي هددت صراحة بهجمة اغتيالات ضد قادة حزب الله في لبنان، اتخذت قراراً إجرامياً بتصفية القيادات الوطنية والشعبية اللبنانية، في محاولة يائسة لتدمير مشروع بناء الدولة الوطنية الجديدة

في لبنان الحر المستقل.

ولعله من النافل القول إن هذا التطور يجيب بوضوح، عن سؤال: من هم الإرهابيون في الشرق الأوسط؟ لكنه يطرح على الحركات الشعبية العربية، سؤالاً مركباً: كيف يساهم أحرار العرب في حماية وانتصار المشروع الوطني اللبناني وقواه؟ وكيف تستفيد الأمة العربية من انتصار لبنان، والتغيير الإيجابي في ميزان القوى في المنطقة، لتجديد نفسها، وشن الهجوم المضاد المنتظر ضد التحالف الأميركي - الإسرائيلي، وضد "زمن الاحتلال" والطائفية والتجويع والاستبداد؟

إن مشهد دبابات الميركافا المحترقة المهانة التي لم يجرؤ العدوّ على سحبها من جنوب لبنان إلا بضمانات سياسية، ينبغي أن يثير شهية العراقيين إلى شيء آخر غير تفجير المساجد والحسينيات..

كذلك، هل سيصبر الفلسطينيون والسوريون طويلاً على احتلال أرضهم، وهم يشاهدون جنود إسرائيل ينسحبون، أذلاء مهزومين، تحت فوهات بنادق المقاومة؟!

٢٠٠٦/٠٨/١٦

ماذا بعد الانتصار؟

حلفاء الولايات المتحدة، وأعضاء النخب التقليدية من السياسيين والكتّاب والفاعلين، هؤلاء - جميعاً - في حالة ذهول وارتكاس إزاء الانتصار الذي حققه حزب الله - ولبنان - على إسرائيل، وفي حالة قلق مبهم من مفاعيل هذا الانتصار، الآتية.

كان العمود الفقري للخطاب والممارسة السياسية، عندهم، هو جملة من المطلقات الراسخة: القدرة شبه الإلهية للولايات المتحدة في تنفيذ سياساتها ومخططاتها، والقدرة الردعية التي لا تمس للجيش الإسرائيلي، واستكانة الشعوب، والرؤية الليبرالية الاقتصادية كمجال وحيد للتحديث في مجتمعات متخلفة تمزقها الانقسامات الطائفية والإثنية والمناطقية.. إلخ.

وخلال ٣٣ يوماً من الحرب اللبنانية - الإسرائيلية، لم يخامرهم الشك في أن إسرائيل سوف تحسم الموقف في النهاية، لكن، فجأة، استسلمت تل أبيب، وانهار عالم كامل من القناعات والخطاب والممارسة. وبدا المستقبل بالنسبة للنخب المسيطرة، غامضاً. كل شيء ممكن إذن! الهزيمة الأميركية، وصحوة الشعوب، وتعافي المجتمعات وظهور موجة نهضوية جديدة.. تطرح الأسئلة الكبرى حول التقدم العربي..

النخب المعارضة هي أيضاً، في حالة ذهول. فهذه النخب كانت - وربما ما تزال - أسيرة المطلقات الرسمية الراسخة، ولذلك، فإن خطابها وممارستها، ظلا يدوران في الملعب الرسمي. المعارضات القديمة لم تدرك، بعد، أن شروط اللعبة قد تغيرت... فالسؤال المطروح الآن؛ ماذا بعد الانتصار؟

"الشرق الأوسط" كله يهتز بعنف.. حتى أولئك الذين كسبوا الجولة في دمشق وطهران، سوف يكتشفون أنه من المستحيل الاحتفاظ بالعقليات القديمة والاستراتيجيات القديمة.

لا تستطيع دمشق، بعد، الاستمرار في سياسة "الدفاع خارج الأسوار" بوساطة الحلفاء. عليها، أيضاً، أن تبدأ الدفاع داخل الأسوار.. على جبهة الجولان. ولا نريد أن نتدخل في المواعيد التي للقيادة السورية تقديرها.. لكن أحداً، بعد ما حققه مقاتلو حزب الله في جنوب لبنان، وبعد الصمود اللبناني والصبر على التضحيات الجسيمة، لن يكون في وارد الاقتناع أن سورية لا تملك الإمكانيات للقتال.

ولا تستطيع طهران، بعد، الاستمرار في "لعبة الشطرنج" الإقليمية، فالخطاب المعادي للولايات المتحدة لا ينسجم مع تشجيع "العملية السياسية" الأميركية في العراق، أو تشجيع الانقسام الطائفي أو تهدئة المحافظات الجنوبية في مواجهة المحتلين.

تهديد طهران بقصف تل أبيب.. أو حتى قصفها بالفعل، أصبح الآن، بعد ١٢ تموز، أصغر من الجمهورية الإسلامية في إيران. المطلوب هو التصدي للاحتلال الأميركي في العراق، ونزع الغطاء عن "العملية السياسية"، والحكومة، وتحويل البنادق إلى صدور المحتلين.

الحزب الشيوعي اللبناني صحا من الهزيمة إلى الفعل المقاوم، ولكن ماذا يفعل اليساريون العرب من المحيط إلى الخليج؟ أين هي قراراتهم ومبادراتهم للجديد في المنطقة؟ وماذا يفعل الحزب الشيوعي العراقي في المكاتب المرخصة من قبل المحتلين؟

هل سيتمكن الإخوان المسلمون من فهم التغيير التاريخي الحاصل بعد الانتصار اللبناني؟ هل يدركون أن انموذجهم لم يعد مقبولا أو ذا صدقية ازاء الانموذج اللبناني؟! نحن لا نتحدث عن الأنموذج المقاتل- إلا بالنسبة ل "حماس" - ولكننا نتحدث عن الأنموذج السياسي والإداري، وعن الخطاب السياسي والممارسة السياسية؟ كيف، ولماذا عجزت الحركة الإسلامية التقليدية عن بناء أحزاب حديثة تعانق المستقبل، بدلاً من تكرار الفوات؟!

٢٠٠٦/٠٨/١٧

"القنبلة"

تحت مليمتر واحد من قشرة هشة، ينبع العداء العربي لإسرائيل. تحت جلد العربي العادي المسالم الراضي، يكمن مقاتل معبأ ضد إسرائيل. اقصفْ إسرائيل لكي تصبح بطلاً، واقترب منها لكي تفقد شرعيتك. أية أطروحة - بغض النظر عما تتضمنه من ملاحظات صحيحة - سوف تصبح مشبوهة إذا كانت تتقاطع مع الأطروحات الإسرائيلية. الأطروحات المعادية لإسرائيل لها صدقية وشعبية في كل الأحوال. فماذا إذا كانت لديك القدرة على مجابهة إسرائيل، وإذلالها؟ ماذا إذا كانت لديك أطروحة صحيحة وذات صدقية ومشفوعة بالأعمال؟ عندها، سوف تملك العقول والقلوب في العالم العربي كله.

قامت إسرائيل على اغتصاب أرض عربية، وتشريد شعب عربي. تصدّت وكسرت أحلام العرب بالوحدة والتقدم الاجتماعي. حطمت الناصرية، والمقاومة الفلسطينية، واعتدت على مصر وسورية والأردن ولبنان.. والعراق. منذ ال ٦٧ وهي تحتل القدس وتهوّدها، والضفة الغربية، وغزة والجولان. بين ال ٦٧ وال ١٩٧٠، دمرت القرى وقتلت الأطفال في مصر كما في الأردن. وهي ما تزال تفعل الشيء نفسه في فلسطين ولبنان.

التدمير، القتل، الصلافة، التسلّح حتى الأسنان، الرفض المستمر لتنفيذ القرارات الدولية، تقويض "العملية السلمية"، الرد على عروض السلام.. بالحرب.

طوال تاريخها الأسود، لم تقدم إسرائيل، مبادرة واحدة إيجابيّة. إنها، فقط، تجلب الدمار أو تفرض الاستسلام غير المشروط، مستخدمة آلتها العسكرية الجبّارة. تستولي على حقوق الآخرين، بالقوة أو بالمفاوضات. لا تنفك عن حَبْك المؤامرات.. استراتيجيتها هي تدمير العالم العربي،

وتقسيمه، وتحطيم مجتمعاته ودوله، وإخضاعه، بالوسائل الحربية أو الدبلوماسية.

مثلما كان الحال منذ العامين ٤٨ و٦٧: إسرائيل تمنع الشعب الفلسطيني من بناء دولته، ومن العودة إلى أرضه. تشل مصر ودورها القيادي. تفجر المساجد والحسينيات في العراق، وتعمل، بإلحاح، لتفجير الحرب الأهلية. قرارها اغتصاب وإلحاق الجولان السوري، وفرض الوصاية على لبنان.

لا يمر وقت حتى تبدد إسرائيل، الأوهام حول التعايش السلمي في المنطقة. تستخدم قواتها بصورة انتقاميّة اجراميّة حاقدة مثلما يحدث في غزة، ومثلما حدث في لبنان على مدى ثلاثة وثلاثين يوماً من قتل الأطفال اللبنانيين وهدم البنى التحتية والبنايات والمنازل.

هذا كلّه، وسواه من الآلام والتجارب الشخصّية للأجيال العربية، "تحت الجلد" يعبر عن نفسه هنا وهناك، في خطابات سياسيّة معارضة، في الأصولية والتطرف. وفي

سيكولوجية المقاطعة. لكن ردّ الفعل الجماعي يشلّه الخوف من هزيمة جديدة.

وإذا عدنا للخطاب الرسمي العربي - وتابعه الإعلامي - في بداية الحرب اللبنانية - الإسرائيلية، سوف نلاحظ تركيز ذلك الخطاب على "المغامرة" والتذكير بالهزائم العربيّة المتتالية. هذه هي "نقطة الضعف" التي استخدمها الخطاب الرسمي لمواجهة الوعي الشعبي. وهو منطق يعترف، ضمناً، بواقع وشرعية العداء لإسرائيل، ولكنه يخوّف الشعوب من النتائج الكارثية لمواجهة محسومة مسبقاً لصالح إسرائيل.

المفاجأة التي قوّضت هذا المنطق، تمثلت في صمود حزب الله ولبنان، ثم في إلحاق الهزيمة بقوّة الردع الإسرائيلية.

الخطاب الرسمي العربي فقد، إذن، شرعيته، وفي الوقت نفسه، انكشف ادعاؤه ب"العقلانية"، ولم يعد تخويفه للجماهير بهزيمة عربية جديدة، مجدياً. فما برهن حزب الله عليه هو أنه يمكن مواجهة إسرائيل وهزيمتها.

الشعور العميق بالمظلوميّة إزاء إسرائيل، والعداء

الاستراتيجي للدولة العبرية، مشفوعين بالثقة بإمكانية المواجهة والنصر، وعجز النظام العربي الرسمي عن تقديم البديل.. كلها عناصر تكوينية لقنبلة أضخم، مئات المرات، من القنبلة النووية الإيرانية. هذه القنبلة الجبارة تحتاج فقط إلى صاعق.

٢٠٠٦/٠٨/١٩

مع هيكل (١-٢)

انتظرنا بشغف مداخلة الأستاذ محمد حسنين هيكل حول الحرب اللبنانية - الإسرائيلية. كنّا نتوقع معلومات جديدة واختراقاً في التحليل من الصحافي العربي الأشهر الذي التقته "الجزيرة" في حلقتين، من دون أن يمنحنا شيئاً ذا أهمية خاصة، بل إنه ربما قصّر عما هو متاح ومتداول من معلومات وتحليلات.

كانت محاورة هيكل، السيدة جمانة نمور، فاشلة في إدارة الحوار، وفي استنطاق "الرجل غير العادي" حول المفاصل غير العادية في الأحداث في سياق رؤية هيكل بالذات. وماذا فعلت الحرب بهذه الرؤية: هل أكدتها أم قوّضتها أم خربطتها؟

غير أن فشل توقعاتنا من هيكل، يعود، رئيسياً، إلى التطور

العاصف الحاصل في ميدان التغطية الإعلامية. وهو تطور نعيشه، ولكننا لا نلاحظه بصورة كافية، أو قل: لا نفكر فيه جدياً.

وفي تجربة الحرب اللبنانية - الإسرائيلية الأخيرة، بلغت التغطية الإعلامية في الفضائيات - وخصوصاً "الجزيرة" - والصحافة والمواقع الالكترونية، مَدَيات غير مسبوقة. وقد تمتع المراقب العادي - من دون أن يكون له صلات عالمية أو ذكاء باهر أو حتى المعرفة بلغة أجنبية - بالحصول على قدر هائل من المعلومات والآراء والمواقف والتحليلات. بل إن أسرار التخطيط الأميركي - الإسرائيلي للحرب، أُتيحتْ للجمهور في اليوم التالي لوقف العمليات الحربية، في تقرير سيمون هيرش، الذي ترجمته ونشرته وسائل الإعلام العربية على الفور.

أعني أنه لم يعد لأي صحافي - مهما علت مكانته - بل ولأيّ سياسيّ - مهما كان مطلعاً - أية ميزة على المراقب العادي، إذا كان الأخير مهتماً ومثابراً.

حتى المعلومات العسكرية التقنية حول الحرب، أُتيحتْ

على نطاق واسع، ولمن أراد: بالتفصيل وبالشروحات الفنية الموثقة في مواقع الكترونية متخصصة.

الحراك السياسي في إسرائيل - أثناء الحرب وبعدها - بما في ذلك التعليقات الصحافية والآراء والمواقف والتحليلات - كان، وما يزال، على مرأى من المراقب العادي، بالإيجاز الكافي أو بالتفصيل الممل في عدة مواقع الكترونية.

التحليلات الرئيسة، الميدانية والاستراتيجية، هي، أيضاً، أصبحت ملكاً للجمهور الواسع، بالصوت والصورة أو بالكلمة المكتوبة.

بالمحصلة، إن توقعاتنا من هيكل، تنتمي إلى عالم قديم انتهى.

فعالمنا اليوم شفاف بحيث يستطيع الرجل العادي أن يراه، ويلاحظه، ويتأمله، من دون الحاجة إلى أنموذج الصحافي الكبير، ذلك الذي كان قادراً - من بين قلة - على الحصول على المعلومات، وتنظيمها، وتحليلها، كاشفاً "الأسرار"، وقادراً على التنبؤ.

الانتصار الحاسم لثورة المعلوماتية، في تجربة واقعية، هو

ما يمكن للمرء أن يستنتجه من تلاشي الهوّة بين ما يعرفه "الكبار"، وما يعرفه "الصغار" في عالم اليوم تماماً.. مثل تلاشي الهوة بين التكنولوجيا العسكرية للجيوش التقليدية الكبيرة، والتكنولوجيا العسكرية المضادة عند الميليشيات ومقاتلي حرب العصابات.

وعند هذا الحدّ - مهما كان مداه - نلاحظ أن "اكتشافنا" هذا - مهما كان حاسماً - لا يلغي، بالطبع، الأهمية الاستثنائية لمداخلة صحافي في حجم هيكل حول الحدث الضخم الذي عشناه ونعيشه في المنطقة. فالمهم هنا، هو ما يبقى بعد كل ذلك، أعني: الرؤية.

وليس غريباً أن يتمتع هيكل برؤية استراتيجية للمشهد الشامل بعد الحرب. فهو يلاحظ أن النظام الإقليمي كلّه قد انهارت عناصره الأساسية المكونة من "نظرية الأمن الإسرائيلي ونظرية الأمن الأميركي ونظرية التأمين العربي"، حيث تقوم قوة الردع الإسرائيلية بإخضاع العالم العربي للسيطرة الأميركية القائمة على شبكة من الأنظمة التابعة التي تمارس السياسة الخارجية من خلال وساطة

واشنطن مع تل أبيب، لضمان الأمن وتوسل الحقوق من الوحش الإسرائيلي.

ولقد سقطت هذه العناصر، دفعةً واحدةً؛ أولاً، لأن "الوسيط" هو الذي يستخدم هذه المرة، قوة الردع الإسرائيلية صراحة؛ وثانياً، لأن النظام العربي الرسمي انتقل من موقع "التوسط" و"التوسل" إلى موقع الاندراج في خطة أميركية - إسرائيلية، لتحقيق "أهداف مشتركة"؛ وثالثاً، لأن قوة الردع الإسرائيلية، فشلت في تحقيق هذه الأهداف، بل تلقت هزيمة ميدانية فادحة.

بذلك كله - ومفاعيله - سقط الستاتيكو السياسي القائم في الشرق الأوسط، وانفتحت أبواب التاريخ على مصراعيها. الحرب لم تنته.. لقد بدأت الآن. وهذا ما يجعل هيكل غاضباً ومرتبكاً ومذعوراً.

٢٠٠٦/٠٨/٢٠

مع هيكل (٢-٢)

ينتمي هيكل إلى الجناح الأكثر عقلانية وراديكالية من النخب العربية المسيطرة. وقد بدا -في حديثه إلى "الجزيرة"- غاضباً جداً، غضباً يستحثه التقريع والحسرة على درجة التردي التي وصلت إليها هذه النخب، ومع ذلك -بل قل؛ بسبب ذلك- لم يستطع أن يغادر صفوف هذه النخب- وهي موضع غضبه، إلى آفاق المغامرة التاريخية.

ولسوف نظلم رجلاً تعدى الثمانين، إذا نحن طالبناه بالتخلي، في هذه السن- وبعد هذه التجربة الطويلة- عن مواقعه الطبقية ورؤاه وعاداته الفكرية.. وحتى ضعفه الإنساني.

لكن ذلك لن يمنعنا من الاستنتاج أن النخب العربية

المسيطرة -وهذه تشمل تلك الحاكمة و"المعارضة" معاً- لم تعد قادرة -حتى في أفضل أجنحتها وتعبيراتها - عن تقديم رؤية متماسكة للمستقبل.

بدا هيكل متردداً في منح حزب الله، درجة النصر. وكأن الجدل حول النصر هو جدل إحصائي أو تقني أو أخلاقي. كلا، إنه جدل سياسي صراعي بامتياز.

لدينا حقيقتان نجمتا عن الحرب اللبنانية -الإسرائيلية. لا تحتملان الجدل- (١) الكارثة الإنسانية والمدنية التي حلت بلبنان جراء القصف الانتقامي الإجرامي الإسرائيلي، (٢) والنصر الميداني الذي تحقق بالصمود والمقاومة.

ومن البدهي أن تركز قوى النظام القديم على "الكارثة"، لكي تستنتج أن طريق المقاومة باهظ التكاليف إلى درجة لا يمكن احتمالها. وهي تقترح، بالتالي، العودة إلى الاندراج في النظام الإقليمي لما قبل ١٢ تموز.

بالمقابل، فإن قوى المقاومة، تركز على النصر، لكي تستنتج أن طريق المجابهة مع التحالف الأميركي-الإسرائيلي.. مفتوحة..

هذا موقفان متضادان متصارعان سياسياً. ويريد هيكل، التشبث بموقف ثالث، وسط، بينهما. ولذلك، تردد وارتبك، واقترح أن يكون لبنان، "سويسرا العرب" ومقراً للجامعة.. وكل شيء آخر يعبر عن تقدير الأمة للبنان.. ما عدا أن يكون منطلقاً للمقاومة!

وبطبيعة الحال، سوف يظلم التاريخ، لبنان، ظلماً فادحاً، إذا هو بقي يصول ويجول في هذا البلد الصغير، مبطئاً توسيع خطاه الجبارة إلى الإقليم.

لكن ماذا نفعل إذا كان انفجار النظام الإقليمي القديم، قد حدث -بسبب جملة من الوقائع والتطورات والتعقيدات- في لبنان، ومن لبنان؟

لدينا -مثلما كتبنا مراراً - اقتراحات أخرى تنطلق من الإمكانات التاريخية، وتفعّلها:

- على إيران اشعال جبهة العراق ضد الاحتلال الأميركي؛

- وعلى سورية أن تختار، نهائياً، طريق المقاومة في الجولان؛

- وعلى الحركة الوطنية الفلسطينية تجديد نفسها في انتفاضة جديدة، لا في سياق أوسلو بل ضدها؛

- وعلى الشعوب العربية الاندراج في حراك سياسي جديد، يعيد بناء السياق التحرري الديمقراطي العروبي.

٢٠٠٦/٠٨/٢١

في الضاحية

"الصورة" - رغم كثافة المعنى والشمول والتفاصيل - تظل تنطوي على خدعة. فلا بد لك أن تحضر، شخصياً، إلى حارة حريك في الضاحية الجنوبية لبيروت، لكي ترى أو - للدقة - لكي تنغمس عيناك في التراب، ويملأ حطام البنايات التي تحولت إلى غبار كثيف، أنفك وفمك ورئتيك وملابسك، ثم تأخذ نفساً صعباً من الهول لكي تلمح رائحة بقايا جثة لم يجر انتشالها.

ستتحول تلك إلى فكرة لاهثة في موقع الجريمة الإسرائيلية. القصف المنهجي الجنوني الحاقد، استهدف - حرفياً - الإبادة، ليست هذه عمليات حربية. إنه أكثر من إرهاب. أعني أن صفة الإرهاب لا تكفي للتعامل مع عقلية

الابادة التي تقف وراء هذا القصف. فمن الواضح أن الخطة الأميركية - الإسرائيلية كانت مصممة لتنفيذ مذبحة جماعية بحق قيادات وأعضاء حزب الله، ومجتمعه، ولولا ما أبداه الحزب من مبادأة وحزم وسرعة في الترحيل الجماعي لأعضائه وسكان الضاحية، لكنا الآن أمام واحدة من أكبر المقابر الجماعية في التاريخ.

يقول المرافق إن أية بناية كان يشغل حزبي إحدى شققها، تم استهدافها وتدميرها كلياً أو جزئياً، أي أن الإسرائيليين كانوا مستعدين لقتل مئات النساء والأطفال والرجال... من أجل الإجهاز على رجل واحد. أو لماذا لا نقول إنهم كانوا يستهدفون - حرفياً - التصفية الجسدّية لمجتمع حزب الله؟ انها، إذن، حرب إبادة استهدفت جماعة مجتمعية محددة لأسباب سياسية.

وعندما فشل الاميركو إسرائيليون في إنجاز المذبحة البشرية - على النطاق الذي كانوا يريدونه - لم يتوقف القصف، مستهدفاً، هذه المرة، العقاب الجماعي لمجتمع الضاحية.. بتدمير البنايات السكنية وتسويتها بالأرض.

لكن - بالطبع - الصورة لم تكتمل. الآن، عاد الحزب.. ومجتمعه إلى الضاحية. إنها تضج بالناس والحياة والحيوية في شوارع رفعت الآليات عنها ركام الدمار. الآليات تهدر، والرجال يعملون، وفق خطة، بكفاءة ودقة ومثابرة. العائلات ترمم وسائل عيشها، وتعيش بقوة وانفعال، في مسرح الجريمة/ مسرح الصمود.

مجتمع مسكون بنهضته السياسية - الثقافية، مستعد للتضحية من دون شكوى أو تذمر، مستعد للكفاح، مستعد للعمل في أقسى الظروف، متضامن كأنه - كله - خلية حزبية... لكن غير مغلقة على ذاتها.. تتطلع إلى الاندماج، تحيا في الحرية..، أي إنها تدرك الضرورة التاريخية لدورها، وتضحياتها... وخطها السياسي.

وأنت تغادر "الضاحية"، بعد جولة العرق والغبار والركام ومشاهد الدمار، تشعر - حسياً - أن العدوان قد انكسر في "الضاحية"... أوقع بشهداء وجرحى، ودمّر.. لكنه لم يمسس صلابة الخلية...

على كتل الردم، تنتصب يافطات التحدي، وفي قلب الردم،

ينطلق صوت "المنار".. غير أن الأهم هو صوت الناس، يملأ الوجدان.

تذكرت - وأنا على ضفاف الفكرة - ملاحظة عزمي بشارة الذكية: هل نحسد مجتمع المقاومة على رجاله الأشاوس... أم نحسد حزب الله على مجتمعه؟

٢٠٠٦/٠٨/٢٢

"النجاة بالاقتحام"

أكتب عن "الوقائع الغريبة" في بيروت...

في الصباحِ، كنّا في دمار الضاحية الجنوبية. وكنّا "سعداء" ونحن نسفُ التراب - الضاحية تضج بالحيوية والوجوه المبتسمة المستبشرة، وبالنشاط، وسط غيمة سماوية من الاعتزاز بالذات وبالنصر.

كنّا... أردنيين لم يصبروا على عناق اللحظة التاريخية في لبنان المقاومة الخارجة للتوّ من جحيم القصف الإسرائيلي- المهددة بجحيم آخر من قنابل النار... وقنابل السياسة- ووقعنا في الدهشة إزاء مجتمع مقاوم، لكنه ليس عنيفاً، و"منكوب" لكنه ليس حزيناً، ووحيد لكنه ممتن لكل اشارة تضامن.. ولكل كلمة محبة.. ولا يندب حظه، ولا يقول: "يا

وحدنا"! على الرغم من أنه، على مسافة خطوات خارج "الضاحية" لَيرى أن بيروت لم تُخدَش.. تماماً مثل الجغرافيا العربّية التي تحتفل اليوم بانتصار حزب اللّه.. وحده!

في المساء، قطعنا بيروت الجميلة سيراً على الأقدام من عين التينة إلى الرملة البيضا إلى فردان والحمرا إلى الروشة.. فالكورنيش الساحر إلى منطقة الفنادق وصولاً إلى منطقة السوليدير الفخمة!

على خط السير كله لم تكن هنالك أية آثار للحرب.. سوى الكآبة!

بيروتان.. لبنانان..

بيروت الضاحية المهدمة، حيث ما تزال رائحة الموت تنبعث من أنقاضها.. تملؤها بهجة التفاؤل...

بيروت العاصمة الأنيقة، حيث ما تزال روائح السياحة الهاربة، تملؤها "النكبة" ومشاعر اليأس تتجول في الطرقات!

بيروت الضاحية هي التي حمت بيروت العاصمة، حين هدَّد السيد حسن نصر الله، الإسرائيليين أن "عاصمتنا

بعاصمتكم".. بيروت بتل أبيب! بينما بنايات "الضاحية" تُرْدَم رأساً على عقب...

فلماذا، إذن، تشعر بيروت العاصمة أنها خسرت؟! وتشعر بيروت "الضاحية".. أنها ربحت؟!

لماذا يتطلع ذوو الشهداء، المهددون بالمزيد من التشريد والدماء، إلى أفق جديد للنهضة؟ بينما تُغمض بيروت العاصمة الآمنة عينيها، وينقبض قلبها.. وتتراجع؟! بيروتان - لبنانان..

وصراع - مثلما يقول مطران المقاومة "جورج خضر" بين "الخضوع".. و"المجابهة"!

***

من المأثورات عن الإمام علي "كرّم الله وجهه" قوله "إن النجاة بالاقتحام".

٢٠٠٦/٠٨/٢٣

خيمة الجنرال

في "خيمة الصمود" التابعة للتيار الوطني الحر في قلب دمار الضاحية الجنوبية لبيروت، كانت مسؤولة الخيمة ورفيقها سعيدين باستقبال وفد أردني. فالأردنيون تأخروا عن المجيء للتضامن مع المقاومة!

كنّا نظن السيدة المتحررة، مسيحية.. لكن تبين أنها سنية.. ورفيقها شيعي.

وأوضحت لنا أن التيار الوطني الحر يشتمل على أغلبية مسيحية، ولكنه، بالأساس، تيار وطني علماني متجاوز للطائفية، ويؤمن بفكرة المواطنة والجمهورية والحرية والإخاء والمساواة. ولذلك، فهو يجند الأعضاء على أساس العقيدة السياسية، لا على أساس العقيدة الدينية أو المذهبيّة.

السيدة السنية ورفيقها الشيعي من "التيار الوطني الحر" حدثانا عن المقاومة وانتصارها، عن الصمود وبطولاته، عن لبنان ودوره العربي.. كأنهما من حزب الله، لكنهما، من حيث نمط الشخصية والثقافة والأفكار، مختلفان بالطبع.

من الواضح أنهما ليبراليان ثقافياً، أو قل ينتميان إلى أجواء "جونيه" أكثر مما ينتميان إلى أجواء "الضاحية". وهذا المزيج المدهش من الوطنية المتشددة وروح المقاومة والليبرالية الثقافية، هو أنموذج فريد حقاً. لكنه ممكن في "خيمة الجنرال".. التي أتاحت للعناصر الاجتماعية التي تؤمن بخط المقاومة الإسلامية السياسيّ، لكنها لا تستطيع أو لا تريد الاندراج في خطه الثقافي، أن تجد لها إطاراً تنظيمياً، وهذا ملمح آخر، لم أكن اطلعت عليه من ملامح الضرورة اللبنانية التي أوجدت التيار الوطني الحر.

السيدة السنية ورفيقها الشيعي من "التيار الوطني الحر" لا يماريان، طبعاً، في أن الجنرال ميشيل عون هو زعيم مسيحي، بل هو، عندهما، الزعيم المسيحي، لكن ذلك لا يعني، إطلاقاً، أن "التيار" هو تنظيم مسيحي.

على كل حال، فإن رؤية الجنرال للمسيحية، تحولها من دين ومعتقد طائفي إلى فكرة وطنية. فهي، عنده، تقوم على وصيتين: المحبة، وشهادة الحق.

ليس مسيحياً، بالنسبة للجنرال عون، ذلك الذي لا يحب مواطنه اللبناني محبته لنفسه.. وذلك الذي لا يشهد بالحق للآخرين.. وهو يشهد أن سلاح حزب الله لم يرتفع في وجه لبناني أبدا، ويؤكد أنه لن يرتفع إلا في مواجهة عدوّ لبنان، إسرائيل، دفاعاً عن أرض لبنان ومياهه وسيادته. ولذلك، فهو غير خائف ابداً من أن يتحول انتصار حزب الله على إسرائيل إلى هيمنة طائفية داخلية. إنه انتصار لكل لبنان، ولكل لبناني.

إنه انتصار الوطنيين الأحرار قبل الجميع.. انتصار فكرة لبنان القويّ المستقل، الشعار الأثير لدى الجنرال.

ورقة التفاهم الاستراتيجي بين حزب الله و"التيار" هي التي كسرت مجاديف الحرب الأهلية الطائفية في لبنان، بعد محاولة الانقلاب الأميركية الفاشلة في ١٤ آذار.. كذلك فإن التحالف بين المقاومة الإسلامية و"التيار" هو الذي أمّن

ظهور المقاومين، وحافظ على الاستقرار الداخلي، ووضع الأساس للوحدة الوطنية وقت الحرب. ولذلك يحق ل"التيار" أن يشعر أنه شريك أساسي في النصر.

انطلاقاً من ذلك - وعلى عكس "الخائفين" في الطائفة المسيحية أمثال جعجع والجميل - فإنه متفائل باستعادة الدور التاريخي لمسيحيي لبنان. ولا يكون هذا الدور، حسب الجنرال، بالانعزال أو الارتباط بالأجنبي، بل باستعادة الدور النهضوي الذي لعبه المسيحيون اللبنانيون في القرن التاسع عشر، في مواجهة التتريك، ومن أجل انطلاق العروبة.

وتمثل هذه النزعة تطوراً عاصفاً في فكر الجنرال نجم عن اختياره خندق المقاومة ضد إسرائيل. يقول الجنرال إن تحالفه مع حزب الله هو "اختيار.. في السراء والضراء" وليس رهاناً. وهو يرى، في قوة حزب الله، قوة للبنان، من الغباء بل من الخيانة، التفريط بها.

باسم السيادة اللبنانية عمل الجنرال، طويلاً، ضد الوجود السوري في لبنان. ووفقاً للتقاليد الديموغوجية العتيدة في السياسة اللبنانية، حسب الجميع أن الجنرال يتذرع

ب"السيادة" بينما يضمر تسليمها للأميركيين والفرنسيين والإسرائيليين، تماماً مثلما هو الحال بالنسبة لقوى ١٤ آذار. لكن الجنرال أثبت أنه استقلالي حقاً. فهو يريد لبنان سيداً في مواجهة كل القوى الإقليمية والدولية، وبالدرجة نفسها، بعد أن غادرت القوات السورية لبنان، لم تعد هناك قضية، بالنسبة للجنرال، مع سورية، بل أصبح من الضروري إقامة علاقات من نوع جديد معها.. علاقات أخوية تقوم على الاحترام المتبادل.

لكن إسرائيل هي العدوّ الذي يحتل الأرض وينهب الثروات المائية، ويعتدي على سيادة لبنان بالقوة، ويستخدم قدراته العسكرية في تحطيم هذا البلد لكي يمنع دوره الخاص في المنطقة. إلى ذلك، فإن إسرائيل تمنع عودة حوالي نصف مليون لاجىء فلسطيني في لبنان إلى أرض وطنهم. وهذا كله يستوجب سياسة واستعدادات دفاعية لبنانية ضد إسرائيل.

خيارات الجنرال، إذن، هي خيارات استراتيجية تنطلق من تصوّر للدور المسيحي في لبنان، وللدور اللبناني في العالم العربي. إنه تصور نهضوي وسيادي وجمهوري لم

يخنه الجنرال، ما جلب عليه عداء الأميركيين والفرنسيين.
وهو يعلن أنه سعيد بهذا العداء، لأنه يبرهن على أن التيار الوطني الحر يسير في خط مستقل فعلاً.

٢٠٠٦/٠٨/٢٦

سلام شامل أو انفجار شامل

على مدى الأشهر الماضية، كانت عمّان تبذل جهودا دبلوماسية كثيفة من أجل إقناع تل أبيب ب"تأجيل تنفيذ خطة شارون-أولمرت للانفصال من طرف واحد" والتي رأى المسؤولون الأردنيون فيها، عن حق، نهاية الآمال بإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، ونشوء سياق واقعي لقيام الوطن البديل.

ولقد كان سعي الدبلوماسية الأردنية إلى تأجيل تنفيذ الخطة، مشفوعاً بالأمل في إحداث تغيير في السياسة الفلسطينية، وإعادة تأهيل "السلطة" -مع "حماس" أو من دونها -لكي تكون "شريكا مقبولاً" في المفاوضات الثنائية لمواصلة عملية السلام وفق خارطة الطريق، وتلافي

"الانفصال من طرف واحد".

وقد جاء فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان، ومفاعيل هذا الفشل في السياسة الإسرائيلية، لكي يسقطا خطة شارون-أولمرت من جدول الأعمال. وبدلاً من ذلك، نشأ صراع داخل النخبة الحاكمة في إسرائيل بين اتجاه يرى ضرورة التركيز على تجديد المفاوضات مع سورية (وتالياً لبنان) لإقفال الجبهة الشمالية اللاهبة؛ واتجاه آخر يرى ضرورة مواصلة القتال ضد حزب الله، وتوجيه ضربة عسكرية لسورية، ما يؤدي إلى إقفال الجبهة نفسها بالقوة.

لكن، في الحالتين، فإن التركيز هو المسار السوري-اللبناني، حيث يوجد تهديد جدي لإسرائيل، ورغبة أميركية ملحّة في استيعاب دمشق وإخراجها، من المحور الإيراني، وتأمين تعاونها في الملف العراقي.

وعلى الرغم من أن اتجاه المفاوضات مع سورية، ما يزال، بسبب تعقيدات داخلية، هو الأضعف في الأوساط السياسية الإسرائيلية، فإنه من المتوقع أن يحظى هذا الاتجاه بالدعم الأميركي، خصوصاً أن الرئيس بوش بات يرى - حسب

مصادر صحافية - أن "شن الحرب على سورية لن يأتي بالنتائج المرجوة".

بالمقابل، تسعى عمّان ورام الله - مستفيدتين من المستجدات الناجمة عن الحرب - إلى تركيز الاهتمام على المسار الفلسطيني، والتوصل، بسرعة، إلى تسوية نهائية. لكن المداخلة الأردنية-الفلسطينية، تظل في حدود المقاربة القديمة نفسها، أي إعادة تأهيل الشريك الفلسطيني في "العملية السلمية"، من خلال تشكيل "حكومة وحدة وطنية"، يشترط الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، لقيامها "اعتراف حماس بإسرائيل"، أو حل الحكومة الحماسية وتشكيل حكومة تكنوقراط والدعوة إلى "انتخابات مبكرة"، أي أن المقاربة الأردنية - الفلسطينية ما تزال تلحّ على استيعاب "حماس" أو استبعادها.

غير أن هذه المقاربة لن تحقق شيئاً، بالنظر إلى ما يلي:

(١) إن إسرائيل - المهزومة في جنوب لبنان – تجد نفسها ملزوزة إلى أولوية التعامل مع المسار السوري - اللبناني، بالمفاوضات أو بالحرب

(٢) إن الولايات المتحدة أصبحت ترى في استيعاب سورية، أولوية حاضرة وعملية مركزية لتحقيق جملة من الأهداف بحجر واحد، بما في ذلك عزل إيران وتهدئة العراق واستيعاب ظاهرة حزب الله.

(٣) إن "حماس" ليست مضطرة - بعد إنجازات حزب الله- إلى الانتحار السياسي عبر الاعتراف بإسرائيل، كما أنها لا تخشى تحقيق مستويات أعلى من الفوز في انتخابات مبكرة.

ويحار المراقب في تفسير دوافع هذه المقاربة، طالما أن حجم المتغيرات في المنطقة، أصبح يسمح -موضوعياً- بمقاربة من نوع مختلف تقوم على "وحدة المسارات"، ليس بالنسبة لفلسطين وسورية ولبنان فقط، ولكن، أيضاً، بالنسبة للأردن ومصر. فهذان البلدان اللذان وقّعا على معاهدات سلام مختلة لصالح إسرائيل، يستطيعان الإفادة من المتغيرات الحاصلة، لتجاوز الخلل في "كامب ديفيد" و"وادي عربة".

٢٠٠٦/٨/٢٤

رؤى حزب الله (١-٣)

أعرض، تالياً، خلاصة لحوار نقدي مع أحد عقول حزب الله. وأنا أغفل، قصداً، ذكر الاسم وتفاصيل الحوار، ليس لاعتبارات أمنية، بل لأنني بصدد خلاصة جدل فكري موضوعي، لا بصدد تصريحات صحافية. ومن البدهي أنني أتحمل وحدي المسؤولية عن الأفكار الواردة هنا.

قلت إنه حوار نقدي جرى من دون مجاملات أو دعاية، ودخل عميقاً في قلب الاستراتيجيات المحلية والإقليمية والدولية.

(١)

يشعر حزب الله أنه قدم الحد الأقصى من الأنموذج والدليل والمعنى، في التضحيات والصمود والقدرة على صد

الآلة العسكرية الإسرائيلية. لا يعني ذلك أن الحزب تعب من المواجهة. كلا. لكنه يدرك، بصورة ملموسة، حدوده وحدود لبنان.. في معركة هي معركة الشعوب العربية والإسلامية للتحرر من الاستعمار الأميركي والصهيوني وكسر حلقة التخلف.

تكمن الأهمية الاستراتيجية للمواجهة التي خاضتها المقاومة في لبنان في أنها أحدثت تغييراً جدياً في موازين القوى الإقليمية لمصلحة العرب. والآن، جاء دور العرب للإفادة من هذا الواقع الجديد. وهذا هو سقف ما تستطيعه المقاومة الإسلامية، وما يستطيعه لبنان، بالمعنى الاستراتيجي. وأية مواجهة جديدة سوف تكون تكراراً كمياً لا نوعياً. ليست لدى إسرائيل القدرة على تدمير حزب الله. وليس لدى حزب الله القدرة على تحقيق انتصار استراتيجي على إسرائيل.

اذن، فقد حققت المواجهة أغراضها، ولا معنى لتكرارها، إلا لتأكيدها. وعليه، فإن تلافي تجديد الحرب على الجبهة اللبنانية، هو في مصلحة حزب الله... ولبنان.

(٢)

في الأسبوع الثالث من الحرب، كانت نتائج المواجهة قد ظهرت بالفعل: إسرائيل في ورطة. لقد استوعب لبنان نتائج القصف الهمجي الإسرائيلي، وحافظ على وحدته، بينما أظهر حزب الله قدرته على الاستمرار في قصف شمال إسرائيل، والتصدي الناجح للعملية البرية والإنزالات.. إلخ.

لماذا لم تستفد سورية من هذه اللحظة الفريدة في تحريك جبهة الجولان؟ لماذا لم تستفد المقاومة الفلسطينية منها في تصعيد عملياتها ضد الاحتلال؟ لماذا لم تتخطَّ الشعوب العربية، حاجز التضامن... أضعف أو أقوى - لا فرق- من نشاطات اليسار الأوروبي؟

* * *

بالطبع سوف أسأل أنا - عند هذا المفصل- لماذا لم تستفد إيران، أيضاً، بقلب الطاولة على الأميركيين في العراق؟

- إيران تريد الإبقاء على الأميركيين في المستنقع العراقي

لحماية إنجاز برنامجها النووي بعد ذلك.

* * *

- لا. هذا مرفوض بالنسبة لي كعربي... كأردني.. ومن الناحية الاستراتيجية هل تظن إيران أن بإمكانها أن تفوز في المواجهة مع الولايات المتحدة من دون طرد الاحتلال من العراق؟ فقط: وحدة العراق وحريته وازدهاره، هي التي تشكل سياق الهزيمة الشاملة للمشروع الأميركي في المنطقة كلها.

* * *

- صحيح، وحزب الله ليس بعيداً عن هذا الموقف. لقد دفع ثمناً باهظاً في الخلاف مع قوى شيعية عراقية واتجاهات إيرانية حول الأولوية المطلقة للمقاومة في العراق. ثم اضطررنا للسكوت. هل تريدنا أن نقطع مع الجميع؟

(٣)

خرج حزب الله من الحرب منتصراً ذا هيمنة معنوية،

لكنه حزب لبناني وسيظل حزباً لبنانياً في إطار المعادلة اللبنانية. معنى ذلك أنه -١ لن يسعى إلى جوائز سياسية في الداخل. -٢ لم ولن يسعى إلى إقامة أية امتدادات تنظيمية خارج لبنان -٣ لن يدخل في صراعات عربية- عربية.

٢٠٠٦/٠٨/٢٧

انتصار.. ولكنه لبناني (٢-٢)

في التصدي البطولي والناجح الذي خاضته المقاومة في مواجهة العدوان الإسرائيلي الأخير، قدم حزب الله - ومجتمعه - ولبنان كله، أكثر ما يمكن في معركة الأمة. وبالنتيجة، حدث تغيير في موازين القوى لم يستفد منه العرب حتى الآن، ولا بد لهم أن يستفيدوا منه بتصعيد المقاومة ضد المحتلين، والنضال السياسي السلمي داخلياً، وحتى بتحسين مستوى المقاربات الدبلوماسية..

لكن حزب الله ملتزم بعدم التدخل في الشؤون العربية الداخلية، وملتزم بالحفاظ وبالدعوة للحفاظ على الطابع السلمي للصراعات الداخلية، لبنانياً وعربياً..

(١)

على المستوى اللبناني، حققت المقاومة في الحرب الأخيرة، انتصاراً حاسماً، من حيث أن لبنان، ضمن أو أنه سوف يضمن في النهاية ما يلي:

١) استرداد مزارع شبعا وتلال كفرشوبا. وهي بالإضافة إلى قداسة الأرض، تشكل على صغرها (حوالي ٢٠٠ كلم٢) ثروة مائية وسياحية تحقق إسرائيل منها الآن أكثر من مليار دولارسنوياً.

٢) تبادل الأسرى، بكل معانيه السيادية والوطنية.

٣) تحصين حدود لبنان ضد الاعتداءات الإسرائيلية، ونهب المياه، وزرع الألغام.. إلخ .. فالمقاومة علّمت إسرائيل درساً قاسياً جداً، وغدا واضحاً أن التدخل في لبنان ليس نزهة.

كل ذلك دون أن يقدم لبنان أي تنازل، ومن دون معاهدة سلام مع إسرائيل. وبالمحصلة، سيكون لبنان الأقوى في أية مفاوضات مستقبلية حول الحل النهائي للقضية الفلسطينية، فيما يتصل بأولوية عودة اللاجئين الفلسطينيين. ففي أي

سلام قادم بين الدولتين، لن يكون لدى إسرائيل ما تقدمه أو تبحث فيه مع لبنان، سوى قضية اللاجئين، فلبنان استطاع، اذن، أن يحقق أفضل الشروط للتعاطي مع العدو الإسرائيلي، حرباً أو سلماً..

(٢)

.. إن انتصار المقاومة وحلفائها في لبنان، أخرج البلد من دائرة الهيمنة الأميركية - الغربية، وقضى على أهداف استلحاق لبنان بالمشروع الأميركي الإسرائيلي.

تستطيع المقاومة توظيف انتصارها للحفاظ على وتعزيز استقلال لبنان، وتحسين شروط نشاط الحركة الوطنية، وإدامة الصيغة الديمقراطية التوافقية، وترسيخ الوحدة الوطنية.

المقاومة بنفوذها وتحالفاتها التي تشمل القسم الأكبر من المسيحيين بزعامة ميشيل عون، بالإضافة إلى الأحزاب اليسارية والقومية والشخصيات العروبية - السنية - تشكل أفضل ضمانة لتلافي الانقسامات الطائفية والمذهبية، وإقامة التحالفات على أسس سياسية بالدرجة الأولى.

(٣)

الحراك السياسي الجديد في لبنان سوف يحرك كل الديناميات الإيجابية للمجتمع اللبناني، اقتصادياً وثقافياً. وسوف يستفيد اللبنانيون، من الاحترام الكبير الذي حظي به هذا البلد، عربياً ودولياً. ومن الواضح أن هناك دفعاً هائلاً باتجاه مساعدة لبنان على إعادة الاعمار، والتطوير..

***

وتلك.. كلها مكاسب لبنانية من الانتصار..

***

ولكن، على المستوى العربي.. فالانتصار اللبناني هو أولاً، رمزي.. وهذا مهم جداً، غير أنه يظل، ثانياً، في حدود التأثير غير المباشر. وهو، ثالثاً، سيكون صغيراً أو كبيراً، بقدر ما تتفاعل الشعوب العربية مع الكوة التي فتحها اللبنانيون في الجدار الأميركي - الإسرائيلي..

٢٠٠٦/٠٨/٢٨

سياسة بديلة (١-٢)

الإجابة جاهزة. تتكرر بالنص المحفوظ في كل مرة، يطرح فيها السؤال حول ضرورة إعادة النظر في العلاقات الأردنية - الإسرائيلية. الاجابة تقول: "الأردن يستغل علاقاته مع إسرائيل لمصلحته ومصلحة اشقائه العرب".

لديّ، أولاً، ملاحظة فنية: أين الإبداع؟ لقد أصبحت هذة الإجابة، كليشيهاً تكراره ممل، وتفتقر إلى الخيال السياسي والإعلامي لتطوير إجابات دينامية تتعامل مع المتغيرات.

الإجابة تحيل النقاش الاستراتيجي إلى نقاش أخلاقي. وهي معدّة لمواجهة المشككين بنوايا المسؤولين الأردنين ودوافعهم إزاء التمسك بالسياسة الراهنة تجاه الأميركيين والإسرائيلين. أنا شخصياً لا أشك بالنوايا والدوافع. فكل سياسة تنطلق من منظور استراتيجي لا علاقة له بالأخلاق،

بل بالأهداف والوسائل.

السياسة الأردنية لها ثلاثة أهداف مركزية هي: (١) الحفاظ على الكيان الأردني ودرء خطر الوطن البديل. (٢) تأمين الاستقرار الداخلي والأمن المحلي. (٣) تأمين تدفق المساعدات والاستثمارات.

ولا أريد أن أتوقف هنا للسجال حول الفئات الاجتماعية التي تستفيد، بالدرجة الأولى، من الهدف الثالث. ولكن أشير فقط إلى أنها تتمثل في أقلية لا تزيد على ٢ بالمئة، ولا تعني الأغلبية الشعبية التي تنوء تحت أعباء الإفقار والتهميش.

استقرت السياسة الأردنية على أن تحقيق الأهداف أعلاه، يتم عبر وسيلة وحيدة، هي التحالف غير المشروط مع الولايات المتحدة، والحفاظ على علاقات ثنائية مستقرة مع إسرائيل.

نحن، اذن، لا نناقش السياسة الأردنية إزاء أميركا وإسرائيل من زاوية أخلاقية. وليس في قاموسنا التشكيك والتخوين والمزايدات. فاعتراضنا ينصب على جدوى هذه السياسة. لقد أثبتت الوقائع والتطورات أنها غير مجْدية، وهي-إن كانت تحقق، جزئياً، الهدف الثالث (المساعدات والاستثمارات) وهو هدف فئوي لا يخدم الجميع - فانها،

بالمقابل، تقوض قدرة الأردن على تحقيق الهدفين الوطنيين المتمثلين في درء الوطن البديل والحفاظ على الاستقرار والأمن المحلي.

استطاعت السياسة الأردنية القائمة تقديم خدمات لها طابع إنساني محض بالنسبة للأشقاء في فلسطين ولبنان والعراق، وذلك بكلفة سياسية باهظة تنال من سمعة الأردن وصورته العربية. لدى حساب الأرباح والخسائر السياسية جراء الدور الإنساني الأردني في الصراع العربي الإسرائيلي، نجد أننا أمام خسارة صاخبة وفادحة، وهي على كل حال، خسارة هامشية إلى جانب الخسارة الاستراتيجية التي تلوح في الأفق.

لم تؤد معاهدة وادي عربة - وما تلاها من قيام وتعزيز العلاقات الأردنية الإسرائيلية - إلى تحقيق الهدف الجوهري منها وهو "دفن الوطن البديل" والحفاظ على الكيان الوطني الأردني، فمنذ العام ١٩٩٤ – تاريخ توقيع "المعاهدة" - وحتى الآن واصلت إسرائيل سياسة الاحتلال والعدوان ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك زيادة مساحة وكثافة المستوطنات وبناء الجدار العازل. والقمع اليومي للمدنين وتهويد القدس واقتطاع الأراضي، والحيلولة بالتالي دون قيام الدولة

الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة. ويتحمل الأردن أعباء هذه السياسة الإسرائيلية المتجهة نحو هدف مركزي، هو تصدير القضية الفلسطينية إلى شرقي النهر.

لم يجر التقدم خطوة واحدة في مجال عودة اللاجئين والنازحين.. بالعكس: النزيف الديموغرافي من الأراضي الفلسطينية لم يتوقف منذ ال ٩٤ وحتى الآن.

علاقات الأردن مع إسرائيل قد تفيد في تأمين مساعدات إنسانية لضحايا الاعتداءات الإسرائيلية، لكنها لا تمنع هذه الاعتداءات ولا توقفها، ولا تخفف غلواء العسكرتاريا الإسرائيلية النزاعة إلى الحرب وهو ما يضغط في النهاية على الأمن الوطني الأردني.

بل إن العلاقات الأردنية- الإسرائيلية لم تؤد حتى إلى تسوية قضية إنسانية ملحة هي قضية الأسرى الأردنيين في السجون الإسرائيلية.

بالخلاصة، نستطيع القول إن السياسة الأردنية إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل، غير مجدية ومن المرجح أن يكون لها نتائج سلبية على الأردن في المدى المنظور، وقد أصبح التوافق الوطني على سياسة بديلة، ضرورة ملحّة.

٢٠٠٦/٨/٣٠

سياسة بديلة (٢ ٢-)

نعيد التأكيد أن المطروح للنقاش ليس نوايا ودوافع المسؤولين الأردنيين وراء سياسة التحالف مع أميركا والعلاقات مع إسرائيل، ولكن حول جدواها في تحقيق الأهداف الوطنية الأردنية

(١) فمن الواضح أن العلاقات مع إسرائيل لم تؤد إلى لجم عدوانية إسرائيل أو خططها التوسعية على حساب فلسطين والأردن.

(٢) ومن الواضح أن الدعم للمشروع الأميركي الفاشل في العراق لم يؤد إلى كبح جماح التدهور الحاصل في بلد هو، تقليدياً، الحليف الاستراتيجي للأردن، بل أدى إلى تقليص النفوذ الأردني والعربي في العراق لصالح إيران.

(٣) ومن الواضح أن تبرير السياسة الأردنية القائمة في هذين المجالين، بالإنسانيات، يهمش الدور الأردني، ويلحق الضرر بصورة الأردن العربية.

ولقد أخذت الأطروحة الرسمية الأردنية القائلة باستخدام العلاقات مع إسرائيل وأميركا، لخدمة مصالح الأردن والعرب، مداها الزمني الكافي للتحقق من فشلها.

وبالنظر إلى الخلخلة الحاصلة في موازين القوى الإقليمية بعد هزيمة إسرائيل في لبنان وسقوط المشروع الأميركي في العراق، فإنه بات على الحكومة الأردنية، أن تعيد النظر في سياستها الإقليمية.

ليس، في نيتنا، بالطبع، أن نقترح على الحكومة الأردنية، الاندراج في الحلف الإيراني - السوري، ولكننا نقترح عليها نبذ سياسة المحاور، وعدم الارتباط بأي منها، والكف عن القيام بالأدوار الإنساية لصالح دور سياسي يقوم على الانفتاح والتواصل مع كل القوى والعواصم العربية - من دون تحيز أو اصطفاف - وفق تصور استراتيجي يقوم على المطالبة العلنية المثابرة بإنهاء جميع الاحتلالات في المنطقة،

وفق جدول زمني، وبصورة متزامنة، من العراق والأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية حتى حدود ٤ حزيران، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وحل مشكلة اللاجئين.

وتتطلب مبادرة كهذه مراجعة العلاقات مع الولايات المتحدة، وتجميد العلاقات مع إسرائيل، وربطها بتحقيق المطالب أعلاه بصورة شاملة ونهائية.

ومن أجل أن يكون الأردن شريكاً فاعلاً في عملية سياسية كهذه، فإن عليه أن ينطلق من مطالباته الخاصة كجزء من التسوية الشاملة، بما في ذلك استرداد الحقوق المائية، والإفراج عن الأسرى..

والأهم معالجة ملف اللاجئين والنازحين.

لقد وقّعت عمّان معاهدة وادي عربة العام ١٩٩٤ في ظل موازين قوى غير ملائمة، تغيرت الآن بصورة معقولة لصالح الجانب العربي. ولم نعد مضطرين إلى القبول بما قبلنا به سابقاً من تنازلات كان القصد منها تسهيل عملية سلمية ماتت، ودرء مشروع الوطن البديل الذي ما يزال قائماً

وفاعلاً.

كذلك، فإن للأردن مصالح استراتيجية في العراق، حسبت الحكومات الأردنية أن الحفاظ عليها يتطلب مسايرة المشروع السياسي الأميركي في هذا البلد. وقد أصبح واضحاً الآن أن الانسحاب الأميركي من العراق هو المنطلق الذي لا غنى عنه، بالمصالحة الوطنية ودرء النفوذ الإيراني وإعادة بناء الدولة العراقية. وسير الأردن في هذا الخط، سوف يكفل له حضوراً قوياً في العراق، يضمن المصالح الاستراتيجية الأردنية.

٢٠٠٦/٨/٣١

عبد الأمير الركابي   ناهض حتّر

المقاومة اللبنانية تقرع أبواب التاريخ

يوميات الحرب

رغم أنه كتاب ينتمي إلى تجربة «المواكبة» لحدث كبير ... لا بد من التأكيد أن عبدالأمير الركابي و ناهض حتر، وبـ «قرصنة محترفة» استطاعا احتكار السبق في إثارة قضايا أساسية في مستقبل شعوبنا وأوطاننا وفي مستقبل عملية المواجهة العربية للمشروع الأميركي، على كل القوى المؤمنة بضرورتها التجاوب مع هذا الاستدراج للنقاش، حتى لا يضيع الصمود ونفقد الإحساس بـ «الانتصار».

خالد حداده

